الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم: العلوم الإنسانية

دراسة مقارنة

بين المؤتمر الإسلامي(1936م) والبيان الجزائري(1943م)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في التاريخ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
زينب صوالح بدادي

إشراف:
د/عثمان زقب

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
د/عبد القادر كركار	أ. محاضر (أ)	رئيساً	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
د/ عثمان زقب	أ. محاضر (أ)	مشرفاً ومقرراً	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
أ/ فاتح باهي	أ. مساعد	عضواً مناقشاً	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

السنة الجامعية:2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ
وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ
فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ
وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ
فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ
ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١١١ ﴾

سورة التوبة: الآية 111

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى الذين ضحوا وجاهدوا بأرواحهم في سبيل اشعال شمعة الحرية للجزائر الأبية، إلى شهدائنا الأحرار، ومجاهدينا الأبطال الذين رفعوا راية الاستقلال لتحيا الجزائر شامخة حرة طول الزمان.

شكر و عرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله"

أحمدك ربي حمدا طيبا مباركا لجلال وجهك ولعظيم سلطانك، يامن أنرت لي دروب العلم والمعرفة لبلوغي هذه المرحلة، وأشكرك على توفيقك لي لإنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى أبي و أمي الغاليين اللذان سهرا معي ورافقاني بدعائهما لي ، وإلى كل العائلة الكريمة.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر إلى أستاذي الفاضل د. زقب عثمان الذي كان لي نعم المشرف والمرشد في إنجاز هذا العمل.

وأيضا إلى رفيقات الدرب " رقية، أمال، بشرى، مسعودة، آسيا، فاطمة، خولة، ودنيا".

وإلى كل من ساعدني من بعيد أو قريب في إنهاء هذا العمل...

وفي الأخير أرجو أن أكون قد وفقت، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان.

زينب

قائمة المختصرات

الرمز	دلالته
د. ط	دون طبعة
د. م	دون مكان
د. د	دون دار نشر
د. ت	دون تاريخ
تر	ترجمة
هـ	هجري
م	ميلادي
مج	مجلد
ج	جزء
ص	صفحة
ط	طبعة
ص ص	صفحات
ح ع 1	الحرب العالمية الأولى
ح ع 2	الحرب العالمية الثانية
ح ع1 و2	الحربين العالميتين الأولى والثانية
ج ع م ج	جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
ح ش ج	حزب الشعب الجزائري
P	صفحة
ANEP	المؤسسة الوطنية
opc	المرجع السابق

مقدّمـــــــة

منذ أنْ بسط الاحتلال الفرنسي نفوذه على الجزائر وهو يمارس سياسة الترهيب والنهب بمختلف الأشكال، وكان الهدف من ذلك طمس هوية المجتمع الجزائري من خلال إذابته في المجتمع الفرنسي، وقد عمل المجتمع الجزائري على مواجهة هذه السياسة التعسفية وذلك من خلال سلسة من المقاومات الشعبية المسلحة، ومع بدايات القرن العشرين ظهرت بوادر النضال السياسي بالجزائر في شكل جمعيات ونوادي ثقافية قدمت مطالب ونددت بالسياسة الاستعمارية.

وتعتبر فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى من أهمّ الفترات في تـاريخ الجزائر حيث تكونت فيها تنظيمات وتشكيلات سياسية قادت العمل السياسي في مواجهة الاحتلال سياسيا وثقافيا وفكريا، لتضع أسس ونماذج المجتمع الجديد وفق رؤيتها الإيديولوجية وتجربتها الميدانية ومشاربها الثقافية، وأصبحت هذه الأحزاب من معالم النظام السياسي والفكري بالجزائر في ظل الوجود الاستعماري.

وفي الفترة الممتدة ما بين 1936- 1943م شهدت الجزائر عملا سياسيا منظما ففي سنة 1936م انعقد المؤتمر الإسلامي والذي هو عبارة عن تجمع وطني شاركت فيه أغلب تيارات الحركة الوطنية والذي وحدّ وجهات النظر في أغلب المطالب، أما في سنة 1943م تمّ تحرير وثيقة بيان الشعب الجزائري من طرف فرحات عباس وقد شارك فيه مجموعة من الشخصيات السياسية.

ومـــن هنـــا جـــاء موضـــوع الدراســـة بعنـــوان: دراســـة مقارنـــة بـــين المـــؤتمر الإسلامي1936م والبيان الجزائري 1943م.

_ دواعي اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني لدراسة هذا الموضوع منها:

_ معرفة مدى تأثير السياسة الاستعمارية والحرب العالمية الأولى في انبعاث العمل السياسي في الجزائر.

– الرغبة في معرفة نقاط الإختلاف والاتفاق بين المؤتمر الإسلامي (1936م) والبيان الجزائري (1943م).

_ إبراز أهم المحطات التاريخية التي سبقت إنعقاد المؤتمر الإسلامي وإصدار البيان الجزائري.

_ تسليط الضوء على الدور الذي لعبه كل من المؤتمر والبيان في توحيد الحركة الوطنية والتفافها حول مطالب مشتركة.

_ الهدف من الدراسة:

_ إنّ الهدف من دراسة هذا الموضوع هو معرفة الظروف التي أدّت إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي وتحرير وثيقة بيان الشعب الجزائري.

– معرفة سير نشاط كل من المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري .

– مدى احتضان الشعب الجزائري للمؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري.

_ إشكالية الدراسة:

وتتمحور إشكالية الدراسة الرئيسية حول: البحث قي نقاط الاختلاف والإتفاق بين المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري 1943م؟

وتتمحور تحت هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية منها:

ما هو الدور الذي لعبته السياسة الاستعمارية في بروز العمل السياسي في الجزائر؟

فيما تتمثل الظروف التي سبقت كل من المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري 1943م؟

ما هي أهم الأطراف المشاركة في كل منهما؟ وما هي المطالب المنبثقة عنهما؟

وفيما تمثلت مواقف الحركة الوطنية والإدارة الاستعمارية تجاههما؟

ما مدى تأثيرهما على الحركة الوطنية والقضية الجزائرية لاحقا؟

_ خطة الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكاليات قمت برسم خطة قسمت فيها موضوع الدراسة إلى مقدمة ومدخل وأربعة فصول وخاتمة.

بالنسبة للمدخل جاء تحت عنوان: السياسة الاستعمارية وتأثيرها على انبعاث العمل السياسي في الجزائر، وتناولت فيه مجموعة من السياسات التي مارستها فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر، كما تناولت أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها.

أما الفصل الأول كان بعنوان: المقارنة بين ظروف وفكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري 1943م من حيث الظروف والفكرة، وتناولت فيه العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت لانعقاد المؤتمر وتحرير البيان والاستنتاجات من المقارنة بين الظروف، كما تطرقت إلى فكرة كل من المؤتمر والبيان مع المقارنة بينهما.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان: المقارنة بين الأطراف المشاركة في المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري1943م ومطالب كل منهما، تناولت فيه التحضيرات

والاجتماعات التي سبقت انعقاد المؤتمر وتحرير البيان وأبرز التيارات الوطنية التي شاركت فيهما، ثم تطرقت إلى عرض مطالب كل منهما مع المقارنة بينهما.

أما الفصل الثالث كان بعنوان: المواقف وردود الأفعال المختلفة من المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري1943م ، تناولت فيه مواقف كل من السلطات الفرنسية والحركة الوطنية من المؤتمر والبيان مع المقارنة بين المواقف.

والفصل الرابع جاء بعنوان: المقارنة بين تأثير كل منهما على الحركة الوطنية الجزائرية.

وفي الأخير قمت بوضع خاتمة توصلت فيها إلى أهم الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

ـ منهج الدراسة:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لعرض الأحداث ومتابعة التحولات وربطها ترتيبا زمنيا، مع اعتماد المقارنة التي هي من صميم الدراسة والتي توصلت من خلالها إلى نقاط الاختلاف والاتفاق بين المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري.

ـ عرض أهم المصادر والمراجع:

ولإثراء الموضوع والخوض في خباياه اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

أهم المصادر:

ـ الحركة الوطنية الجزائرية الجزء الثالث لأبو القاسم سعد الله وهو من أهم المصادر في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والذي اعتمدت عليه في جميع فصول البحث.

_ الكفاح القومي والسياسي الجزء الثاني لعبد الرحمن بن إبراهيم العقون واعتمدت عليه في أغلب أجزاء البحث.

_ ليل الاستعمار لفرحات عباس وهو من المصادر المهمة في تاريخ الجزائر المعاصر بحيث لا يمكن الاستغناء عليه في دراسة هذا الموضوع.

_ الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية ليحي بوعزيز.

_ أما أهم المراجع:

_ مظاهر المقاومة السياسية الجزائرية 1830- 1954م لمحمد الطيب العلوي.

_ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية لعبد الكريم بوصفصاف.

وللتعريف بالشخصيات والمصطلحات استعنت بموسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي بأغلب أجزائها.

_ صعوبات الدراسة:

وبما أن كل بحث لا يخلو من صعوبات فقد واجهتني عدة صعوبات منها:

_ندرة المصادر والمراجع التي تناولت بصورة تفصيلية العلاقة بين المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري.

_ اعتماد المقارنة في جميع فصول البحث يتطلب جهود مضاعفة في التحكم في حيثيات الموضوع.

مـــــــــدخل

السياسة الاستعمارية وتأثيرها على انبعاث العمل السياسي في الجزائر.

أولا: السياسة الاستعمارية في الجزائر.

ثانيا: تأثيرها على انبعاث العمل السياسي.

أولا: السياسة الاستعمارية الفرنسية قبل انبعاث الحركة الوطنية في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ وقوعها تحت قبضة الاحتلال الفرنسي في صيف 1830م سياسات متعاقبة ومختلفة، أثرت على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والثقافية للجزائريين ولا شك أن الفترة الممتدة ما بين (1830– 1870م) تعتبر من أبرز الفترات التي تميزت فيها السياسة الاستعمارية بالقوة، ويظهر ذلك من خلال نتائجها[1].

1 ـ السياسة الاقتصادية والاجتماعية:

بمجرد استقرار الاحتلال الفرنسي بالجزائر حتى صادر مساحات شاسعة من أراضي الأهالي، وادّعى لنفسه حقوقا ليست له على أرض الجزائر، كل ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الدين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم، لهذا تورطت الإدارة الاستعمارية في ما يسمى ب"لعبة التشريع" وتطويع القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب، في حين كان يفترض فيها حماية الحقوق[2].

وفي يوم 08 سبتمبر 1830م، أصدرت السلطات الفرنسية أوامرها بالاستيلاء على أملاك الدولة العثمانية، والأوقاف الإسلامية[3]، كما أصدرت الإدارة الاستعمارية مجموعة من المراسيم من بينها مرسوم 22 جويلية 1834م، والقاضي بجعل الجزائر أرض فرنسية[4]. وفي عام 1845م أصدر الجنرال بيجو (Bugeaud) أمرا بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر، وبموجبه استولت الإدارة الفرنسية على حوالي نصف مليون هكتار من الأراضي في جهات كثيرة من البلاد[5].

1حياة هدوش، "**مشروع بلوم فيوليت وموقف الحركة الوطنية منه 1930 ـ 1936م**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، تحت إشراف، شهرازاد شلبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 – 2014م، ص 11.

2إبراهيم مياسي، **مقاربات في تاريخ الجزائر1830 ـ 1962م**، دار هومة، (د. ط)، الجزائر، (د..ت)، ص122.

3نفسه.

4حياة هدوش، المرجع السابق، ص 11.

5يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830 ـ 1945م**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط) الجزائر، 2007م، ص 09.

وفي 16 جوان 1851م، صدر قانون أكد في مادته العاشرة أن "الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم"، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك[1].

وفي 22 أفريل 1863م، نشر قرار عرف بالقرار المشيخي والذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية بالجزائر، لما نتج عنه من آثار بالغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، فهو إجراء تشريعي ذو أبعاد سياسية عميقة[2].

كما أصدر نابليون الثالث قانون في 26 جويلية 1870م، عرف بقانون وارنييه الذي أخضع جميع أراضي الامبراطورية للتشريع الفرنسي، ويعتبر هذا القانون إجراء تاريخيا لتدمير التنظيم القبلي للجزائر، وفي الفترة الممتدة من 1900 ـ 1920م تم توزيع أكثر من ربع مليون هكتار من الأراضي على المستوطنين[3].

وقد ساعد ذلك في تطور حركة الاستيطان وبشكل أوسع، وهذا التوسع أدى إلى عمليتان متعاكستان في آن واحد هما: عملية الهجرة الأوربية للجزائر، وعملية الهجرة الجزائرية إلى بلاد المشرق وتونس، وكل عملية منهما منشغلة بأسبابها وأهدافها، حيث يجلب الأوربيون إلى الجزائر للتمسك بالاستيطان، وإدارة شؤون البلاد اقتصاديا وسياسيا، ويهجر الجزائريون بسبب حرق محاصيلهم الزراعية، وبمصادرة أراضيهم وبفرض حالات التجويع القاتلة، والإبادة الجماعية[4].

1ابن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابّان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830 ـ 1962م**، (د. د) (د.ط)، (د.م)، 2008م، ج1، ص 329.

2نفسه، ص 336.

3حياة هدوش، مرجع سابق، ص 15.

4صالح عوض، **معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر**، (د. د)، (د. ط)، الجزائر، 1989م، ص 180.

2 ـ السياسة الإدارية والثقافية:

أعلنت فرنسا بمقتضى قرار 1834م، أن الجزائر أرض فرنسية وقسمتها إداريا إلى ثلاث ولايات تحت المراقبة المباشرة إلى الحاكم العام الفرنسي، وكل ولاية قد قسمتها إلى دوائر وبلديات مثلما كان معمولا به في فرنسا[1].

ولقد اتبع الفرنسيون سياسة الاحتلال الجزئي تحت أول حاكم عام عسكري، كما عملوا على تحصين أهم المدن الساحلية، أما الأرياف فكانت تدار بواسطة المكاتب العربية[2]، والتي تأسست بصورة رسمية[3]، وانطوت بها مهام: تنظيم شرطة الأهالي، واستخلاص الضرائب والغرامات منهم، وادارة السكان تحت اشراف ومراقبة حكام المقاطعات وضباطها، وبمساعدة الرؤساء الجزائريين الخاضعين لهم الذين كانت مهمتهم السياسية جمع المغارم والضرائب لتزويد خزينة الإدارة الاستعمارية، ومراقبة السكان من الناحية السياسية[4]،ثم شيئا فشيئا ترك المجال للاحتلال الكلي باستخدام كل الوسائل الضرورية لذلك[5].

وأعلن دستور 1848م أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ووعد بأنها ستوضع تحت نظام قوانين البلد الأم(فرنسا)، وقد جرت في الواقع محاولة لتحقيق ارتباط الدوائر المدنية الأساسية(الشعائر الدينية، التعليم العام الفرنسي، القضاء والجمارك) ارتباطا مباشرا بالوزارات الباريسية المقابلة لها[6].

1أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900 ـ 1930م**، دار الغرب الاسلامي، ط4، لبنان، 1992م، ج2 ص 20.

2**المكاتب العربية:** هي هيئات صغيرة أنشاها الفرنسيون في كل المدن والقرى الجزائرية، وكان يراسها فرنسي برتبة عقيد في الغالب، وتظم مساعدا له ومترجما، وكانت عبارة عن خلية تجسس وأداة تفرقة بينهم، ينظر: سعيد بوخاوش، **الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر**، دار تفتيلت، (د. ط)، الجزائر، 2013م، ص113.

3حياة هدوش، مرجع السابق، ص 19.

4يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر، (د.ط)، الجزائر، 2009م، ص 163.

5حياة هدوش، المرجع السابق، ص 19.

6شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، لبنان، 1982م، ص 47. 47.

وبموجب مرسوم 24أكتوبر 1870م تحولت العمالات الثلاث (الجزائر، وهران، وقسنطينة) إلى مقاطعات على رأس كل منهما والي له سلطات واسعة، أما باقي المناطق فهي عسكرية كلف ضابط عسكري بإدارتها، كما قسمت المقاطعات إلى دوائر، والدوائر إلى بلديات مختلطة، وبلديات ذات صلاحيات كاملة[1].

وبعد عام 1870م انتهجت فرنسا سياسة جديدة في دمج الجزائر بفرنسا، وذلك عن طريق اصدار مجموعة من المراسيم تتعلق بالجزائر وبانتقال السلطة من العسكريين إلى المستوطنين الأوربيين، وكانت هذه المراسيم قد جاءت لتحقيق رغبة المستوطنين لتقوية عدد السكان الأوربيين واليهود في الجزائر[2].

وعانت الثقافة الجزائرية هي الأخرى من الاحتلال الفرنسي، فالتعليم قبل الاحتلال كان عربيا اسلاميا يقوم في مرحلته الابتدائية على تعليم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم وتلاوته، في الكتاتيب(المدارس القرآنية) والمساجد، والزوايا، وتضمنت مرحلته الثانوية والعليا تدريس العلوم النقلية والعقلية[3]، لذلك عملت فرنسا منذ دخولها للجزائر على ضرب التعليم واللغة العربية في سبيل القضاء على هوية وحضارة الشعب الجزائري، وحظر لغته ومقوماته، فعملت على غلق العديد من المدارس واعتقال معظم المعلمين والأساتذة والطلبة ومنع تدريس تاريخ الجزائر والعرب والمسلمين وغيرها من المواد، ويسمح بفتح سوى المدارس الفرنسية وتلقين اللغة الفرنسية[4].

---

1 مزيان سعيدي ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منهم 1871 ـ 1914م**، (د.د) (د.ط)، (د.م)،(د.ت)، ج1، ص 355.

2حياة هدوش، مرجع سابق، ص 19.

3بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر1830 ـ 1989م**، دار المعرفة، (د.ط)، الجزائر، 2006م، ج1، ص 147.

4حياة هدوش، المرجع السابق، ص 21.

كانت الحملة الفرنسية على الجزائر حملة صليبية، حيث كان شعارها إضاءة أرض الجزائر بالإنجيل، يبعث من هناك إلى أرجاء إفريقيا، وذلك من أجل القضاء على الثقافة العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري[1].

وانعكست السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري سلبا من خلال ما يلي:

ـ توسيع الاستيطان الأوربي وسيطرة المستوطنين على كل القطاعات الحيوية في الجزائر.

ـ تشويه بنية الاقتصاد الجزائري وإلحاقه بالاقتصاد الفرنسي.

ـ إفقار الجزائريين وانخفاض مستوى معيشتهم وارتفاع معدلات البطالة.

ـ تصاعد نسبة الأميّة، وانتشار الجهل والبدع والخرافات والآفات الاجتماعية، وتدهور مستوى التعليم والثقافة العربية[2].

ـ ظهور الهجرة الجزائرية نحو البلاد الإسلامية فرارا من الجهل والاضطهاد، ثم نحو فرنسا لطلب لقمة العيش[3].

ثانيا: تأثيرها على انبعاث العمل السياسي في الجزائر:

وقد واجه الجزائريون الاحتلال الفرنسي وسياسته التعسفية من خلال المقاومات الشعبية المسلحة، إلا أن جميعها باءت بالفشل، مما أدى بالنخبة المثقفة الجزائرية إلى اللجوء إلى العمل السياسي، والذي تمثل في الحركة الوطنية[4]والتي برزت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[5].

ومن أهم عوامل ظهور الحركة الوطنية في الجزائر ما يلي:

---

1 حميدة عميراوي وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 ـ 1916م**، دار الهدى، (د.ط)، الجزائر 2009م، ص 103.

2بشير بلاح ، مرجع سابق، ص 154- 161، 162.

3نفسه، ص 164.

4**الحركة الوطنية:** هي التغيير السياسي للوطنية ولحب الوطن الذي تمارسه النخب السياسية والطبقة المثقفة في شكل جمعيات وأحزاب ونواد ثقافية وغيرها، ينظر: عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال** دار طليطة، ط3، الجزائر، 2009م، ص 99.

5بشير بلاح، المرجع السابق، ص361.

ـ مبالغة الاحتلال في تطبيق سياسة الزجر والترهيب والتفقير والتجهيل، والحيف السياسي.

ـ ظهور صحافة وطنية نشيطة في مطلع القرن العشرين لعبت دورا هاما في رفع الوعي الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري وذلك بفضل المقالات والدراسات التي كانت تنشرها في مختلف المواضيع، خاصة ما يتصل بالظلم والجور والارهاب المسلط على الجزائريين، كصحيفة الفاروق والحق[1].

ـ ظهور جمعيات ونوادي ثقافية جديدة قامت بنشاط ثقافي واسع في مطلع القرن 20م.

ـ قيام حركة هجرة واسعة من الجزائر إلى المشرق العربي وأوروبا كان لها دور هام في توسيع أفاق النشاط السياسي بالجزائر في الفترة من مطلع القرن 20م إلى غاية نهاية ح.ع.1 من خلال احتكاك المهاجرين بالأحزاب السياسية في الخارج مما حثهم على تدشين الكفاح السياسي في الجزائر فور عودتهم[2].

ـ مشاركة الجزائريين في ح. ع. 1 سواء كانوا جنود على الجبهة الشعبية[3] أو عمالا في المصانع الفرنسية مما أكسبهم أفكار جديدة، وتعلموا لغات جديدة، واستفادوا من تجارب أخرى.

ـ أحداث العالم الإسلامي كالحرب الليبية الإيطالية، وكفاح الحزب الوطني في مصر، ثم ثورة 1919م المصرية.

ـ الأحداث العالمية كالثورة البلشفية في روسيا، وانتصار القوميات في أوروبا[4].

1- حركة الأمير خالد:

---

1 يحيى بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 ـ 1948م ويليه الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية**، عالم المعرفة، (د.ط)، الجزائر 2009م، ص ص 12، 13.

2 يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مصدر سابق، ص ص 15 ، 16.

3**الجبهة الشعبية:** هي الجناح اليساري في فرنسا وصلت إلى الحكم سنة 1936م، بقيادة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم ينظر: علي تابليت، **فرحات عباس رجل دولة**، منشورات تاله، ط2، الجزائر، 2009م، ص 28.

4 بشير بلاح، مرجع سابق، ص362.

أول حزب وطني سياسي ظهر بعد ح.ع.1، هو حزب الإصلاح بقيادة الأمير خالد وكان من أهم مطالبه:

* إلغاء كافة القوانين والإجراءات الاستثنائية والمحاكم الزجرية والنهائية والرقابة الإدارية[1].
* التعليم الإجباري باللغتين العربية والفرنسية.
* حرية الصحافة والاجتماع.
* تطبيق فصل قانون الدين عن الدولة[2].

إن حركة الأمير خالد كانت أول حركة سياسية منظمة، حيث اعتبرها الباحثون المرحلة الأولى في سلم الحركة الوطنية الجزائرية، وهكذا فإن حركة الأمير خالد رغم أنها لم تعمر طويلا، إلا أنها فضحت عيوب النظام الاستعماري، وفتحت الطريق أمام حركات جزائرية أخرى[3].

2- حزب نجم شمال إفريقيا:

تأسس حزب نجم شمال إفريقيا في مارس 1926م في باريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية، وأكثرهم جزائريون، غير أن النجم بعد مرور الوقت فقد أعضاءه التونسيون والمغاربة، وأصبح منظمة جزائرية خاصة، وهدفه الحقيقي هو تحقيق استقلال إفريقيا الشمالية[4].

1عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 1920 _1936 م** المؤسسة الوطنية للكتاب، (د. ط)، الجزائر، 1984 م،ج1، ص 82 .

2حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الجزائرية ما بين 1919 ـ 1939م**، دار العلم والمعرفة، (د.ط) الجزائر، 2013م، ص 82.

3عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحـــركة الوطنية الجـــزائرية 1919 ـ 1945م**، دار البعث، ط1، الجزائر، 1981م، ص ص 72،73.

4 أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص ص 372، 373.

وأنشئت للنجم صحيفة ناطقة باللغة الفرنسية وهي جريدة الأمة،[1] وفي 22 ماي 1933م انعقد اجتماع عام للنجم عرض فيه برنامجه وهو كالتالي:

* حرية الصحافة والاجتماع

* تعويض المجالس المالية في الجزائر ببرلمان قومي جزائري منتخب بتصويت عام.

* التعليم الإجباري باللغة العربية.

* الاستقلال التام للجزائر.

* إرجاع الأراضي المغتصبة من قبل الفرنسيين إلى ملاكها الأصليين[2].

3- فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين:

تأسست هده الحركة أثناء مؤتمر عقد بالجزائر في 11 سبتمبر 1927م، برئاسة الدكتور بن تامي، وكانت تضم قسما من الشباب الجزائري من أمثال فرحات عباس والدكتور بن جلول الذي تولى الرئاسة فيما بعد[3].

وقد ألفت جماعة النخبة اتحاد عام 1930م أطلق عليه "اتحاد المنتخبين الجزائريين" بزعامة الدكتور بن جلول، وكان لهذا الإتحاد فروعا في جميع أنحاء الجزائر أكبرها في قسنطينة والذي تزعمه بن جلول عام 1934م تحت اسم فيدرالية المنتخبين المسلمين لقسم قسنطينة[4].

أما عن أهم أهدافها:

- احترام الحضارة الإسلامية واللغة العربية.

1**جريدة الأمة**: تأسست عام 1930م، وهي جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية، كان مديرها السياسي مصالي الحاج، أما محررها كان عمار عيماش ، ينظر: أبو القاسم سعد الله، مصدر سابق، ص 374.

2علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي، ط6، المغرب، 2003م، ص ص 15 16.

3أحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر، الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، (د.ط)، الجزائر، 2001م، ص 56.

4ناهد إبراهيم الدسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918- 1939م**، منشأة المعارف، (د. ط)، مصر، 2001م، ص 196،195، 196.

- القضاء على نظرية التفوق العنصري.

- إن سياسة المساواة في الحقوق هي الوحيدة القادرة على ضمان مستقبل مشترك[1].

أما عن أهم مطالبهم فهي كالتالي:

* تمثيل السكان الأهالي في البرلمان الفرنسي.

* المساواة في الأجور والعلاوات بين الأوربيين والمسلمين.

* المساواة في الخدمة العسكرية بين الأوربيين والمسلمين[2].

* إلغاء الإجراءات المعرقلة للجزائريين للهجرة إلى فرنسا[3].

4- جمعية العلماء المسلمين:

اجتمع يوم 05 ماي 1931م، بنادي الترقي بالجزائر العاصمة 72 من علماء القطر الجزائري وطلبة العلم فيه، استجابة لدعوة خاصة من لجنة تأسيسية متألفة من جماعة من فضلاء العاصمة عميدها عمر إسماعيل، وغرض الدعوة هو تحقيق فكرة طالما فكر فيها علماء القطر وهي تأسيس" جمعية للعلماء المسلمين" وقد لبى الدعوة نحو الخمسين عالما[4].

أما عن عوامل ظهورها فقد رأى أبو القاسم سعد الله في كتابه "أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر الجزء الرابع" بأن عوامل ظهور جمعية العلماء ما تزال غير مدروسة، ولأن معظم الباحثين أرجعوها إلى أنها ظهرت كرد فعل على الاحتفالات المؤقتة للاحتلال التي اتخذت صورة استفزازية بالنسبة لمشاعر الجزائريين[5].

---

1 نفسه.

2يوسف حميطوش، **منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، دار الأمة، (د.ط)، (د.م)، (د.ت)، ص 274.

3يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919- 1939م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر، 1988م، ص 14.

4أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1929- 1940م**، دار الغرب الاسلامي، ط1، لبنان 1997م، ج1، ص 71.

5 أبو القاسم سعد الله، **أبحاث و اراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الاسلامي**، ط1، لبنان، 1996م، ج4، ص 143.

وكان مبدأ الجمعية في إصـلاح المجتمع الجزائري منذ تأسيسها مبنيا على الآية الكريمة[1]: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴾ [2]، وهذه الآية هي التي اتخذها المصلحون دستورا لهم،[3] وكان من أهدافها ما يلي:

– تنقية الدين الإسلامي من البدع والخرافات التي التصقت به.

– العمل على توحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام[4].

– محاربة أنصار الاستعمار والوقوف في وجه المشروع الإدماجي[5].

أما عن مطالبها فقد لخصت فيما يلي:

* طالبـت باسـتقلال القضـاء حيـث رأت أن فرنسـا عـدو الإسـلام والعروبـة ولـدور العبـادة والقضاء.

* نادت بحرية التعليم العربي الذي هو جزء من الدين الإسلامي[6].

* طالبت الإدارة الاستعمارية بفصل الدين عن الدولة[7].

5– الحزب الشيوعي الجزائري:

هو امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي، وكان من أبرز زعماءه من الجزائريين عمار أوزقان الذي أصبح سنة 1936م أمينا عاما له، وكان برى بأن حل القضية الجزائرية أممي وليس محلي[8]، وكان من بين مطالبه:

1عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 105.

2 سورة الرعد: الآية 11.

3عبد الكريم بوصفصاف، المرجع سابق، ص 105.

4عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 167.

5الوناس الحواس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية1927 _1954م**، دار شطايبي، الجزائر، 2013م ص ص166، 167.

6نفسه، ص 169.

7يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مصدر سابق، ص 90.

8خيثر عزيز، **قضايا في الحركة الوطنية من خلال نشرية القضايا الإسلامية سنوات 1954– 1955 – 1956م**، تر حنفي بنعيسى، دار الجليل،(د.ط)، الجزائر، (د.ت)، ص 26.

* المطالبة بجنسية مزدوجة(جزائرية – فرنسية).

* تكوين برلمان جزائري بمفهوم الحزب الشيوعي له حق التشريع ويتشكل بالتساوي من 60 نائبا جزائريا، و60 نائبا فرنسيا.

* أن تكون اللغتين العربية والفرنسية رسميتان في الجزائر[1].

1مومن العمري، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم الشمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني 1926– 1954م**، دار الطليعة، (د. ط)، الجزائر، (د. ت)، ص 47.

الفصل الأول

المقارنة بين ظروف وفكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي1936م والبيان الجزائري1943م.

المبحث الأول: المقارنة بين ظروف انعقاد كل منهما.

المبحث الثاني: المقارنة بين فكرة المؤتمر الاسلامي والبيان الجزائري.

شهدت الفترة ما بين(1936 – 1943م) حدثين بارزين في تاريخ الحركة الوطنية والمتمثلين في المؤتمر الإسلامي1936م، وصياغة بيان فيفري1943م، وكان لكل منهما ظروفه وأسبابه.

المبحث الأول: المقارنة بين ظروف انعقاد كل منهما:

أولا: ظروف انعقاد المؤتمر الإسلامي:

يعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري المنعقد سنة 1936م، أول تجمع من نوعه في الجزائر، فلم تعرف الجزائر طيلة أكثر من قرن من الاحتلال تجمعا تشترك فيه كل الاتجاهات وتمثل فيه مختلف الطبقات وتبرز خلاله وحدة الصف والكلمة على مطالب معينة مثل ما حدث في هذا المؤتمر.

وقد كانت الظروف التي أدت إلى انعقاده متعددة، فهناك ظروف داخلية وأخرى خارجية[1]:

أ-الظروف الداخلية:

_ ازدادت الحالة في الجزائر في الثلاثينيات من القرن العشرين سوءًا على سوء، فالوعود الكثيرة التي لوحت بها فرنسا للجزائريين من ح.ع.1، بشأن تحقيق بعض الإصلاحات الجوهرية في الميادين السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية لم يتحقق منها شيء بالمرة، هذا بالإضافة إلى ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية الوطنية[2].

_ ميلاد جمعية علماء المسلمين الجزائريين من خلال الاجتماع التأسيسي الأول في شهر ماي 1931م.

_ نجاح المنتخبين الجزائريين سنة 1934م، في الانتخابات البلدية وأثرها في تبلور المطالب الجزائرية[3].

1 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الإسلامي، ط4، لبنان، 1992م،ج3، ص151.

2 تركي رابح عمامرة، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، منشورات ANEP ط5، الجزائر، 2001م، ص ص 99، 100.

3 مومن العمري، مرجع سابق، ص52.

_ أحداث قسنطينة سنة 1934م[1].

– ميلاد الحزب الشيوعي الجزائري 1936م، وتجديد المصالح الفرنسية في الجزائر.

_ظهور جملة من المشاريع الإصلاحية الفرنسية وعلى رأسها مشروع " بلوم فيوليت"[2]، ويعتبر هذا المشروع من أكبر الدوافع التي أدت إلى عقد هذا المؤتمر[3]، ففي عام 1931م وعقب الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي على الجزائر، ترأس موريس فيوليت[4] لجنة من الشيوخ الفرنسي عهد إليها بدراسة الأوضاع وتقديم توصيات عن الإصلاحات التي يجب إدخالها على الأهالي[5].

وهكذا قدمت اللجنة مشروع إصلاحات وأصبح منذ ذلك يعرف بـ" مشروع فيوليت"[6] وتقوم حجة فيوليت في هذه الوثيقة على أن فرنسا سترتكب خطأً كبيرا إذا لم تتحرك لإجراء تغييرات ملموسة في الأوضاع بالجزائر، منتقدا السياسة الفرنسية في الجزائر القائمة على الظلم وقال بأنها إذا استمرت بدون تغيير فستشكل خطرا قاضيا على مستقبل إمبراطورتينا الإفريقية[7].

---

1 حدث في صيف 1934م، وذلك بسبب أن يهودي كان في حالة سكر بال على جدران مسجد بمدينة قسنطينة، واتخذت هذه الحوادث حجما كبيرا، هجوم اليهود على الدكاكين العربية وهجوم المسلمين على الأحياء اليهودية، ودامت هذه الأحداث قرابة 3أيام، أسفرت عن عدد من الموتى والجرحى، ينظر، الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ 05 المقاومة السياسية 1900- 1954م الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر،عبد القادر بن عراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر، 1987م، ص 42.

2ينظر: **الملحق رقم (01)**، ص 115.

3 مؤمن العمري، مرجع سابق، ص 42.

4**موريس فيوليت:** عين حاكما عاما على الجزائر ما بين (1925- 1927م) كانت سياسته شبيهة بسياسة المنتخبين ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الفرنسي أصبح عضو في مجلس الشيوخ الفرنسي، عينته حكومة الجبهة الشعبية عام 1936م،عضوا في حكومتها، ينظر، عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الوطنية الأخرى 1931- 1945م**،دار ميداد، ط2، الجزائر، 2009م، ص340.

5حياة هدوش، مرجع سابق، ص38.

6أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 88.

7 حياة هدوش، المرجع سابق، ص 38.

وقد احتوى هذا المشروع على ثمانية فصول وخمسين مادة، وأهم ما اقترح فيه هو إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي وتأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين، وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين وزيادة حقوقهم في انتخاب ممثليهم في مجلس الشيوخ، وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية، كما اقترح مشروع إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين (معدل ثلاثة على كل ولاية)، وإنشاء وزارة لشؤون إفريقيا يدخلها جزائريون أما عن الجنوب الجزائري (المناطق العسكرية) فقد اقترح إعطاء بعض اجزائه الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة على غرار ما كان واقعا في الشمال[1].

وقد وقف موريس فيوليت موقف وسط بين مطالب الجزائريين، والضغط على المعمرين حيث قال:" إذا لم ننصف الجزائريين ونشرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية، متساوين في الحقوق والواجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي التحريري، عندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا"[2].

ورغم ما قدمه موريس فيوليت من حجج لإقناع زملائه وتحذيرهم من مغبة بقاء الوضعية الراهنة في الجزائر، إلا أن مناقشة هذا المشروع في مجلس الشيوخ الفرنسي طالت إلى 1935م، حيث رفض المشروع بعد التصويت يوم 21مارس من نفس العام[3].

وعلى إثر نجاح الجبهة الشعبية في الانتخابات عام 1936م، وتسليمها مقاليد الأمور برئاسة ليون بلوم[4]حاولت الجبهة أن ترضي دعاة الاندماج بتحقيق بعض الإصلاحات[5].

فبعثت المشروع من جديد وادخلت صاحبه ضمن أعضاء الحكومة مختصا بالشؤون الجزائرية، وعندما صادق عليه زعيم الحكومة الاشتراكية ليون بلوم، أصبح المشروع يحمل

1أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص ص 18، 19.

2عبد الكريم بوصفصاف، **ج ع م ج وعلاقاتها بالحركات الوطنية الأخرى**، مرجع سابق، ص 460.

3 نفسه.

4**ليون بلوم:** زعيم الجبهة الشعبية المتمثلة في التكتل اليساري ، وصل إلى السلطة في فرنسا عام 1936م، ينظر، عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 173.

5 يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مصدر سابق، ص 50.

اسم " مشروع بلوم فيوليت" بعدما كان المشروع يسمى فيوليت وهو يستهدف بإعطاء الحقوق الفرنسية إلى عدد كبير من المثقفين المسلمين كي يشاركوا مع الفرنسيين في انتخابات القسم الثاني، على أن يكون المسلمون ممثلين بالمجالس النيابية الفرنسية، وبذلك فإن هذا المشروع يعتبر أهم دافع لعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري[1].

ب – الظروف الخارجية:

المؤتمرات الإسلامية التي عقدت خلال العشرينات والثلاثينات، من القرن العشرين والتي اهتمت بها الصحافة الإصلاحية فأوردت أخبارها وتوصياتها على صفحاتها ومن أهم هذه المؤتمرات ما يلي[2]:

_ مؤتمر الخلافة الإسلامية الذي انعقد بالقاهرة[3].

_ المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالقدس[4] في شعبان 1350هـ (8ـ 17 ديسمبر 1931م)[5]،وقد مثل الجزائر في هذا المؤتمر المهاجر "إبراهيم طفيش"[6] نزيل القاهرة، والظاهر

1أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، دار النهضة المصرية، (د.ط)، مصر، 2001م، ص169.

2مازن صلاح حامد مطبقاني، "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349. 1358هـ - 1931ـ 1939م**"، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، تحت إشراف، محمد عبد الرحمان برج، جامعة الملك عبد العزيز، 1984–1985م ص166.

3أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص151

4**مؤتمر القدس:** عقد في القدس في شهر ديسمبر 1931م، وكان المقصود منه توجيه الرأي العام الإسلامي إلى المشكلة الفلسطينية، التي نشأت بعد ثورة البراق عام 1929م، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، المؤسسة العربية، (د.ط)، لبنان، (د.ت)، ج6، ص 376.

5مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق، ص 166.

6**إبراهيم طفيش:** (1886ـ 1965م) ، رجل دين وأديب وفقيه إباضي جزائري، انتقل إلى تونس للدراسة، وشارك في الحركة الحركة الوطنية التونسية بزعامة عبد العزيز الثعالبي لمقاومة الاستعمار الفرنسي، ونفته الإدارة الفرنسية فاختار مصر، ومن ذلك انشأ مجلة المنهاج التي صدرت ما بين 1925–1930 محقق مجموعة من الكتب من بينها الذهب الخالص في الفقه ينظر: محمد ناصر، **شخصيات جزائرية**، مج2، القسم الثالث، عالم المعرفة، (د. ط)، الجزائر، 2015م، ص ص 21– 28.

والظاهر أن مؤتمر القدس عمل على إحياء الوازع الإسلامي في نفوس المسلمين وذلك لما دعا إليه من روح الوحدة الإسلامية، وهو ما ترك المؤرخ الإنجليزي "ارنولد توينبي" يدعي أن المؤتمر الإسلامي الجزائري جاء نتيجة مؤتمر القدس[1].

_ مؤتمر مسلمي أوروبا بجنيف: انعقد في شهر سبتمبر 1935م، تحت رئاسة شكيب أرسلان[2] ،وقد حضره عن النجم رئيسه مصالي الحاج الذي كان مقيما بجنيف، وحضره أيضا الكاتب العام عمار عيماش وبانون أكلي من باريس، ومحمد يد بك والجزيزي من فرع مدينة ليون، وقد دام المؤتمر من 12إلى 17 سبتمبر، وتكلم أثناءه مصالي الحاج وعيماش عن حالة المسلمين في فرنسا وفي شمال إفريقيا وندد بالاستعمار الفرنسي وسياسته[3].

ثانيا: ظروف صياغة البيان الجزائري:

أ ـ الظروف الداخلية :

1_ حل حزب الشعب الجزائري:

تأسس حزب الشعب يوم 11 مارس 1937م بزعامة مصالي الحاج، وسار هذا الحزب الجديد على أسس ومبادئ الحزب السابق، غير أن هذه المرة على صعيد جزائري وأخذ ينشر أفكاره من خلال جريدة الأمة ويوسع من نشاطه ونفوذه[4].

---

1 أحمد مريوش، **الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومه، (د. ط)، الجزائر، 2012م ص170.

2**شكيب أرسلان:** (1869. 1946م)، مناضل سياسي قومي عربي لبناني شاعر وكاتب، اطلق عليه لقب "أمير البيان" تأثر بجمال الدين الأفغاني، دعا إلى الجامعة الإسلامية، ووقف في وجه التعاون مع الغرب وخاصة فرنسا وإنجلترا ضد الدولة العثمانية، وبعد ح.ع.1 دعا إلى الوحدة العربية، من أهم آثاره مجلة الأمة العربية في جينيف، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية،(د. ط)، لبنان، (د. ت)، ج3، ص ص 488، 489.

3 سعيدة قيدوام، "**المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م وأثره في الحركة الوطنية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، تحت إشراف، نصر الدين مصمودي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013م، ص 22.

4 مصالي الحاج ، **مذكرات مصالي الحاج 1898ـ 1938م**، تر، محمد المعراجي، منشورات ANEP، (د. ط)، الجزائر الجزائر ، 2007م، ص224.

ولقد استدعت الإدارة الفرنسية مصالي يوم 27 أوت 1937م، لدى قاضي التحقيق، حيث تم توقيفه بتهمة إعادة تأسيس رابطة منحلة[1]، وقد أصدرت المحكمة الفرنسية حكما مدة سنتين سجن على مصالي ورفاقه[2].

وفي بداية عام 1939م، أطلق سراح مصالي الحاج من السجن فقام الحزب بنشاط ملحوظ، فأصدر جريدة "البرلمان الجزائري"[3] الى جانب جريدة الأمة واغتنم فرصة عيد العمال في أول ماي، ونظم مظاهرة كبيرة بالجزائر العاصمة حمل فيها الجزائريون العلم الوطني، وعددا من اللافتات كتبت عليها شعارات مختلفة، ولما رأت السلطات الاستعمارية أن ذلك يشكل خطرا عليها خاصة وأن الحزب على الأبواب، أصدرت يوم 29 سبتمبر 1939م، قرار بحل حزب الشعب وإغلاق صحيفته البرلمان الجزائري واعتقال مصالي[4].

وفي 28 مارس 1941م، أصدرت المحكمة الفرنسية أحكاما قاسية على مصالي وهي السجن لمدة ستة عشر عاماً مع الأشغال الشاقة وإبعاده خارج الجزائر، كما أصدرت أحكاما أخرى على عددا أخر من أعضاء الحزب، غير أنه بعد حوالي شهر من صدور هذه الأحكام وبالضبط يوم 24 أفريل من نفس السنة أطلق سراح مصالي ووضع تحت الإقامة الجبرية والمراقبة المستمرة بقصر البخاري إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية[5].

1صدام حسين عمامرة،" **بيان 10 فيفري 1943م وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، تحت إشراف، شهرزاد شلبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015م، ص ص 25 .26

2أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 146.

3**جريدة البرلمان الجزائري**: صدرت هذه الجريدة بتاريخ 18ماي 1939م، في الجزائر العاصمة، وباللغة الفرنسية، شعارها" للدفاع ولتحرير الشعب الجزائري كان المسؤول عنها أحمد بودة ولكن تحريرها الفعلي كان بأقلام أعضاء الحزب المعتقلين في سجن الحراش وذلك بعد استفادتهم من امتيازات الاعتقال السياسي، كان من بين أهدافها إيصال الخبر للشعب بصدق وأمانة، ينظر: أحمد الخطيب، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ج 1، ص ص253،254.

4يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مصدر سابق، ص 88.

5 نفسه.

2- رسالة فرحات عباس للماريشال بيتان 1941م:

افتتح فرحات عباس نشاطه خلال ح ع 2 بإرساله تقريرا إلى الماريشال بيتان[1] في 10 أفريل 1941م، وذلك عن طريق ماكس بونافوس (Maxe bounafousse) (حاكم عمالة قسنطينة)، وقد علل فرحات عباس تقديمه لهذا التقرير عام 1941م، حيث أن فرنسا كانت تخوض ثورة وطنية، وأن الوقت يبدو له مناسبا لسياسة التغيير، وأن في مثل هذه الظروف وضع عام 1870م مرسوم لصالح يهود الجزائر بعد الامبراطورية، وقبل الجمهورية الثالثة[2] وقد استهل فرحات عباس التقرير بقوله[3]:« إن قدر بلادنا يوجد بين يد الله وبين يد حكومتكم، وإنك قاض في النزاع ينوء بكلكله على تطور الجزائر، وهو النزاع الذي لم يكن لأية حكومة سابقة الشجاعة والحرية لمجابهته، ووضع حل له، إن الشبان الجزائريين، حينما يتوجهون إليك إنما يرغبون في أن يعرضوا عليك وعلى ممثلي فرنسا تعاونهم الثرية والمطمئن، من أجل إرساء نظام جديد في الجزائر، وأول التزام لهم، وهو أن يتحدثوا إليك دون التباس، ودون تكتم، وهذا التقرير يمثل حصيلة ذلك، ويمكن له أن يتضمن أخطاء، ولكنه لا يتضمن كذبا

1**بيتان:**(1856-1951م)،مارشال ورجل دولة فرنسي، أوقف زحف الألمان عند قردان في ح ع 1، كلل انتصار الحملة الفرنسية الإسبانية تحت قيادته ضد عبد الكريم الخطابي في المغرب عام 1926، عين سفيرا في إسبانيا (1939-1940م) وقع هدنة مع المانيا جوان 1940 م، تقلد منصب رئيس الدولة في حكومة فيشي، في عام 1945م حكم عليه بالموت بتهمة الخيانة مع الألمان، غير أن ديغول أبدل الحكم بالسجن مدى الحياة، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية، ط 1، لبنان ، 1979م ، ج 1، ص 635.

2 **الجمهورية الثالثة:** هي حقبة في تاريخ فرنسا السياسي، امتدت بين ما بين سبتمبر 1870م،أي على أثر سقوط نابليون الثالث وحتى يوليو 1940م، حين تولى المارشال بيتان سلطاته الديكتاتورية في فيشي، وإن كان تاريخ السقوط الرسمي عام 1946م، عندما قامت الجمهورية الرابعة، تميزت الفترة الأولى من هذه الحقبة بسيطرة عناصر موالية للملكية وأخرى جمهورية معتدلة، وفي الفترة الواقعة ما بين ح ع 1و2، تميز النظام السياسي الفرنسي بعدم الاستقرار وتوزع القوى السياسية، وضعف حس المسؤولية عندها، مما أدى إلى تعاقب الحكومات حتى بلغت في تلك الفترة القصيرة نسبيا 44 حكومة تولى 20 رئيسا، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية، (د. ط)، لبنان،(د. ت)، ج4 ص527.

3 محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م**، منشورات وزارة المجاهدين، (د. ط)، الجزائر (د. ت)، ص 233.

إننا نضعه بين يدي رئيس الدولة على أمل أنه سيسهم في الإتيان بالتغيير في الجزائر تغيير يكون خليفا بالنظام الجديد وبفرنسا الجديدة... »[1].

وحمل هذا التقرير عنوان "جزائر الغد" حيث تكلم فرحات عباس باسم الشباب الجزائري والفلاحين والعمال ضمنه برنامج احتوى جملة من الاصلاحات في تسعة نقاط أساسية شملت مختلف الميادين أبرزها إلغاء القوانين الاستثنائية وإلغاء النفقات والتميز العنصري بين الجنود الفرنسيين والمسلمين، الاهتمام بالتعليم ورفع ميزانية وحرية التعليم، وترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة، وترقية الدواوير، والتجمعات السكانية الخاصة بالأهالي المسلمين وإلغاء النظام العسكري من الجنوب[2].

واختتم تقريره بخلاصة مفادها أننا بتطبيق هذه النقاط سيبعث في قلب المستعمرة الأوربية وفي عمق جمهوريتنا الكثيرة العدد، الرغبة في البقاء معا، هذه الرغبة من تعريف "رينان[3]،هي أساس تكوين كل أمة"، ويعتبر هذا التقرير دراسة اقتصادية وسوسيولوجية للجزائر، ومصدرا هاما لمعرفة الأفكار الاجتماعية والاقتصادية لفرحات عباس، حيث يتكلم عن اصلاح وضع الفلاح والتعليم والصحة، ويشرح بالتفصيل منطلقاته الثلاثة: المدرسة ثم الطريق ثم المستشفى، كأسلوب لترقية المجتمع الجزائري وتحقيق تنميته[4].

1فرحات عباس، **الشاب الجزائري الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم 1930م**، الطباعة الشعبية للجيش، (د. ط)،الجزائر 2007م، ص147.

2 بوعبد الله عبد الحفيظ، "**فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919- 1962م**"، مذكرة مقدمة ليل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف، يوسف مناصرية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005- 2006م، ص 104.

3**رينان:** (1823-1892م)، مفكر وفيلسوف فرنسي كان لهجرة شقيقته هنرييت إلى بولونيا الأثر الأكبر في مسار نموه الفكري، في عام 1838إختراه الأب دوبانلتو الذي أصبح أسقفا فيما بعد ومعاديا لتلميذه، ليكون أحد الشبان الريفيين الذين تختارهم الكنيسة لمتابعة دراستهم الإكليريكية في باريس، وفي عام 1852م نال شهادة الدكتوراه وكانت رسالته تتناول فلسفة" إبن رشد" من بين مؤلفاته "مستقبل العلم" 1848م وقضايا معاصرة 1863م، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية، لبنان، 1981م، ج2، ص ص875،876.

4بوعبد الله عبد الحفيظ ، المرجع السابق، ص104.

كما اقترح فرحات عباس في تقريره هذا مخططا جديدا لتجديد الجزائر قائما على ترقية الفئات الشعبية وإعادة توزيع الأراضي وإنشاء القرض الفلاحي، كما اقترح الغاء ملكية الشركات الكبرى والامتيازات[1].

والملاحظ على هذا التقرير أنه غيب المطالب السياسة وهذا كان مقصودا، مما يعكس أن مبادرة فرحات عباس ورغم أنها موجهة لرئيس حكومة موالية للألمان إلا أنها لا تمثل تأييدا لها بل تحفظه كذلك من التورط مع دول المحور، وان فرحات لم ينشر هذا التقرير في وقته، وذلك خشية اتهامه بالتعامل مع نظام فيشي، ولم يعرفه الرأي العام إلا بعد نشر التقرير كاملا في الطبعة الثانية لكتاب الشاب الجزائري عام 1981م[2].

ورغم ذلك إلا أنّ فرحات عباس لم يبتعد كثيرا عن افكاره السابقة(الاندماج)، فهو وإن لم يذكر نهائيا مصطلح التجنيس الجماعي للجزائريين، إلا أنه ركز على سياسة المساواة بين المحتلين والجزائريين المسلمين وأن أي تقدم للشعب الجزائري مرهون بوجود أمة تساعده وهذه الأمة هي فرنسا[3].

ولم يتلق فرحات عباس الرد مبكرا على التقرير من قبل الماريشال بيتان، حيث جاءه الرد يوم 14أوت 1941مختصرا: " سآخذ بعين الاعتبار اقتراحاتكم"، وقد انتظر فرحات عباس طويلا فراح يحلم وكانت لهفته كبيرة هذه المرة حيث ظن أن بيتان سيفكر في استمالة الجزائريين إلى جانبه حتى يحاربوا في صفوف فرنسا التي بدأت تتشكل بقيادة الجنرال ديغول(De Gaulle)[4].

1صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص ص 104،105.

2بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 105.

3نفسه.

4**الجنرال ديغول**: (1890–1970م)، تخرج من الكلية العسكرية كضابط سنة 1912م، شارك في الح ع 1و2، وفي بداية الأربعينيات من القرن العشرين ترأس الجمهورية الخامسة الفرنسية، ينظر: عبد المجيد عمراني، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدولي، (د. ط)، الجزائر،(د. ت)، ص ص 120– 122.

وبعد طول انتظار لم يتحقق أي شيء من ذلك[1]، فحاول الاتصال بعدة شخصيات سياسية فرنسية لعرض برنامجه السياسي عليها إلا أنه فشل مرة أخرى في اقناع الفرنسيين ببرنامجه السياسي وأصابه اليأس، بذلك قرر فرحات عباس الانسحاب من اللجنة المالية الجزائرية واستقال من فدرالية النواب، حيث يرى البعض أن هذه المواقف من فرحات عباس والتي اغضبت الوالي العام والاندماجيين إلا أنه زادت من شعبيته لدى الجزائريين[2].

3- نزول الحلفاء والمذكرة المقدمة لهم:

كان الجزائريون متأثرين بضعف فرنسا في سنة 1940م، وقد شهدوا في سنة 1942م استبدال نظام فيشي، وقد دفعتهم النزاعات بين الفرنسيين والكفاح من أجل السلطة مع المتآمرين إلى استغلال الفرصة لطرح المشكل الجزائري، ليس أمام الفرنسيين فحسب بل أمام الحلفاء والأمريكيين خاصة كما أن حزب الشعب الجزائري استمال للقضية الوطنية الجماهير والشبيبة الجزائرية وجزء كبير من الأعيان والمنتخبين[3].

وقد قام الأمريكيون بحملة دعائية اعلامية ونفسية بغية كسب الفرنسيين إلى جانبهم ووضح الرئيس الأمريكي روزفلت[4]، أن هدف أمريكا من الإنزال هو(منع دول المحور من احتلال شمال إفريقيا والحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر)[5].

1حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، (د. ط)، الجزائر،2007م، ص89.

2بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص 105، 106.

3محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939- 1951م**، تر، محمد البار، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008م ج2، ص 903.

4**روزفلت:**(1882-1945م)، رئيس الو. م. أ سنة 1932م كانت فترة حكمه الرئاسية الاولى مثمرة اذ حقق إصلاحات وتغيرات مصرفية ومالية هامة، ، قد اعتراف سنة 1933م بالحكومة السوفيتية، في ديسمبر 1941م أعلن الحرب على ألمانيا، قد عمد طيلة الحرب إلى اجراء لقاءات ومؤتمرات مع حلفائه ساعدت كثيرا على حل الإشكالات والصعوبات فيما بينهم، واهم هذه اللقاءات مع تشرشل في واشنطن(ديسمبر 1941م) ومع تشرشل وستالين (1943م)، وقبل انتهاء ح ع 2 عمل على إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945م، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج2، ص843.

5نظيمة عزوز ومنال بن القايد، **نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية(1942- 1945م)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، تحت إشراف، أحمد مسعود سيد علي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2016- 2017م، ص16.

وقد قام الحلفاء عشية نزولهم بإذاعة منشورا ووزعوه بالطائرات على فرنسا وعلى شمال إفريقيا[1]،وكان إيزنهاور[2] الذي أذاع المنشور قد أعلن أن هدفهم هو إيقاع الهزيمة بالإيطاليين والألمان وتحرير فرنسا كما حدث عام 1917م[3].

وشرعت القوات الأمريكية والإنجليزية بقيادة الجنرال إيزنهاور في عملية الإنزال، وذلك بتاريخ 08 نوفمبر 1942م، في مدن الدار البيضاء بالمغرب الأقصى ووهران والجزائر العاصمة، وقد قدر عدد قوات الإنزال ب 49 ألف عسكري أمريكي و23 ألف عسكري بريطاني، وقد تم الإنزال في الجزائر من الجبهة الشمالية الغربية (سيدي فرج)[4].

يتضح مما سبق أن الساحة السياسية في الجزائر خلال فترة الإنزال كانت تتميز بالفراغ في ظل غياب أغلب قادة الحركة الوطنية، باستثناء عودة فرحات عباس من جبهات القتال من فرنسا إلى الجزائر والذي يعمل على تعويض ذلك الفراغ مستغلا نزول الحلفاء وقيامه بالاتصال بهم[5].

وقد رحب الجزائريون بنزول الحلفاء واعتبروه علامة من علامات التحرر انطلاقا من الدعاية التي روج لها الطرفان المحور والحلفاء، حيث كثر الحديث عن الحرية والاستقلال وتقرير مصير الشعوب والمساواة في الحقوق والواجبات[6].

ويرى أبو القاسم سعد الله أن هذه الدعاية ساهمت في زرع مبادئ الديمقراطية وتنبيه الشعوب سياسيا، وإيقاظ الروح القومية لدى شعوب إفريقيا وأسيا المستعمرة، وأصبح

1أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 198.

2**إيزنهاور**:(1890–1969م)، رئيس الو. م. أ من 1953الى 1960م، قاد قوات الحلفاء بشمال إفريقيا في ح ع 2 اصبح جنرالا عام 1944م، ثم رئيس أركان حرب جيش الو. م. أ (1945–1948م)، عين قائدا اعلى لقوات حلف شمال الأطلسي 1950م، ينظر: مجموعة من العلماء والباحثين، **الموسوعة العربية الميسرة**، المكتبة العصرية، ط1 لبنان،2010م، ص554.

3أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المصدر السابق، ص 198.

4نظيمة عزوز ومنال بن القايد، مرجع سابق، ص 17.

5 نفسه، ص18.

6بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 106.

الجزائريون أكثر من أي وقت مضى يعتقدون أن ساعة الخلاص قد حانت[1].

والتقى فرحات عباس بالممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت الجنرال روبير مورفي[2](Robert Murphy) والذي أثار معه المشكلة الجزائرية وحالة الظلم التي عرفها الشعب الجزائري طيلة فترة قرن من الاستعمار، وكان موقف الأمريكيين واضح ومحدد بأنهم جاؤوا من أجل هدف واحد وهو إلحاق الهزيمة بالنازية[3].

وقدم الجزائريون مذكرة إلى الحلفاء[4]، بما فيهم الفرنسيون باسم " ممثلي الجزائريين المسلمين"، بتاريخ 22 نوفمبر1942م، وقد وقع على المذكرة ممثلون عن الولايات الثلاث(الجزائر، وهران، قسنطينة)، ووجهت المذكرة إلى ممثلي الو. م. أ، والمملكة المتحدة والحكومة العامة الفرنسية في الجزائر، وقد طلبت المذكرة كشرط للتضحية التي طلبها الحلفاء(المشاركة في الحرب)[5].

ردت سلطات الحلفاء بالرفض على مقررات الرسالة، كونهم جاؤوا لمحاربة دول المحور وأنهم لا علاقة لهم بالسياسة حيث ذكرت سلطات الحلفاء أن شؤونهم غير مختصة بالمشاكل والقضايا الداخلية، وأنها وعدت سلطات الاحتلال الفرنسي بعدم المساس بوحدتهم[6].

وبعدما قوبلت الرسالة بالرفض من طرف الحلفاء، هذا ما جعل ممثلي الحركة الوطنية يتجنبون سلطات الحلفاء، وقاموا بتعديل قرارات الرسالة، وارسلوها إلى سلطات الاحتلال الفرنسي وذلك في 17 جانفي 1943م، ذكروا فيها بضرورة انهاء النظام الاستعماري وحذروا

1ابو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 106.

2**روبير مورفي**:(1894–1978م)، دبلوماسي أمريكي اضطلع بدور "رجل المهمات الصعبة" في حل عدد الازمات الدولية ومنها الحرب الاهلية في لبنان عام 1958م، وبعد هزيمة الجيوش الفرنسية في عام 1940م وقيام نظام فيشي عين مورفي قائما بالأعمال ثم استدعاه روزفلت الى واشنطن وكلفه بعدد من المهمات الدبلوماسية في افريقيا الشمالية عشية نزول الحلفاء وفي عام 1959م اصبح نائبا لوزير الخارجية الأمريكي، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق،ج6، ص 419.

3عباس محمد الصغير، "**فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927. 1963م)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، تحت إشراف، خمري الجمعي، جامعة منتورى، قسنطينة،2006. 2007م، ص 77.

4 ينظر: **الملحق رقم (02)**، ص 118.

5أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 198.

6حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 84.

مما سموه بالخطر القاتل في حالة تجاهل مطالبهم، وهو ما حدث بالفعل، حيث أن الجنرال جيرو[1] (Girou) صرح بعد أن سلمت له المقترحات، بأنه رجل حرب لا سياسة، ويظهر ذلك من خلال خلفه وعود من طرف الأمريكيين أكدوا له من خلالها عن عدم استقبالهم للمواطنين الجزائريين[2].

وبذلك لم تعر سلطات الاحتلال الفرنسي وخاصة منها الجنرال جيرو في البداية بمطالب الجزائريين وذلك لانشغالها في الحرب، غير أنها أدركت مع مرور الوقت بأنها ترتكب خطأ، فهي بذلك تسمح بتدخل الأمريكان والإنجليز، وذلك ما دلت عليه سابق الاتصالات[3]، وأن فرنسا بحاجة إلى دعم الجزائريين ماديا وبشريا أبدى مارسيل بيروتون [4] (Marcel peyrouton)، والذي يعتبر أكثر مرونة من غيره، حيث فكر في وضع حد للاتصالات بي الجزائريين والأمريكيين وفي إطار النظرة الفرنسية الجديدة طلب بيروتون من فرحات عباس إعداد مشروع اصلاحي للنظر فيه بجدية وهو ما شكل دافعا حاسما لحركة المطالب الجزائرية، وبذلك يعتبر نزول قوات الحلفاء بالجزائر خلال ح ع 2، من أهم الدوافع التي أدت بفرحات عباس لفقدانه الثقة بالحكومة الفرنسية ومما أدى إلى تحريره لبيان الشعب الجزائري[5].

1**الجنرال جيرو:** تولى منصب المفوض لشمال إفريقيا الفرنسي بعد اغتيال دارلان في عام 1942م، رفض رسميا نظام الفيشي وممارساته العنصرية وإلغاء التشريعات التمييزية التي قال عنها جيرو بأنها فرضت من قبل ألمانيا النازية على فرنسا، عمل جيرو على إبطال مفعول مرسوم كريميو، ينظر: عباس حسين الجابري وأنور هشام سعد البدري، **إجراءات حكومة فرنسا في الجزائر ومواقف الأحزاب منها 1943– 1944م**، مج 11، العدد1، مجلة جامعة ذي قار ، اذار 2016م، ص127.

2صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص47.

3بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص 107، 108.

4 **مارسيل بيروتون:** (1887– 1983م)، بدأ حياته السياسية في المغرب العربي كسكرتير عام 1931م، عين مقيما عاما عاما بالمغرب ما بين أفريل وجويلية 1933م، وانتقل بنفس المهمة إلى تونس حتى مارس 1936م، عين حاكما على الجزائر من جانفي إلى جوان 1943م، عمل بيروتون في ما بين 1936 و1940م سفيرا لبلاده في الأرجنتين في ظل حكومة فيشي، ينظر: **http//data. Bnf. Fr/ark/12148/cb1216**، بيروتون مارسيل (1887– 1983م)، تاريخ الإطلاع 11/ 06/ 2019م، ساعة الدخول، 18:40.

5بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 108.

ب-الظروف الخارجية:

-إعلان ميثاق الأطلسي وفكرة تقرير المصير:

صدرت وثيقة ميثاق الأطلسي[1] في الرابع عشر من شهر أوت عام1941م، وذلك عقب لقاء رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل[2]مع الرئيس الأمريكي روزفلت، حيث أن الو. م. أ في هذه الفترة لم تكن قد دخلت للحرب بعد، ولكن كل الدلائل كانت تشير إلى استعدادها المتزايدة لمساعدة الدول الصامدة في وجه دول المحور[3].

وتكمن أهمية هذه الوثيقة على أنها تضمنت أهمية إنشاء نظام دائم للأمن يكون أكثر اتساعا مما كان عليه سابقا، هذا بالإضافة إلى تأكيد عدد من المبادئ الأساسية التي تضمنتها وثيقة الميثاق، وأهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نظام الحكم الخاص بها، وتحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في إطار العلاقات الدولية، وكفالة وضمان المساواة بين الدول في كافة المجالات والميادين[4].

وقد عمل تشرشل على أن تنص الوثيقة أهمية إنشاء منظمة دولية فعالة، غير أن روزفلت أكدت أن الوقت لم يحن بعد، وأقر بضرورة العمل على نزع سلاح الدول المعتدية من خلال نظام موسع للأمن[5].

1ينظر: **الملحق رقم (03)**، ص 119.

2**ونستون تشرشل:**(1874- 1965م)، سياسي وجندي، ومؤلف بريطاني، عين ضابط للفرسان بالهند، وعين وزيرا لتجارة عام 1908م، ووزيرا لداخلية عام (1910- 1911م)، ووزيرا للبحرية عام (1911- 1915م)، ثم وزيرا للحرب والطيران (1918- 1921م)، ألف الوزارة وظل رئيسها حتى انتهاء ح ع 2، ومن أهم مؤلفاته (لورد راندلف تشرشل 1906م ، وهو سير لأبيه)، ينظر: مجموعة من العلماء والباحثين، مرجع سابق، ص980.

3صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

4حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م**، عالم المعرفة، (د. ط) الكويت ، 1995م، ص 61.

5 نفسه.

واعلن الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء تشرشل أو الذي يمثل حكومة المملكة المتحدة في نص الميثاق على المبادئ المشتركة في السياسات الوطنية لبلديهما، وأنهما يبنيان آمالا عريضة لمستقبل أفضل للعالم[1].

* ومن الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال المقارنة بين الظروف يتضح مايلي:

- أنّ المؤتمر هو تجمع شعبي، أما البيان فهو وثيقة سياسية.
- جاءت ظروف انعقاد المؤتمر في جو من الحيوية السياسية، أما ظروف صياغة البيان جاءت في عصب ح ع 2.
- أنّ الظروف الداخلية للمؤتمر ارتبطت بميلاد الأحزاب الوطنية كميلاد جمعية العلماء والحزب الشيوعي، وظهور المشاريع الفرنسية كمشروع بلوم فيوليت، أما ظروف البيان الداخلية ارتبطت بحل الأحزاب الوطنية كحل حزب الشعب وبإرسال التقارير والمذكرات للحكومة الفرنسية والحلفاء.
- ارتبطت الظروف الخارجية للمؤتمر جميعها بأحداث العالم الإسلامي أي التجمعات الشعبية الإسلامية وما يجري من أوضاع داخل العالم الإسلامي، أما البيان فقد ارتبطت ظروفه الخارجية بالأفكار الغربية كفكرة تقرير المصير التي أعلن عنها في ميثاق الأطلسي[2].

ورغم نقاط الاختلاف بين الظروف إلا أنّ هناك نقاط اتفاق تمثلت فيما يلي :

- كلاهما سبقتهما ظروف سواء كانت تلك الظروف داخلية أم خارجية.
- كلاهما ارتبطت ظروفهما بالاحتلال الفرنسي وسياسته التعسفية.

1صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

2 نفسه، ص 51.

المبحث الثاني: المقارنة بين فكرة المؤتمر الاسلامي 1936م والبيان الجزائري 1943م

أولا: فكرة المؤتمر:

كانت ضرورة الاتحاد أكثر من تأسيس حزب سياسي، تبدو أول مطلب ملح وذلك بسبب الإدارة الاستعمارية، والتي كانت تستغل فرصة الخلافات القائمة ما بين تيارات الحركة الوطنية[1].

وحسب ما جاء في صحيفة البصائر في العدد 23 يوم 12جوان 1936م، أن فكرة انعقاد مؤتمر اسلامي جزائري انطلقت من قسنطينة، أذاعها عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والدكتور ابن جلول رئيس جمعية النواب بعمالة قسنطينة[2].

أما الأستاذ محمد الميلي: فقد ارجع فكرة تأسيس حزب سياسي إسلامي جزائري إلى نهاية ح ع 1 في إطار الحركة التي قادها الأمير خالد[3].

ويبدو أن فكرة مؤتمر جزائري يضم كافة التيارات السياسية والإصلاحية خطرت على ذهن ابن باديس منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وقد جهز الشيخ ابن باديس بالدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي، في مطلع عام 1936م، أي قبل الانتصار الذي حققته الجبهة الشعبية[4].

بينما يرى الدكتور عبد الكريم بو صفصاف أنّ فكرة عقد مؤتمر إسلامي جزائري تعود إلى الشيخ ابن باديس، هذا وإن كانت بعض الشخصيات من النخبة قد وعت إلى تأسيس حزب سياسي كبير سنة 1934م[5].

1محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية1919– 1939م**، تر، محمد بن البار، دار الأمة، ط1، الجزائر، ج1 ص598.

2سعيد قيدوام، مرجع سابق، ص 20.

3محمد الميلي، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، دار هومه، (د. ط)، الجزائر، 2012م، ص435.

4 نفسه، ص 436.

5مومن العمري، مرجع سابق، ص 51.

أما الدكتور بشير بلاح فقد أرجع فكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى الإمام عبد الحميد ابن باديس والذي اقترحها على صحيفة جريدة "لاديفاش" يوم03 جانفي 1936م للبحث في واقع الجزائر المزري[1].

في حين يرى ممثل الحزب الشيوعي عمار أوزقان: أن شخصية عبد الحميد ابن باديس هي المحرك الأساسي لعقد المؤتمر، وذلك من خلال تصريحاته إذ يقول:" كان مصلحنا الديني ثوريا خالصا وحكيما، وكان أب المؤتمر الإسلامي الجزائري"[2].

أما عن فرحات عباس فيقول:" إن رابطة المنتخبين المسلمين أسست كتلة بسطت نفوذها على كافة القطر الجزائري ومنها المؤتمر الإسلامي"[3].

أما أبو القاسم سعد الله فقد ارجع زعامة المؤتمر الإسلامي إلى العلماء و النواب، حيث يرى بأن الشعب قد استجاب لدعوة الرجلين ابن باديس وابن جلول، وذلك لأنهما هيئتين ذات ثقة واسعة لدى الشعب[4].

أما عن محمد الطيب العلوي فأكد أن فكرة عقد اجتماع دارت في ذهن ابن جلول وذلك على أن يكون خاصا بنواب عمالة قسنطينة، وقد صارح ابن جلول الشيخ عبد الحميد ابن باديس بالفكرة، ورحب الشيخ بالفكرة واعتبرها فكرة طيبة، إلا أنه اقترح توسيع الاجتماع وأن يشمل كافة العمالات (قسنطينة، الجزائر، ووهران)، وأعجب ابن جلول بذلك الاقتراح ووافق على ذلك، ونقل ابن باديس الفكرة إلى العاصمة، وقد لاقت صدى واسع، واعتبرها البعض فرصة مناسبة لابد من استغلالها، وقد تولى محمد الأمين العمودي الإعلان عن الفكرة في جريدته الدفاع[5].

1بشير بلاح، مرجع سابق، ص 382.

2أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 171.

3سعيد قيدوام، مرجع سابق، ص 21.

4أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 153.

5محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 157.

وفي الأخير ورغم اختلاف الآراء حول من دعا إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، إلا أن الشيء المثبت هو أن فكرة الدعوة لعقد هذا المؤتمر انطلقت من قسنطينة فالبعض ينسبها إلى الشيخ ابن باديس والبعض ينسبها للدكتور محمد الصالح ابن جلول والبعض يرى بأن الحزب الشيوعي كان وراء عقد هذا المؤتمر[1].

ثانيا: فكرة البيان

ساعدت الظروف السابقة الذكر في تغيير فكرة فرحات عباس من فكرة الاندماج الجزائري بفرنسا إلى فكرة الجزائر جزائرية حيث تأكد فرحات عباس بأن فرنسا تريد مصلحتها وساعده في ذلك:

_ بروز الفكر المناهض للاستعمار والذي هو أحد أقوى الأفكار في السياسة، فقد أدخلت تصريحات القادة الأمريكيين أملا كبيرا في المستعمرات وكانت لتصريحات روزفلت أصداء في الأوساط الوطنية في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة[2].

– وكذلك رسالة فرحات عباس للماريشال بيتان والتي وضح فيها وضعية الجزائر المزرية، إلّا أنّ بيتان لم يعر ذلك التقرير أي اهتمام، حيث رد على التقرير بعد أربعة أشهر واختصر قائلا:" سأخذ بعين الاعتبار اقتراحاتكم"[3].

– وكذلك تقديم الجزائريين مذكرة للحلفاء باسم ممثلي الجزائريين المسلمين، وذلك بعد نزولهم للجزائر عام 1942م، ولكنها قوبلت بالرفض أيضا حين جاوب الحلفاء على ذلك بأنهم جاءوا لمحاربة دول المحور و ان القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا، و كذلك طلب بيروتون من فرحات عباس أن يُعِدّ مشروع إصلاحي، و كل ذلك كان دافعا لعباس بالتخلي عن سياسة الاندماج، و بذلك برزت لديه فكرة تحرير وثيقة سياسية تطالب

1محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص157.

2صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 42.

3 فرحات عباس، مصدر سابق، ص 147.

بحقوق الشعب الجزائري و تدين بإلغاء النظام الاستعماري بشكل تام، و يظهر حقيقته بالتخلي عن فكرة الاندماج والمطالبة بتقرير المصير و أنْ تصبح الجزائر دولة مستقلة[1].

* ومن الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال المقارنة بين الفكرة يتضح ما يلي:

– وفيما يخص الفكرة فقد تضاربت الآراء حول فكرة عقد مؤتمر إسلامي جزائري فبعض الكتاب يعزي بأن الشيخ عبد الحميد ابن باديس هو صاحب الفكرة وهناك من يرى بأن الدكتور محمد الصالح ابن جلول هو من دعا إلى فكرة عقد المؤتمر الإسلامي يجمع بين مختلف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، في حين هناك من ينسب الفكرة إلى الحزب الشيوعي الجزائري[2]، وهناك من يرجعها إلى الأمير خالد، أما فكرة البيان فقد ارتبطت بشخص فرحات عباس، ومما يظهر هو أن فيدرالية النواب هي المبادرة سواء بفكرة المؤتمر أو فكرة البيان.

أما عن نقاط الاتفاق بين فكرة المؤتمر والبيان فكانت كما يلي:

_ارتبطت فكرة كلاهما بمعاداة الاستعمار، حيث ارتبطت فكرة المؤتمر بالإدارة الاستعمارية، وكذا ارتبطت فكرة البيان ببروز الفكر المناهض للاستعمار.

–كانت فكرة كل منهما من أجل حل قضية الشعب الجزائري ولم شمل الحركة الوطنية تحت راية واحدة.

1 بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص107،108.

2 محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص157.

الفصل الثاني

المقارنة بين الأطراف المشاركة في المؤتمر الإسلامي 1936 م والبيان الجزائري 1943م ومطالب كل منهما.

المبحث الأول: المقارنة بين الأطراف المُشاركة في المؤتمر الإسلامي 1936 والبيان الجزائري 1943.

المبحث الثاني: المقارنة بين مطالب كل منهما.

سبقت كل من المؤتمر و البيان اجتماعات تمهيدية لتنظيم وتأطير موعد الحدثين، شاركت فيها أغلب تيارات الحركة الوطنية.

المبحث الأول:المقارنة بين الأطراف المُشاركة في المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري1943م.

أولا: الأطراف المُشاركة في المؤتمر الإسلامي:

على الرغم من أن فكرة عقد مؤتمر إسلامي جزائري انطلقت من قسنطينة، إلا أن العاصمة تولت الدور الكبير في الاتصالات واللقاءات والاعداد[1].

ومن دون شك فإن المؤتمر الاسلامي قد سبقته عدة لقاءات تطرقت إلى مطالبه وأبعاده، والشائع ان كل هذه اللقاءات كانت تدور حول مشروع فيوليت، الذي اقترح منح الجنسية الفرنسية للجزائريين من دون التخلي على الأحوال الشخصية، مع احترام حقوقهم في العيش وإلغاء قانون الاهالي[2].

لقد شهدت العمالات الثلاث، قسنطينة، الجزائر ووهران، تجمعات ضخمة، حضرتها لجان تحضيرية شارك فيها النواب والعلماء والشباب والعمال والفلاحون وقدماء المحاربين والشيوعيون والاشتراكيون و لم تحضر هذه الاجتماعات التمهيدية العائلات الارستقراطية الكبرى وفئة الطرقية والموظفون في الادارة الفرنسية[3].

وقد سبق يوم المؤتمر يوم تمهيدي بنادي الترقي في 06 جوان 1936م اجتمع فيه انصار المؤتمر شبان العمالات الثلاث[4] ودعاة المؤتمر وأعضاؤه، كما انضم إليهم نواب آخرون جاءوا من تيارت، تلمسان، مستغانم وسيدي بلعباس، تم فيه تحديد جدول أعمال المؤتمر وتنظيمه وسير أعماله وأشغاله وتحديد أعضاء مكتبه وخطاباته،كما تم فيه تسمية

1محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 160 .

2احمد مربوش، مرجع سابق، ص 174 .

3نفسه، ص ص 174،175 .

4الوناس الحواس، مرجع سابق، ص 235 .

المؤتمر بالمؤتمر الاسلامي الجزائري العام، كما تم الاتفاق على إنشاء رئاسة المؤتمر إلى الدكتور ابن جلول، ومن الاسباب التي جعلت ابن باديس يرشح الدكتور ابن جلول لرئاسة هذا المؤتمر، هو أن فكرة المؤتمر ولدت في قسنطينة مقر نشاط ابن جلول، والذي له شهرة واسعة بين الناس، هذا بالإضافة إلى مكانته المرموقة من الوجهة الفرنسية لأنه كان على رأس النواب[1].

وانعقد هذا المؤتمر يوم 07 جوان 1936م، بقاعة السينما "الماجستيك" الأطلس حاليا بالجزائر العاصمة[2]، وشاركت فيه كل التيارات السياسية والاجتماعية تقريبا من نواب وعلماء وشيوعيين واشتراكيين، ومختلف طبقات المجتمع الجزائري من شباب وشيوخ وتجار وفلاحين[3].

وسجل هذا المؤتمر غياب نجم شمال إفريقيا مع أنه حرص وبذل المساعي لأن يشترك في المؤتمر، إلا أن الحزب الشيوعي عارض بشدة السماح للنجم بالاشتراك مستعينا في ذلك بنفوذه السياسي على الساحة الفرنسية، وهدد التنظيمات الأخرى بأنه ينسحب من المؤتمر إذا ما اشترك فيه النجم وبأنه سيعارض ويعرقل نتائج المؤتمر لدى حكومة الجبهة الشعبية باعتبار النجم حزبا انفصاليا[4].

في حين يرى أحمد الخطيب أن غياب النجم عن المؤتمر الإسلامي كان سببه عدم حصوله على الدعوة للاجتماع التحضيري بسبب العمل السري الذي اتصف به نضال النجم في ذلك الحين، بالإضافة إلى قلة ثقافة ووعي مناضليه[5].

1سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص ص 26، 27 .

2Mahfoud Kaddache, **l'Algérie et résistance (1830-1962),**office des publication universitaires , Alger, 2009, p36.

3أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 176.

4محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 160 .

5أحمد مريوش، المرجع سابق، ص176.

ويرى محمد قنانش بأن المؤتمر حضره ممثلون عن النجم من تلمسان ومستغانم[1].

في حين يذكر مصالي الحاج في مذكراته أنه أثناء انعقاد المؤتمر كان موجودا بسويسرا، وأرسل إلى المؤتمرين ببرقية يوضح لهم فيها وجهات نظره[2].

وضم المؤتمر السياسيين البارزين في الميدان السياسة الجزائرية والممثلين للعلماء لفدرالية النواب، كابن باديس، الإبراهيمي، العقبي، الأمين العمودي والدكتور ابن جلول فرحات عباس، الدكتور سعدان وبوكر دنة وممثلي الحزبين الاشتراكي والشيوعي كابن الحاج وأبو شامة وبوقرط وشخصيات أخرى مستقلة[3]، وتداول على منصة الخطابة عدد من النواب والنخبة والعلماء وغيرهم[4].

تناول كلمة الافتتاح باللغة الفرنسية الدكتور نور الدين تامزالي والذي رحب باسم مدينة الجزائر والحاضرين، ثم تناول بعده الكلمة رئيس المؤتمر الدكتور محمد صالح ابن جلول والذي وضح في تدخله أهداف المؤتمر وأهميته ومطالبه، ثم تلاه الدكتور ابن التهامي والدكتور عبد الوهاب والصيدلي فرحات عباس وقد عبروا عن قيمة هذا اللقاء الذي جمع بين النواب والنخبة وغيرهم من أهل الرأي في البلاد، كما شرح فرحات عباس برنامج فيدرالية النواب[5]، ثم تكلم الدكتور سعدان نائب بسكرة العمالي عن سكان القسم العسكري الجنوبي، فاقتراح على المؤتمر المطالبة بحذف المحاكم العسكرية الشاذة وتصير الأقسام الجنوبية مدنية، فوافق المؤتمر بالإجماع على هذا الاقتراح[6].

1محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939م**، الشركة الوطنية، (د. ط)، الجزائر 1982م، ص 70.

2أحمد مريوش، مرجع سابق، ص ص176، 177.

3سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص 27.

4أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 155.

5مومن العمري، مرجع سابق، ص 53.

6محمد الميلي، مصدر سابق، ص444.

كما تكلم خطباء آخرون ينتمون إلى القطاعات الاجتماعية الأخرى، ومن بينهم السيد سكوت الفرنسي، مندوب فرع الحزب الاشتراكي الفرنسي[1].

ثم جاء دور العلماء فقام الشيخ ابن باديس بشرح المطالب الدينية واللغة العربية وأكد بأنها عماد المطالب الجزائرية العامة، ثم تلاه الشيخ البشير الإبراهيمي الذي نوه بهذا اليوم واشار إلى أنه دليل حياة هذه الأمة ومستقبلها، واعقبه الشيخ الطيب العقبي الذي أخذ يضرب في أعماق الواقع الجزائري، منددا بموقف الإدارة الفرنسية من جمعية العلماء وبمؤسساتها التربوية، وركّز على قرار ميشال[2] ودستوره الصادر عام 1933م[3].

وتذكر العديد من المصادر أن العقبي أول من ندد به صراحة وبدون تحفظ أمام المؤتمرين بالسياسة الفرنسية الجائرة، كما اتهم الإدارة الفرنسية بتعاونها مع فئة النواب لمكانتهم ونفوذهم عندها، واهمال باقي الشرائح الاجتماعية الأخرى، وطالب الإدارة بضرورة الإنصاف لهم[4].

وختم المؤتمر بالموافقة الجماعية على المطالب وقرر المؤتمرون تأسيس لجنة تنفيذية للقيام بهذه الأعمال حيث اسسوا لجنة مؤقتة تتكون من ثلاثة نواب ثلاثة من جمعية العلماء وثلاثة من الشبان، وتعمل هذه اللجنة على تنظيم المطالب وترتيبها وتشكلت من ابن جلول والمحامي طالب بن عبد السلام ومحمد خير الدين وابن الحاج بوشامة وعبد الله، وانطلقت الأعمال وانعقدت عدة جلسات[5].

1أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 155.

2**قرار ميشال:** هو من أشنع القرارات والداعي إلى غلق المساجد في وجوه علماء الأمة فشهر العقبي به وبين قبحه وفظاعته وضرره، ينظر: أحمد مريوش، مرجع سابق، ص 178.

3عبد الكريم بوصفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1931- 1945م**، مرجع سابق ص 256.

4أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 178.

5الوناس الحواس، مرجع سابق، ص ص 237، 238.

وتقرر تشكيل لجان للمؤتمر في المدن الكبرى في العمالات الثلاث وكل مدينة تتبع ملحقاتها وتكون هذه اللجان دعما للمؤتمر[1].

وقد انتخب 21عضوا لتمثيل اللجنة التنفيذية أي بمعدل سبعة أعضاء لكل ولاية (ثلاثة من النواب، ثلاثة من العلماء وواحد من الشباب)، حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية يوم 06جويلية 1936م، وكانت نقاط جدول أعمالها: تحديد مهمة الوفد، عدد اعضائه وتاريخ سفره، وقد تقرر تقديم مطالب المؤتمر على أنها مطالب الأمة الإسلامية الجزائرية دون أن يضيف عليها الوفد شيئا، وإذا واجهت الوفد صعوبات فعليه أن يعود إلى الجزائر للمشاورة، كما تقرر عدم التساهل في المطالب وضرورة التمسك في الوحدة وتعيين متكلم خاص باسم الوفد حتى لا تصدر عنه اخبار متناقضة ، كما تحددت أسماء أعضاء الوفد والتاريخ المقرر للسفر إلى فرنسا، وهذه اللجنة اتفقت كلمتها على وجوب لإسراع بإنجاز مقررات المؤتمر والمبادرة في إرسال وفد المؤتمر إلى باريس يطالب بالحقوق الجزائرية[2].

بعد اتمام أعمال اللجنة التنفيذية طلب مكتب اللجنة من الوالي العام أوبو أن يحدد موعدا لمقابلته ليخبروه رسميا بتشكيل الوفد وتاريخ سفره فكان لهم ذلك، فذهب كل من الدكتور ابن جلول و الأستاذ العمودي والاستاذين ابن الحاج وبوكر دنة، فاستقبلهم يوم 09 جويلية فلقوا منه عطفا أنعش الآمال وسهل لهم مهمة السفر[3].

ثانيا- الأطراف المشاركة في تحرير البيان الجزائري:

وأمام تعنت إدارة الاحتلال وعدم ترحيب قوات الحلفاء بمطالب فرحات عباس السابقة الذكر فقد اختار هذا الأخير طريقا أخر وذلك للضغط على الفرنسيين، حتى

1 الوناس الحواس، مرجع سابق، ص، 238.

2أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 155

3سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص 31.

يتخذوا موقفا واضحا وخاصة أن أبسط مطالبه رفضت[1]،وكذلك أن الوالي العام الفرنسي بيروتون طلب من فرحات عباس اعداد مشروع اصلاحي للنظر فيه بجدية وهذا الأمر شكل دافعا حاسما لحركة المطالب الجزائرية[2].

وكل هذا أدى بفرحات عباس لعقد اجتماع في مكتب الاستاذ بومنجل في الجزائر العاصمة، وحضر هذا الاجتماع السادة الدكتور تامزالي، رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، وغرسي أحمد نائب مالي، وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين، والدكتور الأمين عسلة عضو في حزب الشعب الجزائري، والشيخ العربي التبسي والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني عن جمعية العلماء[3]، والأمين دباغين عضو في حزب الشعب الجزائري، والدكتور ابن جلول النائب المالي، والصيدلي فرحات عباس[4]، ومحمد الهادي حمام، رئيس جمعية الطلبة، والدكتور سعدان مستشار عام، حيث تناقشوا فيما بينهم على وضع الجزائر ومشاكل الحرب، واتفقوا على خطوط عامة ومبدئية، وقرروا نشرها في ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري[5].

ومما يتبين أن العناصر التي شاركت في الاجتماع أنها كانت من مختلف التشكيلات الوطنية، النواب، حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين.

وقد كلف الحاضرون فرحات عباس بتحرير "الميثاق الجديد"[6]، وهنا يقول فرحات عباس: " كلفت أنا بتحريره، فعدت إلى مدينتي سطيف، وهناك حررت بيان الشعب الجزائري، إن هذا البيان كان بمثابة حصيلة لخصت فيها، بصفة موضوعية ونزيهة

1عز الدين بومعزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتورى، قسنطينة 2004 – 2005م، ص 163.

2بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 108.

3فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر، أبو بكر رحال، دار القصبة،(د. ط)، الجزائر، 2005م، ص ص 104 ،105.

4يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مصدر سابق، ص 66.

5نفسه.

6محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 225 .

حصيلة 112 سنة من الاحتلال الاستعماري، فاستقرأت فيه تاريخ الاستعمار، وعبرت فيه عن مطامع شعبنا الوطنية، وصغنا بلا حقد ولا عنف المشكل الجزائري في إطاره الحقيقي غداة نزول القوات الامريكية والانجليزية في بلادنا"[1].

وقد احتوى البيان على خمسة أقسام تعرض القسم الاول(الافتتاحية) إلى الوضع بالجزائر منذ احتلالها من الحلفاء، وتناول القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية[2]، وفي القسم الثالث تناول استعراض للعلاقات الفرنسية الجزائرية منذ عام 1830م وعن الاستعمار والاستغلال والتفرقة العنصرية ودرس القسم الرابع فشل الاصلاحات السابقة واندلاع الحرب العالمية الثانية وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر، أما عن القسم الخامس والاخير فقد استعرض مطالب الجزائريين[3].

ولقد جاء البيان تقييما موضوعيا لمختلف المراحل التي قطعها الاستعمار الفرنسي للجزائر ونتائجه السلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[4].

وبعد تقييم مراحل الاستعمار توقف البيان مطولا عند أهم المقاومات الشعبية مبينا مدى مشاركة الجزائريين فيها، وبين ما ترتب عنها من إفقار وتهميش للأهالي الجزائريين بسبب اغتصابهم أراضيهم وإخضاعهم لمختلف القوانين الاستثنائية، ثم تطرق إلى أسباب فشل سياسة الادماج، و ذكر بأن ذلك يعود إلى ممارسات الاستعمار الذي أخضع كل

1فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص105 .

2قدادرة شايب، "**الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954م، دراسة مقارنة**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007م، ص 300.

3نفسه، ص 303.

4بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 110.

شيء في الجزائر للعنصر الفرنسي و الاوربي، زيادة إلى تعنته ورفضه لكل مشاريع الاصلاح التي لم تجد طريقها إلى التنفيذ، والتي ظلت حبرا على ورق[1].

كما اعترف البيان بالثورة التركية التي أثرت على النخبة الجزائرية، فجعلتها ترغب في بناء الجزائر الجديدة على الأساليب الغربية، كما فعل اتراك سنة 1922م، ونتيجة لذلك الاستغلال أصبح المعمرون اقطاعيين في الجزائر فعارضوا كل اصلاح منذ الثمانينات القرن الماضي، رغم ان الجزائريين قد حاربوا عدة مرات من أجل حرية فرنسا وضحوا بأنفسهم، ومنذ استيلاء بيتان على الحكم ايده المعمرون وساروا معهم في سياسته العنصرية، وبعد نزول الحلفاء بالجزائر أصبح المعمرون معزولين ولكنهم بالنسبة للجزائريين ظلوا يسلكون نفس السياسة، غير أن السياسة التي اتبعوها قد فشلت[2].

وبعدما تم اعداد البيان تمت المصادقة عليه في 10 فيفري 1943م، من طرف الشخصيات التالية: عبد القادر السايح، ابن تونس، أورابح، ابن علي الشريف، خيار الطالب عبد السلام، روني فوديل، أحمد عبابسة، الدكتور الأخضري، تامزالي خليل، عبد الكريم بوصوف، خالد عبد الرحمان، لالوت محمد، شريف بن يوسف، الأستاذ مصطفى الدكتور فرانسيس، الدكتور ابن خليل، الأستاذ غريب، عباس محمد الصالح، الأمين العمودي، شريكي، الدكتور سماطي، ابن سي أحمد الشريف، بن حبيلس وحفاظ قاضي[3].

وقد استمد فرحات عباس مصطلح البيان من مرجعية "كارل ماركس" حتى يظهر بأنه أكثر هجوما من تغيير مصطلح الميثاق، ومن ذلك انتقل فرحات عباس من الاعتدال إلى الراديكالية في مواقفه السياسية، واستطاع فرحات عباس في هذا البيان أن يجمع بين

1محمد شبوب، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939- 1945م) دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف، بلقاسم بوعلام، جامعة وهران1 2014- 2015م، ص 151.

2أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 209.

3يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مصدر سابق، ص 104.

أفكار حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين حيث كان يرى أن مواجهة سلطة الاحتلال الفرنسي تتطلب تعاون الجميع[1].

وفي 31 مارس 1943م، قام وفد جزائري يتكون من السادة: فرحات عباس، ابن جلول، تامزالي، أورابح، ابن علي الشريف، والأخضري، بتسليم نسخة للبيان إلى الحاكم العام بيروتون، وفي اليوم نفسه ارسلوا نسخة منه إلى ممثلي الو. م. أ وبريطانيا وروسيا في الجزائر[2] ،كما أرسلوا نسخة للجنرال ديغول في لندن، وإلى الحكومة المصرية بالقاهرة[3].

وعد الحاكم العام بيروتون الوفد بدراسة البيان واعتبره كأساس لدستور الجزائر المقبل، وكون لجنة لإعداد دراسة الإصلاحات سميت ب" لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي" بتاريخ 03 أفريل 1943م[4].

واجتمعت هذه اللجنة مرتين الأولى من 14إلى 17أفريل، والثانية من 23 إلى 26 جوان من نفس العام، بحضور مندوب الحكومة "بيرك"[5] وصادقت على لائحة اصلاحات جديدة عرفت باسم "ملحق البيان"[6] ، واحتوى على قسمين:

قسم أول خاص بالإصلاحات[7] الجوهرية المؤجلة إلى ما بعد الحرب، ينهى بصفة خاصة على أن تصبح الجزائر غداة نهاية الحرب بدستورها المتميز يتولى وضعه مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر.

وقسم ثاني تطرق إلى قائمة اصلاحات سياسية عاجلة يجب تنفيذها منها:

1عز الدين بومعزة، مرجع سابق، ص ص 164 ، 165.

2 Ahmed Mahsas, **Le Mouvment Révolutionnaire En Algerie De la Aer guerre mondiale à1954**,el Maarifa ,Algr, 2 007, p 167.

3يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مصدر سابق، ص 69.

4نفسه.

5**بيرك**: من خبراء الشؤون المغربية وقد ظل في منصبه قرابة عشرين عاما، وله تأليف عن مجتمع المغرب العربي ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 207.

6فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، مصدر سابق، ص 108.

7ينظر: **الملحق رقم(04)**، ص 120.

المشاركة الفورية والفعالة لممثلي المسلمين في الحكومة وادارة الجزائر، وتحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية متكونة من وزراء بعدد متساوي بين الفرنسيين والمسلمين، ورئيس الحكومة سيكون الحاكم العام الذي سيحمل لقب سفير أو المحافظ السامي الفرنسي في الجزائر[1].

وما يلاحظ على الملحق أنه أكثر وضوحا في التصريح بمطالب الدولة الجزائرية ذات السيادة وكان أكثر راديكالية وثورية وتبدو أفكار مصالي وحزب الشعب بارزة فيه قدم الملحق للجنرال كاترو[2]، الذي خلف بيروتون 12 جوان 1943م، وحسب تجاربه في سوريا والمغرب استقبل تعيينه على أنه بداية عهد جديد[3].

* ومن الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال المقارنة بين الأطراف المشاركة في المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري يتضح ما يلي:

_خلال تحضير المؤتمر قامت تجمعات في العمالات الثلاث حضرتها مختلف طبقات المجتمع بينما غابت عنها العائلات الأرستقراطية والطرقيين والموظفين في الإدارة الفرنسية، وعقد اليوم التمهيدي له بنادي الترقي بالعاصمة حضره دعاة المؤتمر وانصاره في حين أن البيان حضر اجتماعه التحضيري الاعضاء السياسيين في مكتب بومنجل بالعاصمة .

ـ ان المؤتمر عقد في قاعة الماجستيك وحضرته مختلف تيارات الحركة الوطنية وطبقات المجتمع الجزائري كما حضره الاشتراكيون الفرنسي وهذا ما يجعل منه مناسبة

---

[1] محمد شبوب، مرجع سابق، ص 165.

[2] **كاترو**:(1877_1969م)، وزير مقيم في الجزائر، كان بين عامي 1943و1944م حاكما عاما للجزائر ومحافظ دولة مكلف بشؤون المسلمين وبلجنة التحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول، خلف جاك سوستال في 1955م،ثم استقال بعد إحدى عشر شهرا ورحل إلى فرنسا، ينظر: عاشور شرفي ، **قاموس الثورة الجزائرية 1954_1962م**، تر، عالم مختار، دار القصبة، (د.ط)، الجزائر،2007م ، ص،280.

[3] بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 114.

اجتماعية أكثر منه سياسية، بينما البيان حرره فرحات عباس في بيته بسطيف ثم عرضه على الشخصيات السياسية الجزائرية أي أنه وثيقة سياسية خالصة.

ـ ان الذين خطبوا في المؤتمر كانت خطاباتهم بطابع فردي أي كل تيار تكلم عن مطالبه ورغبته الخاصة وفي النهاية اتفقت كل التيارات على مطالب معينة، في حين أنّ البيان كانت أفكاره محددة من البداية وتمت المصادقة عليه دون عراقيل.

أما عن نقاط الاتفاق بين الأطراف المشاركة في المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري يتضح ما يلي:

_ أن كل من المؤتمر والبيان شاركت فيهما مختلف تيارات الحركة الوطنية.

ـ كانت الحركة الوطنية الجزائرية خلال انعقاد كلاهما تعاني من التشتت، بحيث لا يربط بينهما رابط ولا تجمع بينهما جامعة.

ـ سبقت كل منهما اعدادات وتحضيرات واجتماعات.

ـ كلاهما انبثقت عنهما لجنة للتأطير والتنظيم أي المنفذة والمقررة، لكن لجنة المؤتمر عيّنها المؤتمرون أنفسهم، في حين أن لجنة البيان الجزائري كوّنها الحاكم العام بيروتون[1].

ـ تشكل عن كلاهما وفد يمثل ويقدم مطالب وأفكار كل منهما.

ـ كلاهما وحّد أطياف الحركة الوطنية التي اجتمعت واتفقت على افكار موحدة.

ـ كل منهما ندد بالسياسة التعسفية للاستعمار.

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 108.

المبحث الثاني: المقارنة بين مطالب كل منهما:

أولا: مطالب المؤتمر الإسلامي:

قبل التكلم عن المطالب المؤتمر صادق على مجموعة من القرارات ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1)ثقة المؤتمرين بالحكومة الشعبية.

2) إلغاء جميع القوانين الاستثنائية.

3) منح المسلمين جميع الحقوق التي للفرنسيين مع التمتع الكامل بالميزات الإسلامية وإدخال إصلاحات عليها.

4)منح الجزائريين حق التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي[1].

5) انتخاب مشترك بين المسلمين والفرنسيين.

6) التأكيد على محافظة الأحوال الشخصية الإسلامية.

7) تأسيس لجنة تنفيذية للمؤتمر[2].

أسفر المؤتمر الإسلامي على جملة من المطالب[3] لخصت مجملها في وثيقة "ميثاق مطالب الشعب الجزائري" والتي حررتها اللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر وهي كالتالي:

1.إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي لا تطبق إلا على المسلمين[4].

2.إلحاق الجزائر بفرنسا رسميا، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية، ومجلس النيابة المالية، ونظام البلديات المختلطة.

---

[1]أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 157.

[2]عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي، والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 1936-1945م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د. ط)، الجزائر، 1984م، ج2، ص ص 23، 24.

[3] ينظر: **الملحق رقم (05)**، ص 121.

[4]نفسه، ص ص 25، 26.

3. المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية ومطابقة لروح القانون الإسلامي.

– فصل الدين عن الدولة بصفة تامة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه[1].

– إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.

– إرجاع أموال الأوقاف الإسلامية لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية، والذين يقومون بها[2].

– إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية في الجزائر.

– الحرية التامة في تعلم وتعليم اللغة العربية، وحرية القول للصحافة العربية[3].

أ– المطالب الاجتماعية:

– التعليم الإجباري لكل الأطفال من الجنسين، بالبداية فورا في بناء المدارس ضمن برنامج واسع[4].

– جعل التعليم مشتركا بين الجزائريين والأوربيين.

– ترقيه خدمات المساعدات، المستشفيات، العيادات، الممرضات الزائرات (إعادة تنظيم النظام الحالي).

– إنشاء صناديق بطالة لكل العاطلين[5].

---

[1] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 164.

[2] يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مصدر سابق، ص 53.

[3] تركي رابح عمامرة، مرجع سابق، ص 102.

[4] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، مصدر السابق، ص 26.

[5] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، مصدر سابق، ص 613.

ب – المطالب الاقتصادية:

– تساوي الأجور، تساوي العمل.

– الاستحقاق مماثل، رتبة مماثلة.

– توزيع المساعدة الناتجة عن الميزانية الجزائرية للزراعة والتجارة والصناعة الحديثة والصناعة التقليدية حسب الحاجات وبدونأي تمييز من حيث الأصل[1].

– انشاء تعاونيات فلاحية ومراكز لتربية الفلاح.

– إيقاف المصادرات.

– توزيع الأراضي الغير المستغلة بين الفلاحين وعمال الفلاحة.

– إلغاء قانون الغابات[2].

ج– المطالب السياسية:

_ إعلان العفو السياسي العام عن المسجونين السياسيين.

_ توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات[3].

_ حق الترشح للنيابة لكل المنتخبين.

_ النيابة في البرلمان[4].

وبعد الانتهاء من الأشغال، و بعد ما تم تشكيل وفد عن المؤتمر للسفر إلى باريس انتقل وفد المؤتمر يوم 18 جويلية إلى فرنسا على متن الباخرة قوفيرنون قيدون، لتقديم مطالب المؤتمر والتي حررتها اللجنة إلى حكومة الجبهة الشعبية، وكان أعضاء الوفد حسب اللجنة كما يلي:

---

[1] الجيلاني صاري ومحفوظ قداش، مصدر سابق، ص32.

[2] محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954م**، تر، محمد ألمعراجي، منشورات ANEP. الجزائر 2008م، ص 333.

[3] رابح تركي عمامرة، مرجع سابق، ص 102.

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، مصدر سابق، ص 27.

من النواب تسعة أعضاء، ثلاث يمثلون عمالة الجزائر وهم: الدكتور البشير عبد الوهاب، عبد الرحمان بوكردنة، والحاج عمارة فرشوخ، وثلاثة يمثلون عمالة قسنطينة وهم: ابن جلول، فرحات عباس، طهرات العربي، وثلاثة يمثلون عمالة وهران وهم: باش تارزي بن عودة، قاضي محمد المحامي، طالب عبد السلام، ومن الشبان ثلاثة واحد عن كل عمالة وهم: السادة ابن الحاج، ابن قليعة إبراهيم، بوشامة عبد الرحمان، ومن العلماء ثلاثة أيضا وهم: البشير الابراهيمي، والشيخ الطيب العقبي، ونائب عن قسم الجزائر الجنوبي وهو الدكتور سعدان وهو النائب المالي عن بسكرة، وصاحب الوفد بصفة ترجمان مدير جريدة الدفاع، السيد الامين العمودي، وعين الدكتور الاخضري النائب العمالي بالقالة، مستشارا للوفد حيث سبق الوفد إلى باريس، وبذلك فكان عدد أعضاء الوفد يتكون من 18 عضوا[1].

وعند وصول الوفد إلى باريس كانت الزيارة الأولى عند السيد موريس فيوليت وقد دامت المفاوضات بينه وبين الوفد أكثر من ساعتين، جرى أثنائها الكلام والبحث المدقق في مختلف نقاط المطالب[2].

كما زار الوفد وزير الداخلية السيد أوبو وقد أعرب الدكتور ابن جلول عن الوضعية التي حررت فيها المطالب، ثم تلاه السيد ابن الحاج وقام بشرح المطالب وأكد على أهمية المؤتمر، وعن قوة الآمال التي بعثها في جميع طبقات الأمة الإسلامية الجزائرية تولي رجال الجبهة الشعبية مقاليد الأمور الحكومية، فأعرب أوبو عن خالص عطفه نحو الأمة الجزائرية ووعد بالنظر لنص المطالب[3].

---

[1] ابن الحاج محمد، "**وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم أم العواصم باريس**"، **جريد البصائر**،العدد30، 31 جويلية 1936م ، ص 237.

[2] نفسه238.

[3] نفسه.

كما التقى الوفد في 24 جويلية في نفس العام برئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم وسلمت له ميثاق المطالب، وقد وعد هذا الأخير بدراسته في أقرب وقت[1].

كما كان لوفد المؤتمر حديث مع مصالي الحاج الذي انتقد سياسة الانضمام إلى فرنسا، وعاب على جمعية العلماء تحالفها مع المنتخبين المعروفين بسياستهم الموالية لفرنسا[2].

وبعد العودة من باريس عقد تجمعا عظيما يوم 02 أوت 1936م بالملعب البلدي بالعناصر(الجزائر العاصمة)، وذلك لتقديم نتائج مهمتهم في باريس[3]، وعاد مع الوفد السيد مصالي الحاج زعيم حزب نجم شمال إفريقيا[4].

وانعقد الاجتماع باسم الأمة الإسلامية الجزائرية كافة على اختلاف هيئاتها وأحزابها ولم يكن لأعضاء الوفد أن يمنعوا أي أحد من حضوره أو الكلام عند المقتضى مع احتفاظ كل فريق بمبادئه وفكره الخاص، وتم الافتتاح على الساعة الثامنة وخمس وأربعون دقيقة، وافتتح الجلسة عضو اللجنة التنفيذية عمار اوزقان أمام ما يناهز عشرون ألف من الحضور، فألقى خطابا بين فيه الغرض من الاجتماع ،ثم اعطيت الكلمة إلى ابن جلول الذي أخذ يتكلم عن مراحل سفر الوفد وما قوبل به من الحفاوة من قبل الوزراء[5].

وتداول الخطباء الكلام، متناولين الرحلة، والغرض، والنتائج ، وقد وصّف هذا اليوم "باليوم التاريخي" وذلك ما القاه ابن باديس، ومصالي الحاج من خطب وطنية صادرة عن روح وطنية عالية[6].

---

[1] سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص32.

[2] محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، مصدر سابق، ص620.

[3] Mohamed Gueneche, **Le Mouvement d'independence en Algerie entre les deux Guerres(1919-1939),**des Pubications universitaires,2010,p 71.

[4] عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م، الجزائر خاصة**، دار المعرفة، (د. ط)، الجزائر، (د.ت)، ج2، ص 373.

[5] سعيدة قيدوام، المرجع السابق، ص 33.

[6] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 167، 168.

_ وخطب ابن باديس قائلا:" أيها الشعب! انك بعملك العظيم برهنت على أنك شعب متعشق للحرية... هائم بها! تلك الحرية التي ما فارقت قلوبنا منذ كنا حاملين لواءها... وسنعرف في المستقبل كيف نعمل لها، وكيف نحيا ونموت لأجلها...! اننا مددنا أيدنا إلى الحكومة الفرنسية: وفتحنا قلوبنا. فإن مدت إلينا يدها وملأت بالحب قلوبنا فهو المراد، وإن ضيعت فرنسا فرصتها هذه فإننا نقبض أيدينا ونغلق قلوبنا ولا نفتحها إلى الأبد..."[1].

وطلب مصالي الكلمة حيث سمح له بعشر دقائق بدأ خطابه[2] بتحية الجموع الحاشدة باللغة العربية، ثم عبر عن فرحته لتواجده على أرض وطنه بعد غياب دام اثنى عشر عاما في ارض الغربة، ثم قام بالتحية للمرأة الجزائرية التي كانت حاضرة في التجمع، ثم أخذ الكلمة بالفرنسية وحيا فيها المؤتمر الذي كان نقطة تحول وطني وأيد جميع المطالب ماعدا: إلحاق الجزائر بفرنسا، والتمثيل في البرلمان الفرنسي، واقترح برلمانا جزائريا، حيث قال: "هذا التراب لا يمكنه أن يندمج في غيره"[3].

ثم خطب كل من الشيخ البشير الإبراهيمي والطيب العقبي وبذلك انتهى الاجتماع[4].

ثانيا:مطالب البيان الجزائري:

قبل الحديث عن مطالب البيان نذكر الفكرة الرئيسية للبيان والتي لخصها فرحات عباس فيما يلي:

-إن تحول الجزائر من مستعمرة إلى دولة، يمكن تحقيقه سلميا عبر الثورة بواسطة القانون.

---

[1] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، مصدر سابق، ص34.

[2] ينظر: **الملحق رقم (06)**، ص 122.

[3] محمد قنانش ، مصدر سابق، ص 72.

[4] قيدوام سعيدة، مرجع سابق، ص 34.

– إدراج هذا المسعى ضمن هدف محددا اتحاد الديمقراطية الفرنسية محورا لشراكة جديدة قائمة على أساس الاعتراف بجنسية الشعوب المستعمرة وحريتها.

–أن يتم ذلك في إطار سياسة الاتحاد الفرنسي ومن ثمة كان شعار البيان "تحرير واتحاد"[1].

أما عن أبرز المطالب[2] فكانت كالتالي:

1) إدانة الاستعمار والقضاء عليه نهائيا، بمعنى تحريم استغلال شعب من طرف آخر، وتحريم إدماجه وظلمه عنوة، لأن هذا النوع من الاستعمار ما هو إلا نوع جماعي من الاستعباد الفردي الذي كان شائعا في التاريخ القديم والقرون الوسطى، ولذلك فهو مصدر للصراع القائم بين الدول الكبرى وسبب الحروب الناشئة بينها[3].

2) تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة منها والكبيرة.

منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها:

الحرية و المساواة المطلقة لجميع السكان دون تمييز عرقي أو ديني.

أ–إلغاء الملكية الاقطاعية وتعويضها بإصلاح زراعي يضم حق العيش والرفاهية للبروليتارية الزراعية الكبيرة[4].

ب–الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل اللغة الفرنسية.

ت–التعليم المجاني والاجباري للأطفال من الجنسين (ذكور وإناث)[5].

ث–حرية الصحافة والمؤسسات.

---

[1] محمد شبوب، مرجع سابق، ص 154.

[2] ينظر: **الملحق رقم (07)**، ص 125.

[3] محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 226.

[4] أحمد مهساس، مصدر سابق، ص191.

[5] نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1 لبنان، 2015م، ص ص 469، 470.

ج-فصل الدين الاسلامي عن كل تدخل حكومي[1].

ح-المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ويمكن هذه الحكومة وحدها ن تحقق في مناخ من الأخلاقية والكمال، ومشاركة جميع المدنيين السياسيين والمتدربين في أي حزب ينتمون إليه[2].

د-إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين من جميع الاحزاب الجزائرية[3].

بعدما أتممت عرض مطالب كل من المؤتمر والبيان، سأتطرق إلى المقارنة بينهما كما يلي:

_ لقد كان هناك اختلاف في بعض المطالب، إلا أنها اتفقت في غالبيتها، وتمثلت نقاط الاختلاف في أن من بين مطالب المؤتمر الحاق الجزائر بفرنسا، مع الغاء النيابة العامة والبلديات المختلطة، والمقصود هنا هو الالحاق الاداري، أي الاندماج السياسي بفرنسا دون التخلي عن أحوالهم وعقائدهم الشخصية، كما أنهم طالبوا بالتمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي في حين ان البيان طالب بإلغاء النظام الاستعماري نهائيا، وذلك من خلال المطالبة بتقرير المصير المعلّن عنه في "ميثاق الأطلسي" وذلك من خلال وضع دستور خاص بالجزائر يضمن لها الحريات السياسية، الثقافية، الدينية، والاجتماعية، ومن هنا يظهر بأن البيان تخلى عن سياسة الاندماج وفشلها.

ورغم ذلك الاختلاف إلا أن أغلبية المطالب اتفقت فيما بينها:

- طالب كل منهما بفصل الدين عن الدولة، أي عدم تدخل الحكومة الفرنسية في شؤون الدين الاسلامي، بمعنى أن مسألة الدين حرية شخصية للجزائريين.

---

[1] أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة كفاح**، مج2، عالم المعرفة، (د. ط)، الجزائر، 2010م، ج2، ص 516.

[2] Ahmed Mahsas, opc ,p167.

[3] يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مصدر سابق، ص 67.

– الاتفاق على الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة الفرنسية، أي عدم اعتبارها لغة أجنبية للجزائريين، والحرية التامة في تعلمها وتعليمها، والعمل بها في جميع القطاعات، والتعليم الاجباري والمجاني للأطفال من كلا الجنسين، أي أن التعليم حق للجميع[1].

– وتوافقا كذلك في مسائل حرية الصحافة، وعقد الاجتماعات، أي حرية التعبير عن آرائهم والتشاور فيما بينهم.

– طالبا بإلغاء الملكيات الإقطاعية، أي عدم مصادرة أراضي الأهالي وتوزيعها بالتساوي بين الفلاحين.

– ناشدا بالعفو السياسي عن كافة المعتقلين السياسيين من مختلف الأحزاب الوطنية.

[1]Ahmed MahsAs, OPC,P167.

الفصل الثالث

المقارنة بين المواقف وردود الأفعال المختلفة من المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري1943م.

المبحث الأول: المواقف المختلفة من المؤتمر الإسلامي 1936م.

المبحث الثاني: المواقف المختلفة من البيان الجزائري 1943م.

المبحث الأول: المواقف المختلفة من المؤتمر الإسلامي 1936م

تشير أغلب المصادر إلى أن المؤتمر الإسلامي اقتصر حضوره على ثلاث تيارات رئيسية وهي جمعية العلماء وفيدارالية النواب و الحزب الشيوعي والذين أصبح لهم تأثير على الحياة السياسية خاصة بعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وقبيل انعقاد المؤتمر[1].

1- مواقف الحركة الوطنية:

أ- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

شاركت جمعية العلماء بفعالية في المؤتمر وكان بعض من أعضائها كالشيخ عبد الحميد بن باديس والإبراهيمي والعقبي والعمودي والشيخ خير الدين من أنشط الأعضاء المشاركين في لجانه[2].

أمّا عن مشاركتها في تبني سياسة ومطالب المؤتمر اعتبرت غلطة سياسية كبرى انتقدت عليها، كما انتقد ابن باديس، وهو المناضل بصلابة عن الشخصية القومية للشعب الجزائري، وقد ذكر الشيخ البشير الابراهيمي المبرر الذي حدد مشاركة الجمعية في المؤتمر فقال« إن الجمعية العلماء لم تشارك في المؤتمر الإسلامي، ولم توافق على مطالبة، إلا من أجل المحافظة على الشخصية الاسلامية للشعب الجزائري، وأن تدمج مطالبها في حرية الدين الاسلامي والتعليم العربي وترسيم اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة وتنظيم القضاء الإسلامي واستقلاله عن القضاء الفرنسي»[3].

كما ذكر أحمد توفيق المدني نفس المبرر في شأن مشاركة جمعية العلماء في المؤتمر فإن المؤتمر كان للدفاع عن الكيان العربي الإسلامي وإدماج المطالب الدينية والعربية ضمن برنامج المؤتمر، غير أن كل تلك المبررات لا تعفي من انتقاد مشاركة ابن

1 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص37.

2 تركي رابح عمامرة، مرجع سابق، ص 103.

3 نفسه.

باديس في المؤتمر، وتبنيه بعض المطالب التي لا تخرج في عمومها عن نطاق مفهوم الإدماج[1].

كما أن مشاركة الجمعية في المؤتمر ليست ضربة مفاجئة للرجعية وأهل الجنود فحسب بل كانت مزعجة للدوائر الفرنسية غيضا هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن فشل المؤتمر الإسلامي كان من الحوافز التي دفعت الجمعية إلى الثقة بالحكومة الفرنسية في الحصول على الحقوق المدنية والسياسية التي انعقد المؤتمر الإسلامي من أجلها وزاد في إيضاح موقف الجمعية من كل الأحزاب والهيئات السياسية والدينية والاجتماعية في البلاد[2].

أمّا أنصار العلماء فأكدوا بأن مشاركتهم في المؤتمر لم تكن باسم الجمعية، بل باسم الأفراد الذين كانوا يعبرون عن وجهات نظرهم الخاصة وقد دافعوا عن ذلك بأن مشاركة الجمعية هي التي منعت الجزائر من الاندماج بفرنسا، لأن أغلبية المشاركين إلى جانبهم في المؤتمر كانوا من أنصار اندماج الجزائر بفرنسا[3].

وقد كانت الانتقادات كثيرة حول جمعية العلماء والمؤتمر الاسلامي، وقد أكد أحد الكتاب المعاصرين بقوله: « ولم يكن العلماء على جانب من الخبرة بوسائل الاستعمار في مجال الصراع الفكري... ولم يكن لديهم من حدة المزاج وصرامة الإرادة ما يكفي حتى يتداركوا الموقف عندما بدأ الوطن يخرج رويدا رويدا من جادته إلى مشارب الديماغوجية»[4].

ومع ذلك فقد شاركوا في ذلك التجمع السياسي الكبير بوفد هام إلى جانب الزعماء السياسيين، وقدموا دورا مهما و بارزا في أعمال ومطالب المؤتمر[5].

1 أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مصدر سابق، ص ص 170،171.

2عبد الكريم بوصفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 216.

3 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج 3، مصدر سابق، ص ص ،164.

4 عبد الكريم بوصفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطوير الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 332.

5 نفسه.

وفي هذا المؤتمر قد قيل بأن ابن باديس تبنى الشعار الشيوعي " الخبز ، السلام، الحرية" واعتبرت صحيفة البصائر الناطقة باسم جمعية العلماء أن المؤتمر الاسلامي يمثل أول لبنة في بناء صرح الأمة[1].

ويبقى السؤال المطروح هو: كيف غير ابن باديس رأيه بسرعة وناقض نفسه وجمعيته في هذا المؤتمر الذي تتناقض مطالبه وأهدافه مع مطالب وأهداف الجمعية، وتوجهاتها التي تتلخص في الشعار الخالد: " الاسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"؟.

والجواب هو أن كلا من ابن باديس و ابن جلول يكملان بعضهما البعض ولذلك ضحى كل منهما ببعض مواقفه للحصول على موافقة الأخر ودعمه، فابن جلول كان يرى أن انعقاد المؤتمر حول الجمعية والشيخ ابن باديس شخصي، لا يمكن أن ينال النجاح وربما لا يمكن عقده أصلا[2].

ب – موقف فيدرالية النواب:

أمّا عن موقف النواب فقد ركزوا على تحقيق مشروع بلوم فيوليت الذي وضع لأجلهم كما أنهم ساندوا مطالب المؤتمر و التي لا تخرج في نطاقها عن تحقيق أهدافهم كإلغاء القوانين الاستثنائية ومنح الحقوق المتساوية للجزائريين والفرنسيين[3].

كما أن ممثلو حركة النواب فقد ظهر الاختلاف بينهم ولم يكونوا متفقين أي لم يكونوا متجانسين، كما كان موقف الشيخ الطيب العقبي بالحاجة للولاء لفرنسا اختلف عن موقف الشيخين ابن باديس والبشير الابراهيمي.

وبذلك فإن حركة النواب كانوا يبررون موقفهم المتخاذل بأن المطالبة بالحقوق الفرنسية ليست إلا مرحلة يجب ان تجتازها الجزائر[4].

1 محمد الميلي، مصدر سابق، ص 437.

2 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص39.

3 ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص ص 226، 227 .

4 محمد الميلي، المصدر السابق، ص 452.

ج- موقف الحزب الشيوعي:

أمّا عن الحزب الشيوعي الجزائري فقد سجل في بيان مؤتمره الأول في 17 أكتوبر 1936م بأن قبوله بمطالب المؤتمر هذا لا يعني بأنه تنازل على بعض مبادئه الأساسية وبرز موقفه في البيان الصادر عن مؤتمرها ذلك بأن الحزب ليس من أنصار المبدأ المزيف ولذلك فإن الحزب يساند كل حركة تطرح مطالب مرحلية " فسنظل دائما منتصرين بحماس لوحدة جميع المضطهدين والمتغلبين دون تمييز في الاتجاه أو العرق أو الدين ..." ولذلك نريد توحيد أنصار السلم والحرية داخل الجبهة السلمية والمؤتمر الاسلامي وتوحيد نشاط هاتين الحركتين التقديميتين[1].

كما أن أعضاء الحزب الشيوعي كان لهم تعاون مع الأحزاب الوطنية الأخرى بداية من عام 1936م[2].

د- موقف نجم شمال إفريقيا:

لم يشارك النجم بجدية في هذا المؤتمر على الرغم من الخطاب الذي ألقاه مصالي الحاج أمّام المؤتمرين، والذي أقر فيه بأنه جاء خصيصا من فرنسا ليربط النجم بهذه المظاهرة الكبرى فكان خطابه حماسي كما أنه أثر في الجمهور الحاضر: «رغم موافقتنا وتأييدنا بل وتهنئتنا لمنظمي المؤتمر، الذي سيكون نقطة تحول في تاريخ الجزائر، فإننا نقول لكم بصراحة فأنه يجب علينا اليوم أن نقدم لكم توضيحات نراها ضرورية، حقا إننا نوافق على المطالب التي قدمت إلى الحكومة الجبهة الشعبية وإننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها منجزة، ولكننا نقول صراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبخصوص التمثيل البرلماني»، ومن هذا الخطاب يتضح بأن موقف النجم أيد المطالب الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ورفض المطالب السياسية التي

1محمد الميلي، مصدر سابق، ص ص 452،453.

2 عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط2، لبنان، 1997م، ص 202.

تمس السيادة الجزائر الوطنية، لذلك يظهر موقف النجم بأنه ملزم بمطلب الاستقلال التام للجزائر[1].

وقد حمل خطاب مصالي هذا نفسا جديدا وأفكار واضحة حول المشكلة الجزائرية كشف بذلك التناقض والاختلاف ما بين التيارات السياسية الأخرى وأثارها السلبية على المجتمع الجزائري[2].

وقد رفض مصالي في خطابه هذا بعض المطالب خاصة منها المتعلقة بمشروع بلوم فيوليت وبذلك أعلن عن معارضة ربط الجزائر بفرنسا، كما رفض اقتراح التمثيل البرلماني وبهذا فإن النجم لم يشارك بأكثر من خطاب مصالي ولم يكن له كما يبدو من تشكيل لجان المؤتمر ممثلون في هذه اللجان[3].

لذلك لقى خطابه هذا تجاوبا فوريا لدى الجمهور الذي صفق له طويلا تعبيرا عن مساندته للسيادة التحررية[4].

ومع ذلك فإن رجال النجم أكثروا من المناورات، فهم لم يشتركوا في الإعداد للمؤتمر ولا في تحمل المسؤولية السياسية ومع ذلك فقد اشتركوا في النقد وفي محاولة قطف الثمار حين آن وقت اقتطافها، ولولا التجمع الذي نظمه المؤتمرين لما أستطاع مصالي أن يلقي خطبته الشهيرة في التجمع الشعبي بالملعب البلدي في الثاني من أوت 1936م، فقد وجد الطريق ممهدة والنفوس معدة والجمع حافلا، منتهزا هذه الفرصة الثمينة لدعوة الشعب الانضمام إلى حزبه[5].

1 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص37.

2 أحمد مهساس، مصدر سابق، ص 127.

3 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج3، مصدر سابق، ص 166.

4 أحمد مهساس، المصدر السابق، ص 127.

5 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج3، المصدر السابق، ص 164.

2- موقف الحكومة الفرنسية والكولون:

أ- موقف الحكومة الفرنسية من المؤتمر الإسلامي 1936م:

عندما شعرت الحكومة الفرنسية بتلاحم تيارات الحركة الوطنية مع بعضها البعض قبيل سفر وفد المؤتمر إلى باريس لتقديم المطالب لحكومة الجبهة الشعبية وخصوصا عقب المظاهرات التي شهدتها العاصمة الجزائرية وبعض المدن الأخرى[1]، في 11 جوان 1936م أضرب العمال في سيدي موسى، كما أضرب العمال في 13 جوان في كل من بئر توته وفي يوم 15جوان في حسين داي، وبرج الكيفان، وبئر خادم وفي سطاولي، أمّا في مدينة سيدي بلعباس أضرب العمال يوم 14 جوان والذي أدى إلى اصطدام دموي بين العمال والقوات الفرنسية خلقت العديد من الجرحى[2].

وعلى إثر هذه المظاهرات أصدرت الإدارة الفرنسية عدة قرارات في اليوم الذي قرر وفد المؤتمر السفر إلى باريس لتقديم المطالب ومن بين القرارات: التدعيم المالي وحرية تنقل الاهالي وتكوين مكتب خاص للجنة المالية وكان الهدف من وراء هذه القرارات هو تمييع مطالب الوفد هذا من جهة، ومن جهة أخرى إسكات الحزب الشيوعي الجزائري الذي استفحل أمره بعد انفصاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي واستخدامه القاعدة العمالية وتحريضها على الاضراب لتحقيق المطالب[3].

غير أن الضغط على الجبهة الشعبية لم يرجع كله إلى العوامل الخارجية مثل موقف المعمرين، بل يرجع أيضا إلى عامل داخلي هام، وهو أن الجبهة قررت عدم تحمل مسؤولية سقوط الامبراطورية الفرنسية على يديها، فقد كانت مستعدة لتقديم بعض التسهيلات لمختلف الاتجاهات الوطنية، والنظر بعطف إلى أمّال الشعوب التي ترغب في التخلص من النظام الاستعماري والتمتع بالحرية[4].

---

1 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص 41.

2 يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مصدر سابق، ص ص 51،52.

3 سعيدة قيدوام، المرجع السابق، ص 41.

4 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج3، مصدر سابق، ص 31.

وبعد انتهاء الاجتماع الذي انعقد بالملعب البلدي يوم02اوت حتى انتشر خبر وفاة المفتي بن دالي المدعو كحول[1]، وقد اتهمت إدارة الاحتلال الشيخ الطيب العقبي والسيد عباس التركي بتلك الجريمة وتم اعتقالهم[2].

وهذا ما كان يريده الكائدون من وراء هذه المكيدة وقاموا بتفتيش نادي الترقي وتفتيش إدارة جريدة البصائر وجمعية العلماء والجمعية الخيرية، وحجز دفاتر وأوراق الإدارات المذكورة وإغلاق النادي والإدارات المذكورة[3].

ورأى عمار بوحوش أن اغتيال المفتي دالي بن كحول من طرف شخص مجهول غير أن السلطات الاستعمارية اتهمت الطيب العقبي وذلك لأنه مقرب من الشيخ ابن باديس وبدون وجود أي حجة ملموسة والسبب هو أن العقبي كان معارضا للموظفين الساميين الفرنسيين في ادارة شؤون الأهالي وبخصوص احتجازهم لأموال بعض الأوقاف الاسلامية فدبروا له المكيدة[4].

وقد أثيرت ادعاءات كثيرة حول اغتيال المفتي كحول وقدم الطيب العقبي إلى المحكمة عدة مرات وبالرغم من ذلك فإن موقفه اثناء الجلسات من شهر أوت 1936 إلى شهر جوان من 1938م موقف شجاعا حتى برئ من التهمة في جوان من نفس العام، وفي

1 **الإمام كحول** : من علماء الدين الجزائريين ولكنه لم يكن ينتسب إلى جمعية العلماء أو عضوا فيها، لأنه كان موظفا رسميا لدى الحكومة، تولى تدريس اللغة العربية والشريعة الإسلامية في مدرسة قسنطينة الحكومية فترة من الزمن، ثم نقلته الإدارة إلى مدينة الجزائر، فصار محرر في قسم الترجمة في الولاية العامة ثم عيّن إمام في الجامع الكبير، وقيل انه كان يعارض بعض الموظفين الساميين الفرنسيين في ادراة الشؤون الأهلية، بخصوص احتجازهم لأموال بعض الأوقاف الإسلامية فتأمروا ضده وعزموا على التخلص منه قبل ان يكشفهم، ينظر: عبد الكريم وبوصفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص، 283.

2 محمد قنانش، مصدر سابق، ص ص 72،73.

3 البشير الإبراهيمي، "**مقتل الشيخ كحول ليسجل التاريخ ولتشهد الأجيال المقبلة**"، جريدة البصائر، العدد32، 28 أوت 1936م، ص254.

4 عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 261.

هذا الصدد وقع الخلاف بينه وبين زملائه في الجمعية حول ما جرى، ومن ذلك أصبح العقبي يميل إلى التيار الموالي للحكومة فظهر بينه وبين ابن باديس شيء من الخلاف[1].

وجاء يوم 10 أكتوبر 1936م وهو اليوم الذي نشرت فيه جريدة " الوقت " المعادية للتيار الفرنسي، مقالا أبرزت فيه مخاوف فرنسا من اقدام حكومة الجبهة الشعبية على اصدار مراسيم الاصلاحات السياسية ووضع الجميع أمّام الأمر الواقع، وأثار هذا المقال احتجاجات كبيرة في الجزائر وفي فرنسا ضد حكومة الجبهة الشعبية، التي وجدت نفسها مضطرة إلى اصدار بيان أنكرت فيه وجود أي نية لإصدار مراسيم خاصة بالإصلاحات السياسية وأعلنت أنها ستقدم مشاريع سياسية تتعلق بإعطاء بعض الحقوق السياسية لأبناء الجزائر الأصليين إلى البرلمان الفرنسي لمناقشتها[2].

وفي الوقت نفسه تحرك أوربيو الجزائر في عدة اتجاهات فالبرلمانيون منهم طالبوا بوجود طبقتين من المنتخبين الفرنسين وغيرهم في حين أن مشروع (بلوم فوليت) ينص على وجود طبقة انتخابية واحدة وأن إليزي ساباتي هو من طالب بتشكيل مجلس أعلى من المسلمين مقره باريس يكون ممنوعا من إبدا أي أراء سياسية ومن الواضح أن تشكيل مجلس منتخب من المسلمين فقط يهدف عبر التزييف إلى الانتخابات المزيفة، تمكن الادارة التي يسيطر عليها الاستعماريون المتطرفون من تعيين من يريدون من المسلمين الذين يأتمرون بأوامرهم[3].

وهناك من كان يربط حق اعطاء التصويت إلى فئة من الجزائريين والذين ينص عليهم المشروع بتخليهم عن الأحوال الشخصية وهذا ما كانت ترفضه أغلب التيارات التي تشكل عنها المؤتمر الإسلامي وكان الأوربيون على دراية بأن أغلب الجزائريون سيرفضون

1 عبد الكريم بوصفصاف، ج **ع م ج ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 284،285.
2 محمد الميلي، مصدر سابق، ص 468.
3 سعيد قيداوم، مرجع سابق، ص 44.

ذلك الشرط وفي سياق حملة أوربيين الجزائر تلك أعلن نوابهم في البرلمان أنهم سيستقلون إذا قدم ذلك المشروع للمناقشة[1].

إذن فسلطة الكولون تدبير ضروري يجب أن يبقى ويسود للإبقاء على السلطة المطلقة فالمستعمرون كانوا دائما يلجئون إلى العنف وإنشاء وحدات قمع مسلحة وإطلاق يدهم على الأهالي[2].

ومضت هذه الحملة المغرضة التي يدفعها ويمولها كبار المستعمرون موري نو ودوروا وبورجو وسيكار وغيرهم، والتي تغاضت بواسطة وفود ومكائد تلك الفئة والتي عملت على ناحيتين وحاربت في واجهتين واجهة نحو الحكومة الشعبية لتأليب الأحزاب اليمينية المتطرفة عليها والأخرى نحو الشعب الجزائري وضرب الحركة الوطنية وتشتيت أحزابها وأفرادها وبذلك تقضي على أي تحرك مهما كان نوعه ولو بالقوة الغاشمة.

فقد غادر ليون بلوم رئاسة الحكومة دون أن يتمكن من انجاز أي وعد من الوعود التي التزم بها، وقد سلك كامبل شانطون "مسلكه في التسويق عندما خلفه في رئاسة الحكومة من جوان 1937 إلى جانفي 1938م، ثم أن بعض الشخصيات الفرنسية التي اسندت اليها مسؤوليات تتصل بالجزائر ثم ما لبثت إن تراجعت"[3].

ب- موقف الكولون من المؤتمر الإسلامي 1936م:

عن موقف المعمرين فقد عارضوا مطالب المؤتمر، كما أنهم عارضوا مشروع بلوم فيوليت وقد سعوا جاهدين لمنع الموافقة على المشروع من جهة، ومن جهة أخرى هو الاستقالة الجماعية من الوظائف العامة كما حدث عند استقالة 300 شيخ بلدية في 08 مارس 1938م، وتعاقبت بعدها الاستقالات، وبهذا وضع السيد دلابيه حد للمشروع[4].

1 عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، مصدر سابق، ص36.

2 نفسه، ص37.

3 محمد الميلي، مصدر سابق، ص 467.

4 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص ص 76، 77.

إلا أن السيد "سارو" وزير الداخلية حاول أن يتقدم بمشروع قرار إلى البرلمان يعطي 27 ألف جزائري نفس الحقوق التي يتمتع بها المعمرون، حيث أن النخبة وحملة الشهادات وأصحاب الأوسمة والموظفين الاداريين يفقدون حالتهم الشخصية الإسلامية ويصبحون إجباريا فرنسيين كليا، وكان هدفه من وراء ذلك هو منع انجذاب الجزائريين نحو الجامعة الإسلامية والقومية العربية[1].

وقد أكد "سارو" بأن المشروع لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت أمّام باريس حركة إسلامية يستبعد منها علماء الإصلاح الديني[2] حيث تتكتل المستوطنون ومن ورائهم الولاية العامة التي كانت تحت سيطرتهم ليظهروا للحكومة المركزية أن الجزائريين مقدمون على ثورة ضد الحكم الفرنسي[3].

المبحث الثاني: المواقف المختلفة من البيان الجزائري1943م:

1- موقف السلطات الاستعمارية:

كانت فرنسا قد وقعت في 24 سبتمبر 1941م على ميثاق الأطلسي الذي أكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، فرأت كيف تدّخل اليبانيون في الهند الصينية، والانجليز في سوريا والألمان في تونس، والأنجلو الأمريكيين في شمال إفريقيا[4].

أمّا عن المقاومة الفرنسية فقد كانت في مواجهة مشكل الاستعمار، كما صرح الجنرال ديغول في 30 ماي 1943م، أن قاعدة الوحدة الوطنية ترتكز على مبدأ السيادة الفرنسية الكاملة على كل أجزاء الإمبراطورية، ولا شيء مطلقا من هذا المبدأ يمكن التخلي عنه، وقد استقبل ديغول فرحات عباس، غير أنه وجهه نحو كاترو كما لم يرد مطلق التطرق إلى البيان خوفا من تعاظم شأن الخصم[5].

---

1 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 77.

2 سعيدة قيدوم، مرجع سابق، ص 246.

3 عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، مصدر سابق، ص 36.

4 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 925.

5 نفسه.

أ- إجراءات الجنرال كاترو:

تقلد كاترو عدة مناصب في سوريا والمغرب أذاعته شهرة كبيرة باللبيرالية والتسامح ومنذ تعيينه حاكم عام على الجزائر حيث اعتقد الجزائريين أن عقيده ستكون إصلاحات ليبرالية تنفذ لهم بعض الوعود التي وعدت بها فرنسا منذ فترة الثلاثينيات، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، فقد أعلن كاترو منذ بداية حكمه بأنه من أنصار بقاء الجزائر فرنسية وأنه غير مستعد لمناقشة القضايا السياسية لأن هدفه ربح الحرب وقد عبر عن رفضه للبيان الجزائري الذي وعد سلفه بدراسته وبدله قاعدة الإصلاحات القادمة للجزائر[1].

وقد أطلق كاترو على البيان العاصفة ووعد بالقضاء عليه بكل الوسائل المتاحة لديه معتبرا أن هذه العاصفة جاءت من الشرق ومن وراء ميثاق الأطلسي، وقد عبر عن رفضه بالالتزام بسياسية سفله وأمّام هذه الوضعية الصعبة رأى فرحات عباس أنه من الضروري إرسال وفد للجنرال كاترو لمطالبته بقبول البيان وملحقه وفي 10 جوان1943م قدم الوفد نسخة من ملحق البيان للجنرال ديغول، وفي 11 جوان قدم للجنرال كاترو[2].

وفي 23 جوان من نفس العام، صرح الحاكم العام كاترو أمّام اللجنة التي عينتها الحكومة العامة بأن مطالب البيان وملحقه سابقة لأوانها، وأنه من الممكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى خلق اضطرابات تؤثر على سير الحرب، لكن فرحات عباس استطاع أن يتحصل على موافقة اللجنة كما وافق عليه ممثل الحكومة وذلك يوم 26 جوان، من نفس العام[3].

---

1 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 214.

2 عز الدين بومعزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، 1999-2000م**، اطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف، عبد الكريم بوصفصاف ، جامعة منتوري، قسنطينة 2009-2010م ص ص 225،226.

3 نفسه،227.

غير أن الفرنسيين وقفوا مواقف المتحرشين بالجزائريين، فوقعت حوادث بمدينة سكيكدة راح ضحيّتها حوالي ثلاثين جزائريا على يد الجنود الفرنسيين، رغم ذلك فإن السلطات الفرنسية لم تحرك أي حركة ولم تصدر عقوبات على الفاعلين[1].

وفي 06 أوت 1943م، أصدرت الحكومة الفرنسية06 مراسيم تخص دخول بعض المسلمين في الوظائف العامة والتجنيس وإنشاء منصب للمسلمين كنائب لرئيس البلديات الكاملة السلطات وتوسيع التعليم الأهلي الابتدائي العام والخاص غير أنها كانت إصلاحات هزيلة وبعيدة كل البعد عن مطالب البيان وملحقه[2].

وفي يوم 23 سبتمبر 1943م، رفض النواب الجزائريون الماليون حضور اجتماع النيابات المالية، الذي دعا إليه كاترو، وعلى إثر ذلك أقدم كاترو على حل القسم الأهل ونفى كل من فرحات عباس وعبد القادر السايح، إلى تابليا له في الجنوب الوهراني[3].

وقام كاترو بهذا العمل بهدف تخويف مناضلي الحركة الوطنية من مواصلة المطالبة بمطالبهم الشرعية ولجسّ نبض قوة الموقعين على البيان وملحقه، وبذلك توصل كاترو إلى بغيته وهي تراجع 12 عضو من الموقعين على البيان وقدموا اعتذارهم، مؤكدين له عن ولائهم التام لفرنسا، وأمّام هذا الموقف المتخاذل أدى إلى ضعف الحركة الوطنية التي بدأها فرحات عباس بجمع مختلف التيارات الإسلامية الجزائرية بالرغم من إدراكه المسبق لذلك[4].

وعلى إثر ذلك قامت بعض المظاهرات احتجاجا على اعتقال فرحات عباس وعبد القادر السايح خاصة بالعاصمة وسطيف و قسنطينة، كذلك تراجع كاترو عن حل القسم الأهلي من المجلس وأمر بإطلاق سراحهما في 02 ديسمبر 1943م[5].

1 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 215.

2 عز الدين بومعزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة**، مرجع سابق ، ص227.

3 يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية**، مصدر سابق، ص 96.

4 عز الدين بومعزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة حراسة تاريخية وفكرية مقارنة**، المرجع السابق، ص228.

5 عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج2، مصدر سابق، 248.

ب ـ موقف الجنرال ديغول:

في 21 من شهر أكتوبر 1943م، أعاد ديغول الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر، وما يلاحظ على ذلك أنه أعاد القرار باسم لجنة فرنسا الحرة مؤكدا بأن تلك الخطوة سوف تترك الباب مفتوحا أمّام اللجنة " لتقرر ما تراه في شأن الأصناف الأخرى للسكان الجزائريين" وبذلك فهو يشير إلى الإصلاحات التي كان ينوي إدخالها على أحوال المسلمين الجزائريين[1]. وفي الثاني عشر من ديسمبر من نفس العام، ألقى الجنرال ديغول خطابه من مدينة قسنطينة وجاء فيه، " لقد قررت لجنة التحرير[2] منح عدة ملايين من المسلمين الفرنسيين بالجزائر فورا كامل حقوقهم المتعلقة بالمواطنة، وفي الوقت نفسه فإن نسبة المسلمين الفرنسيين بالجزائر سترتفع في مختلف المجالس التي تعالج المصالح المحلية، وبالتلازم سيمنح عدد كبير من المناصب الإدارية لمن هم اكفاء بذلك، إلا أن الحكومة عازمة أيضا على التمسك بمجموعة من التدابير التي سيعلن عنها لاحقا، من أجل التحسين المطلق والنسبي لظروف معيشة الجماهير الجزائرية[3].

وقد كلفت اللجنة الفرنسية للتحرير محافظ الدولة بتشكل لجنة مختلطة لإعداد تلك الإصلاحات واستمرت هذه اللجنة من 21 ديسمبر 1943 إلى 08 جويلية 1944م، من بناء تقارير لمعرفة رأي مختلف التيارات الجزائرية فيما يخص المشكل الإسلامي[4].

وعند مواصلة اللجنة لاجتماعاتها صرح ديغول في جانفي 1944م في تصريح أبرز فيه بأن هدف السياسة الفرنسية هو إعطاء الحرية للشعوب المحتلة لحكم نفسها في إطار

---

1 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 217.

2 **لجنة التحرير الوطني الفرنسي:** تم تشكيل هذه اللجنة في الجزائر عام 1943م، بهدف الإشراف على المجهود الحربي الفرنسي في كافة أشكاله، وقد وضعت هذه اللجنة تحت القيادة المشتركة للجنرالين جيرو وديغول، وقد تحولت اللجنة إلى حكومة فعلية تمكنت من فرض نفوذها على سائر المقاطعات والاقاليم الفرنسية الكائنة فيما وراء البحار، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية، ط2، لبنان، 1990م، ج5، ص459.

3 حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 98،99.

4 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 390.

فيدرالي مع فرنسا، غير أنه لم يتعرض لذكر الجزائر، وذلك باعتباره أن الجزائر جزء من فرنسا[1].

وعلى إثر ذلك صدرت أمرية 07 مارس 1944م[2]، والتي جسدت الإجراءات الجديدة التي تم تثبيتها بالنسبة للجزائر، وكان محتواها هاما فقد كانت تخول للمسلمين كل حقوق وواجبات الفرنسيين الأصليين وتفتح لهم الارتقاء إلى كل الوظائف المدنية والعسكرية وتوسيع تمثيلهم في المجالس المحلية[3].

وأن هذه الأمرية ماهي إلا تأخير لمشروع بلوم فيوليت، ومطالب النخبة الجزائرية في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، حيث سمحت لحوالي 50 ألف جزائري للدخول للمواطنة الفرنسية دون التخلي عن احوالهم الشخصية الإسلامية[4].

وقد جاءت أمرية ديغول مخيبة لأمال وطموحات الشعب الجزائري، كما أنه لم يعين لاختيار مقترحات ممثلي وأقطاب الحركة الوطنية، وعليه فقد كان موجها لطبقة مرتبطة مصلحيا بفرنسا، في حين أبقى هذا المرسوم سياسية فرنسا تجاه الأهالي القائمة في ذلك الوقت على استغلال واستعباد شعب أخر[5].

رفض أغلب قادة الحركة الوطنية أمرية 07 مارس 1944م وعلى رأسهم فرحات عباس الذي كان ينتمي إلى جماعة النخبة على الرغم من أن الأمرية كانت أغلب قراراتها إدماجية، كما رفضها البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء، وذكر بأن تلك الاصلاحات شكلية ولا تتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري المسلم، وهذا ما ذهب إليه مصالي الحاج

1 عز الدين بومعزة، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة**، مرجع سابق، ص233.

2 ينظر: **الملحق (08)**، ص 128.

3 محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، مصدر سابق، ص 350.

4 عز الدين بومعزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال**، مرجع السابق، ص 183

5 محمد شبوب، مرجع سابق، ص 188.

زعيم الاتجاه الاستقلالي والذي أكد على أن تلك الإجراءات سطحية تجاوزها الزمن وذلك بأن مطالب الجزائريين الرئيسية تتمثل في الحصول على الاستقلال التام[1].

2-موقف الحركة الوطنية الجزائرية من البيان الجزائري:

أ- موقف جمعية العلماء المسلمين:

ساند رئيس جمعية العلماء البشير الابراهيمي البيان، وإن كان تصريحه متعلق بالقضايا الدينية، إلا أنه لم يكن أقل وضوحا على الصعيد السياسي، وقد ذكر بإردة الشعب الجزائري في البقاء عربيا مسلما، ولا يعنيهم شرف الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية، لأنهم يعتبرون انفسهم راقين سلفا بصفتهم جزائريين[2].

وفي المذكرة المقدمة لدى اللجنة باسم العلماء، ذكر الإبراهيمي بأنه إذا كان الجانب الديني هو الانشغال الأساس للجمعية، فإن القضايا السياسية التي لم تؤمن بضرورة تحديد برنامج محدد لها، توجد محددة بشعارها الثلاثي " علم، اسلام، شخصية "[3].

وقد تم تحديد الاصلاحات الأولى المتعلقة بالعدالة الاسلامية المساجد والأوقاف تعليم اللغة العربية، أمّا المتعلقة بالجانب السياسي، كإنشاء المواطنة الجزائرية التي يستفيد منها عناصر شعب هذا البلد دون تمييز عنصري أو ديني، وبالواجبات والحقوق نفسها، وتمكين الجزائريين من الحصول على كل الوظائف العمومية، ولا تشترط عليهم سوى الكفاءة المهنية المطلوبة[4].

وقد اكد بأن العلماء الذين قبلوا بالاندماج السياسي قبل سنة 1939م، قد رفضوه هذه المرة نهائيا، وقد اعتبر أن الادماج ما هو إلا محو للشخصية العربية الاسلامية ولمجتمع إنساني له خصوصياته ورموزه وصلاحياته[5].

---

1 محمد شبوب، مرجع سابق، ص 189.

2 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 945.

3 نفسه.

4 صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 83.

5 محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 231.

ب-موقف الحزب الشيوعي:

قدم الحزب الشيوعي الجزائري أولوية الكفاح ضد الهتلرية وتخليص فرنسا، أمّام القضية الجزائرية حيث أن تسويتها ستكون فيما بعد[1].

وفي أول مؤتمر شرعي للحزب في 01 أوت 1943م، اعتبر بوهالي (أحد أمناء الحزب) . أنه على الشعب الجزائري أن يتخذ بشكل واضح موقفا إلى جانب الديمقراطية، كما طلب من الشعب الجزائري تجنيد القوى المعنوية والمادية من أجل دفعهم للمعركة ضد هتلر كما أنّ أوزقان حاول أن يبين للمسلمين بأن مصالحهم ما انفكت فإنها ترتبط دائما بمصالح العمال الفرنسيين[2].

وقد حدد الحزب برنامجه ونشره في بيان " حرية، مساواة، اخوة" والذي يتلخص كما يلي:

* أن تصير كلمة حرية واقعا معاشا، وأن تكرس حرية الصحافة ولذا حرية المجتمع.

* إلغاء التباين في الحقوق والواجبات بين سكان الجزائر، لأن مثل هذه الفوارق هي العائق الأساسي لتحقيق الاتحاد الشامل الضروري لإنهاء الحرب.

* كما طالب بحقوق سياسية متساوية للجميع وبإصلاحات اجتماعية وتوزيع أحسن وأفضل للمؤونة[3].

وقد التزم الشيوعيون تجاه البيان بنوع من الصمت في بداية إعلانه على الرغم من أنهم كانوا قد أقروا منه بعض الأجزاء، فقد عبروا عن مخالفتهم لصياغة المواطنة الجزائرية واشتكوا من قلة احترام الروابط الاجتماعية للطبقات في الجزائر، حتى أنهم اتهموا مؤلف البيان بتحريره على مكاتب الحـاكم العام[4]، وكان الحزب يشدد على تحسين ظروف المعيشة

1 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 935.

2 **نفسه**، ص 936.

3 صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 74.

4 نفسه.

(الأجور، القوانين الاجتماعية، المساواة)، أكثر من المشكل السياسي والتطلع إلى حياة وطنية، لذلك فالحزب كان غير مرتبط بالقضية الوطنية[1].

و خلال سنة 1944م وباسم أمنيه العام عمار أوزقان قبل الحزب رسميا بمقترح منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين كما أقر بأنه لا يمكن المنح الفوري للمواطنة الفرنسية لكل الجزائريين، ورغم ذلك فقد اعتبر أنه يجب عدم حصرها في النخب لوحدها[2].

و اقترح إصلاحات من أجل تعديل نظام القياد و ادارة البلديات المختلطة وفتح المناصب الادارية للمسلمين، وكان ممثل الحزب جاهلا بالمواطنة الجزائرية الصادرة في البيان زاعما بتبني مشروع ديغول في الوقت ذاته، وأكد في مفهومه الجديد بأن الجزائر أمة في طور التكوين[3].

وقد تمسك الحزب بمشروع فيوليت وبتصريح ديغول وبالأمر الصادر في 07 مارس 1944م، في الوقت الذي اثارت فيه طليعة الجماهير المسلمة المواطنة والوطن للجزائريين[4] غير أن الأهم لدى الحزب الشيوعي هو الاتحاد مع فرنسا، لأنه إذا انتصر الشعب الفرنسي والشمال الافريقي غير مرتبط بفرنسا الجديدة، سيبقى الأمر بالنسبة للجزائر تحت سيطرة رقابة أمراء الاستعمار ولمصلحة امبريالية أجنبية قوية أكثر مما لم يكن عليه حاليا النبلاء في فرنسا[5].

3-موقف الاشتراكيون:

لقد تبنى الاشتراكيون موقفا مماثلا لموقف الشيوعيون وهو الاتحاد ضد الرأسمالية والدعم للسياسة الإدماجية المعلّنة من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني من حقوق سياسية

1 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 937.

2 صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 75.

3 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المصدر السابق، ص 937.

4 محمد شبوب، مرجع سابق، ص ص 189،190.

5 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 938.

للنخبة المثقفة والادارية[1].

وقد اقترح المؤتمر المجتمع في ديسمبر 1943م، ما بين الفيدراليات الاشتراكية بالجزائر، تحت رئاسة فانيون عددا من الإجراءات الاستعجالية ذات الطابع الاجتماعي فطلب إلغاء المفوضيات المالية ومديرية الشؤون الاسلامية وإلغاء القوانين الاستثنائية وكذا إشراك المواطنين في إدارة الجزائر والاستفادة من كل المسابقات والرتب في الجيش، ومنح كافة الحريات من اجتماعات ونقابة وفصل الدين عن الدولة، وحرية المعتقد[2].

وقد بقي الاشتراكيون اوفياء لسياسة الإدماج، حيث إدماج شعوب الإمبراطورية داخل العائلة الفرنسية الكبيرة، وجعلهم يتمتعون بشكل مباشر بالحياة حيث أن البحث عن المصلحة الرأسمالية مستبعد دائما[3].

وقد قام ممثلو الحزب أمّام لجنة الاصلاحات ومنهم "كسوس"، الذي دعم فيما بعد البيان بإقرار تصريح ديغول المتعلق بمنح المواطنة الفرنسية للمسلمين وحدد "كسوس" المعايير التي تسمح بتعيين المستفيدين المستقبلين من هذه المواطنة، كما أكد على ثلاثة مبادئ وهي المساواة في الحقوق وهيئة انتخابية وحيدة والانتقال الوراثي للمواطنة[4].

وفي 06 ماي 1944م، حددت فيدرالية الجزائر العاصمة سياسة الاشتراكيين، نبذ كل وطنية ضيقة وكل تدخل ديني في الحياة السياسية للبلاد، والحرص على حماية حقوق كل سكان الجزائر في اطار السيادة الفرنسية والمؤسسات الفرنسية، كما اقترح الحزب عدد من الإصلاحات كتحسين المؤونة والسكن، المساواة في الأجور، إعادة توزيع الأراضي على الفلاحين والمدارس واستفادة المسلمين من كل أنواع الوظائف[5].

---

1 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 938.

2صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص76.

3 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المصدر السابق ، ص 938.

4 **نفسه**، ص 939.

5 صدام حسين عمامرة، المرجع السابق، ص ص 76، 77.

وقد اعتبر الاشتراكيون بإقرارهم على الأمر الصادر في 07 مارس 1944م كما أن حصول المسلمين على المواطنة الفرنسية بعد انتصارا على العنصرية كما هنا واصدقائهم الذين استطاعوا أن يناقشوا مشروع "بلوم فيوليت" بعد 08 سنوات[1].

وعند فشل السياسة الفرنسية في إفريقيا حمل الاشتراكيون مسؤولية ذلك على عاتق المعمرين[2].

4-موقف الأنصار الجزائريين المسلمين:

لم يكن المنتخبون الذين خانوا البيان ومن بينهم الدكتور " تامزالي" و "ابن جلول" فقد تمسكوا بالمطالب المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي عام 1936م كما أنهم أيدوا فكرة الإصلاحات التي أعلن عنها ديغول والمتمثلة في منح المواطنة لكل المسلمين في إطار احترام قانونهم الخاص مع تطبيق محدود في الفترة الانتقالية[3].

كما أن المنتخبين الذين كانوا في طليعة الحركة الاحتجاجية التقوا بالعناصر التقليدية والأكثر روعا، وقد كان الأعيان المستشارون سواء تعلق الأمر بالمرابطين أو المنتخبين أو المعلمين أو القادة جميعهم مع تبني المشروع وتوسيعه[4].

وقد عبر ممثلوا المنتخبين الفرنسيين عن رغبتهم في التخلي عن القانون الفرنسي لأجل الخضوع للتشريع الإسلامي، وعدم التعرض لاحتقار إخوانهم في الدين، كما أكدوا أنه لا داعي للتخلي عن الأحوال الشخصية مادامت المواطنة تمنح بسهولة وبدون عراقيل[5].

وقد فُهم البيان من الجانب الفرنسي بشكل خاطئ، حيث أنه لم يتم الانتباه في النص المقترح إلى التسوية الممكنة بين الشعب الجزائري ممثلا بمنتخبيه وبأعيانه وعلمائه ووطنييه

1 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 939.

2 صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 77.

3 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المصدر السابق، ص 940.

4 صدام حسين عمامرة، المرجع السابق ، ص77.

5 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 940.

الثوريين، وبفرنسا الجديدة التي يرمز لها بالمقاومة، لذلك كان لزامًا على أنصار البيان سلك طريق حوار النخب مع السلطات والحركات الفرنسية التي فشلت[1].

5-موقف بعض الشخصيات:

بعد خطاب" ديغول" وإعلان اعتزام اللجنة الفرنسية توجهها نحو سياسة الادماج، لم يبقى الوقت للتردد، فقد كانت بالنسبة للمسلمين ساعة الاختيار، إمّا طريق البيان وأما مشروع "بلوم فيوليت"، أمّا بالنسبة للأوروبيين فأمّا دعم المشروع أو معارضة الاصلاحات[2].

فقد كان موقف بعض الشخصيات أكثر تباينا، فالشيخ الطيب العقبي الذي انشق عن جمعية العلماء وتقرب من الإدارة الفرنسية، أكد بمناسبة إعلان بثته الإذاعية عن عمروش، أن أغلبية العرب يرفضون اكتساب المواطنة الفرنسية حتى مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية ومع طلب يمنح المسلمين ودون تمييز حقوقا سياسية قابلة للانتقال في إطار احترام القانون القرآني[3].

أمّا عن "مصالي الحاج" فإنه أيد البيان وذلك لأنه يدعوا إلى تأسيس دولة جزائرية مستقلة، ورافضا للاحتلال وإلغائه وإدانته[4]، وبذلك أكد عداءه لمشروع "ديغول" ومن هنا يظهر بأن مصالي بقي وفيا للمواطنة الجزائرية، كما أكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وأكد على أنّ الجزائريون لا يريدون أن يتعاملوا كغيرهم في موطنهم الأصلي وكما أنهم يؤيدون التمتع بحق مواطنتهم الجزائرية التي تضمن لهم حقوقهم ولغتهم ودينهم كما أن حرية وحقوق الإنسان تتم عن طريق تقرير المصير[5].

وذكر فالور رئيس بلدية تلمسان في مذكرة اقتراحه عام 1937م إدماج كل مسلمي الجزائر في المواطنة الفرنسية ومن أجل ذلك منح هذه المواطنة شيئا فشيئا حتى تتشكل، وفي انتظار

---

1 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص ص940، 941.

2 نفسه، ص 941.

3 صدام حسين عمامرة، مرجع سابق ، ص 78.

4 عز الدين بومعزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الإستقلال**، مرجع سابق، ص 169.

5 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، المصدر السابق، ص ص 940-947.

ان تتقدم الجماهير وبشكل كاف في الحضارة الفرنسية وتؤسس تمثيلية خاصة في البرلمان وقد اقترح هذه المرة التصريح بهم باعتبارهم مواطنين فرنسيين، مع السماح لهم بالاحتفاظ بالقانون القرآني[1].

أمّا عن معارضة الأوربيين فقلة منهم ساندوا المشروع الذي أعلنه " ديغول" لصالح المسلمين وهم المتعاطفين مع الأهالي (بعض المعلمين والمناضلين الاشتراكيين والشيوعيين) أمّا الممثلون الأوربيون فقد كانوا عدائيين في اغلبهم عدا بعض الاستثناءات، في حين أن ممثلو الاستعمار قد استمروا على استدلالات سنتي 1936-1937م وأن لم يجرؤوا على مناقشة مشروع "ديغول" فقد أظهروا بعض التحفظات[2].

*ومن خلال المقارنة بين مواقف الحركة الوطنية والحكومة والفرنسية والكولون من المؤتمر والبيان تمكنت من الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

_ يظهر أنّ المؤتمر قد لقي تأييدا من أغلب أحزاب الحركة الوطنية كما أيدته في البداية أغلب أحزاب السلطات الفرنسية، ولم يلق معارضة إلا من النجم والمعمرين الذين عارضوا بعض مطالبه، على عكس البيان الذي لقي معارضة من الحكومة الفرنسية ولم يلقي تأييدا إلا من جمعية علماء المسلمين ومصالي الحاج.

_ لقد اتفقت بعض أحزاب الحركة الوطنية في مواقفها من المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري، حيث كان موقف مصالي الحاج من المؤتمر التأييد النسبي لأغلب مطالبه ولم يعارض منه إلا مطلبين هما إلحاق الجزائر بفرنسا والنيابة في البرلمان[3]، أما عن موقفه من البيان كان التأييد التام وأضاف له أفكاره .

_ يعتبر مشروع بلوم فيوليت نقطة اشتراك بين المؤتمر والبيان، حيث كان المشروع ظرفا لانعقاد المؤتمر الإسلامي، ومن جهة أخرى فقد جاء كرد فعل على البيان الجزائري.

---

1 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مصدر سابق، ص 941.

2 صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 79.

3 محمد قنانش، مصدر سابق، ص72.

الفصل الرابع

المقارنة بين تأثيرات المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري1943م على الحركة الوطنية.

المبحث الأول: تأثير المؤتمر الإسلامي1936م على الحركة الوطنية.

المبحث الثاني: تأثير البيان الجزائري 1943م على الحركة الوطنية.

المبحث الأول: تأثير المؤتمر الإسلامي 1936م على الحركة الوطنية:

1- تأثيره على التيار الاندماجي:

حاولت فرنسا إعادة مشروع بلوم فيوليت من أجل مناقشته في البرلمان الفرنسي، إلا أن معارضيه قاموا بحملة كبيرة في باريس من أجل إسقاطه، مؤكدين على أنه إذا منحت فرنسا المساواة في الحقوق لأعدائها المسلمين الجزائريين، أنها سوف يكون مصيرها الطرد من الجزائر، لذلك لا بد أن تبقى سيطرة الاوروبي قاعدة لا تتغير في الجزائر[1].

إن كتلة النواب لم تفقد الامل في نجاح ذلك المشروع، فقد عقد فرحات عباس لقاءات مع ألبير ساروا الذي أصبح وزيرا للداخلية الفرنسية عام 1937م، كما اوضح شرعية المطالب الجزائرية، وقد كانت النخبة ترى بأن حل المشكل الجزائري يتم بإدماج الشعبين الجزائري والفرنسي ببعضهم البعض، واقتنع سارو بالحجج التي قدمها فرحات عباس، غير أنه اعترف بعجزه أمّام القوة الاستعمارية قائلا: "استقبلت في هذه الايام بعض النواب الاوروبيين وتناقشت معهم في مشروع فيوليت، وأدليت لهم بنفس الحجج التي عرضتها انت علي حاولت عبثا أن اقنعهم و ناشدتهم أن يتفهموا لها باسم وطنهم وعقولهم وقلوبهم، و لكنني أدركت بأن هؤلاء السادة لا وطنية لهم ولا عقل ولا قلب، ما هم إلا بطون منتفخة"[2].

فقررت الجهات السياسية الجزائرية عقد دورة ثانية للمؤتمر الاسلامي عام 1937م بالجزائر العاصمة وقد شمل هذا المؤتمر مختلف التيارات السياسية ما عدا حزب الشعب الجزائري، وقد طالب المؤتمرون بإتباع مطالب المؤتمر الاسلامي الاول وتأكيد المطالب على أساس مشروع فيوليت[3].

وقد وجه المؤتمرون الدعوة إلى النخبة الجزائرية للاستقالة من مناصبهم إن لم توافق الجبهة الشعبية على المشروع، كما هاجم ابن جلول الادارة الفرنسية، وبالفعل لبى الدعوة

1 ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 226.

2 نفسه، ص 226، 227.

3 بشير بلاح، مرجع سابق، ص 384، 385.

حوالي 3000 جزائري في منطقة قسنطينة وغادروا مكاتبهم، لكن الاستجابة كانت ضعيفة في المكاتب الأخرى [1].

وحاولت النخبة التفاوض مع الحكومة الفرنسية للمرة الاخيرة من أجل الموافقة على المشروع، وقد تكون وفد من الجزائريين بقيادة فرحات عباس، وسافر الوفد إلى باريس وتمكن من عقد لقاءات مع دالاييه الذي خلف ليون بلوم في الوزارة عام 1938م، إلا أن دالاييه جاوب الوفد وأكد لهم أن البرلمان الفرنسي عارض منح الجنسية الفرنسية مع المحافظة على الاحوال الشخصية للمسلمين وكان ذلك الرد فقد للأمل بالنسبة للنخبة، ولذلك رد فرحات عباس قائلا: "إن حقوق الانسان أهم من أي قوة، إن السياسة التي تفسح للآمال طريقا عريضة ثم تخيب تلك الآمال، وتعد ولا تفي، سياسة ذات عواقب وخيمة ومآلها الفراق وستتحمل الحكومة الفرنسية أمّام التاريخ مسؤولية هذه السياسة[2].

وقد حاولت الادارة الفرنسية بالجزائر تهدئة الوضع كما أنها أعلنت أن المشروع سوف يطرح من جديد أمّام البرلمان الفرنسي ونتيجة لذلك عاد أعضاء النخبة إلى مناصبهم مرة أخرى، غير أن الجهود التي بذلتها الادارة الفرنسية فشلت في تحقيق وعودها، كما أنها فشلت في التوفيق بين الجزائريين والسياسيين الفرنسيين، وكانت نتيجتها انهيار الثقة بين الطرفين وتوتر العلاقة التي كانت تجمعهما، وبدأت النخبة في الانسلاخ عن الفرنسيين بعد أن أيقنت أنه لا جدوى للتعامل معهم واتجهت نحو الكتلة الوطنية[3].

وكان ابن جلول اول من قام بتأسيس تنظيم جديد وذلك عام1938م، وحمل اسم التجمع الفرنسي الاسلامي الجزائري، وضم التنظيم جماعات مختلفة كالعلماء بزعامة ابن باديس وبعض الاتحادات التجارية ورجال الحزب ومجموعة من أعضاء حزب الشعب

1 عطاء الله فشار، **النخبة الجزائرية جذورها ـ تطورها ـ اتجاهاتها (1914_ 1954م)**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف، بن يوسف التلمساني، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008-2009م، ص 292.

2ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 228.

3نفسه، ص 229.

الجزائري، وممثلين عن الاتحادات التجارية الاوروبية وأعضاء بعض الأحزاب الشيوعية والاشتراكية [1].

وأكد هذا الاتحاد على المطالب الاصلاحية المنبثقة عن المؤتمر الاسلامي الاول وهي: الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد ، حرية الصحافة العربية، إلغاء القوانين الاستثنائية، المساواة في الاجور وفرص العمل بين الاوروبيين والمسلمين، منح المساعدات المالية للفلاحين وايجاد هيئة انتخابية واحدة مع تطبيق مبدأ الاقتراع العام[2].

أمّا عن فرحات عباس فقد انفصل عن ابن جلول وأسس الاتحاد الشعبي الجزائري في28جويلية1938م، وأعلن أن هدفه هو الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري وحق المواطنة الفرنسية التي كان ابن جلول قد تعهد بالمطالبة بها عام1937م، و جعله تحت شعار" من أجل حقوق الانسان والمواطن"، وطالب فرحات عباس في هذا الاتحاد ايضا بتطبيق ما تقوله الكتب الفرنسية عمليا فيما يتعلق بحقوق الانسان في الحرية والاخاء والمساواة وهذا يعني الانتقال من مطلب الاندماج إلى مطلب المساواة للتعبير عن طموحات الفئات الشعبية [3].

2- تأثيره على التيار الإصلاحي:

لقد كانت جمعية العلماء الاكثر تأثيرا على الأوساط الشعبية الجزائرية وذلك لتقارب وجهات نظرها مع تيارات الحركة الوطنية، ومن ذلك سعت الادارة الفرنسية إلى محاربتها وإفشال مخططها الاصلاحي وإحباط مشاريعها الوطنية، حيث اتهمت جريدة الطان الباريسية الصادرة بتاريخ 21فيفري 1936م العلماء بمحاولة تهييج الرأي العام الجزائري، وركزت في كلامها على أن ابن باديس والعقبي هما رأسا العلماء واللذان جمعا في نادي الترقي كل الذين يعملون على تحطيم النفوذ الفرنسي باستعمال وسائل مختلفة[4].

1 عطاء الله فشار، مرجع سابق، ص 293.

2 ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 229.

3 عطاء الله فشار، المرجع السابق، ص ص 294، 295.

4 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص51.

وابتداء من شهر جويلية 1936م، بدأت جمعية العلماء تعاني من المشاكل التي نجمت عن تزعمها للمؤتمر الاسلامي وتعاونها مع الاحزاب السياسية الاخرى، بقصد الحصول على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي والدفاع عن الشخصية العربية الاسلامية وتمسك الجزائر بها[1].

كانت سنة 1938م، البداية الفعلية لتقلص النفوذ السياسي للجمعية حيث تعرضت لأزمات داخلية ومواجهات عديدة مع الإدارة الفرنسية[2]، ففي جانفي1938م أغلقت سلطات الاحتلال دار الحديث بتلمسان والذي يعتبر أهم مراكز الحركة الاصلاحية وجمعية العلماء والذي كان منبرا ومدرسة للشيخ البشير الإبراهيمي(القطب الغربي للجمعية)[3].

كما صدر مرسوم في 13جانفي من نفس العام يقضي بفرض رقابة مشددة على نوادي جمعية العلماء، ومنعها من القيام بأي نشاط ثقافي أوسياسي إلا بعد الحصول على الموافقة من الإدارة الفرنسية[4].

كما أصدرت الحكومة الفرنسية في 08مارس من نفس قرار يقضي بعرقلة التعليم العربي الحر الذي تقوم الجمعية بتمويله والذي اعتبر اخطر قرار على جمعية العلماء[5].

وعقب صدور هذا الاجراء احتجت الامة على لسان نوابها وهيئاتها وعلمائها، ووالت البصائر حال الجمعية، وقد انتهت المسألة إلى النيابة المالية (وهي أعلى نيابة في الوطن) بواسطة النواب المسلمين قدمت لهم الحكومة الفرنسية وعودا لكن دون جدوى، لأن الادارة الفرنسية في الجزائر حاولت اقتلاع جذور الثقافة العربية والقضاء على الشخصية الوطنية

1 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص51.

2 عمار بوحوش، مرجع السابق، ص263م.

3 عبد الكريم بوصفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص 216،217.

4 عمار بوحوش، المرجع سابق، ص 263.

5 عبد الكريم بوصفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص211، 212.

ورغم ذلك إلا أن الجمعية حاصرت الاستعمار بإحياء اللغة العربية وتجديد العاطفة الدينية والفضل في ذلك يعود إلى عبقرية رئيسها ومؤسسها عبد الحميد ابن باديس[1].

إلا أن الوالي العام في الجزائر أصدر في ربيع سنة1938م منشور إلى رؤساء الاقاليم الجنوبية يقضي بإلقاء القبض وسجن كل طالب ينسب للجمعية ويقوم بالدعاية لصالحها[2].

وفي نفس السنة أمر حاكم قالمة بمحاربة القائمين على التعليم في جميع مدارس هذه المدينة، وقد استعملت الادارة الاستعمارية وسائل متعددة لمحاربة الجمعية وأعضاؤها، وكانت تلك الوسائل إمّا قوانين صادرة عن مجلس الامة في فرنسا في ظروف مختلفة وأسباب متعددة، و كانت إما قرارات إدارية فردية مصدرها الجزائر ومبناها على ايعازات بوليسية توحيها الروح الاستعمارية[3].

بالإضافة إلى أن سلطات الاحتلال قامت بسجن بعض المعلمين وحاكمتهم كمجرمين، كما نفت بعض زعماء الجمعية ومن بينهم الشيخ البشير الإبراهيمي الرئيس الثاني للجمعية إلى منطقة آفلو، وذلك بسبب امتناعه عن التحدث إلى الشعب في الاذاعة الجزائرية بهدف حث الجزائريين على الوقوف بإخلاص إلى فرنسا في حربها ضد دول المحور، ولم يسمح له بالدخول إلى الجزائر إلا بعد دخول الحلفاء إلى شمال إفريقيا، وذلك عام 1943م[4].

أمّا عن ابن باديس فقد وقف عن النشاط وبقي في قسنطينة بعد قيام ح.ع.2، إلى غاية وفاته في 16 أفريل 1940م، كما سجن الأمين العمودي وفرحات الدراجي وهما

1 عبد الكريم بوصفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص212.

2 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص 52.

3 عبد الكريم بو صفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطورها الحركة الوطنية الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص 209 210.

4 نفسه، ص 212.

شخصيتان بارزتان في الجمعية وذلك في يوم 16نوفمبر1936م، بتهمة قيامهما بالدعاية التي روجاها في أوساط الجزائر، وذلك بإلغاء المحاضرات في نادي الترقي[1].

إلا أن أهم حدث سجل للجمعية في شهر نوفمبر 1939م، هو إيقاف جريدة البصائر ومجلة الشهاب عن الصدور، واللذان يعتبران القطب الرئيسي في دعوة الجمعية خلال الثلاثينات من القرن العشرين مما أحدث فراغا سياسيا وثقافيا كبيرا في أوساط قرائها هذا وعلاوة على ذلك فإن إدارة الاحتلال قد شددت رقابة على جميع المطبوعات، وصادرت خلال شهر نوفمبر من نفس السنة أربعة آلاف منشور كان يحمل تهاني ابن باديس لقراء صحف الجمعية بمناسبة عيد الفطر، وكل تلك الاجراءات أدت إلى ضعف الجمعية[2].

ورغم الصعوبات الشديدة التي كانت تواجه رواد جمعية العلماء، إلا أنهم استطاعوا ان يتجاوزوا كل تلك العراقيل ويؤسسوا نهضة وطنية دينية وثقافية إلى جانب الإصلاح الاجتماعي[3].

3- تأثيره على التيار الاستقلالي:

وبعد الانتقادات التي وجهها النجم إلى مؤسسي المؤتمر الاسلامي، قررت الحكومة الفرنسية اتخاذ عدة اجراءات للقضاء على الحزب، وكانت الإشاعة في أواخر عام 1936م التي تحدث عن تطبيق الحكومة للقانون الصادر في 10جانفي 1936م بحق النجم، ولرئيس الجمهورية الحق وحده في إعلان حل المنظمات التي تهدد وحدة البلاد، وكان رد فعل النجم على ذلك في توجيهه لاتهامّات ضد المنتخبين الجزائريين من بينهم ابن جلول وإلى الصحافة اليمينية على حد سواء، بسبب مواقفهم المعادية للنجم وتحريض السلطة الفرنسية ضده، أمّا

1 عبد الكريم بو صفصاف، **ج ع م ج ودورها في تطورها الحركة الوطنية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 213.

2 نفسه، ص ص 213،214.

3 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص 54.

الاتهام الرئيسي فقد وجهه النجم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي والذي يرغب في القضاء على الحزب[1].

وبمقتضى مرسوم 26 جانفي 1937م، أصدرت حكومة الجبهة الشعبية قرار بحل النجم، حيث رأت مصادر النجم أن الحل كان بالاتفاق مع الشيوعيين الذين حقدوا على النجم بسبب رفضه الموافقة على إرسال جزائريين إلى الحرب الأهلية الإسبانية بدون تعهد من حكومة الجمهورية الإسبانية بمنح الاستقلال للريف المغربي[2].

أمّا السيد أوبو نائب وزير الداخلية الفرنسية قد اتهم النجم بالوقوع تحت تأثيرات خارجية (إيطاليا وألمانيا)، واتهم مصالي بالتخلي عن تضامنه وتعاونه مع الجبهة الشعبية[3].

غير أن قرار الحل لم يؤثر على النشاط السياسي لمصالي الحاج واستمر في العمل تحت أسماء أخرى إلى غاية تأسيسه لحزب الشعب الجزائري والذي صبغ الحركة الوطنية بصبغة ثورية.

وبعد حل النجم تأسس حزب الشعب الجزائري يوم 11 مارس 1937م، في اجتماع لأحباب الأمة بناحية نانطير بباريس تحت قيادة مصالي الحاج[4]، وسار الحزب على أسس ومبادئ النجم، ولكنه هذه المرة على صعيد جزائري وأخذ ينشر أفكاره ويوسع نفوذه وجهوده في أوساط الطبقات الشعبية المختلفة عن طريق جريدة الأمة[5].

والجديد في الحزب اشتراك اعضائه لأول مرة في انتخابات المجالس المحلية التي جرت في جوان 1937م ولكن الحزب قد فشل في الحصول على الأصوات اللازمة في

1 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص 55.

2 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج3، مصدر سابق، ص 142.

3 نفسه.

4 محمد قنانش، مصدر سابق، ص 89.

5 يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مصدر سابق، 87.

الانتخابات البلدية لمدينة الجزائر، غير أنه من جهة أخرى حصل على نجاح كبير وهو أنه أصبح معروفا في الأوساط الجزائرية[1].

وأسس الحزب أول جريدة له في الجزائر بعنوان" الشعب"[2]، اضافة إلى جريدة الأمة التي كانت تصدر بالفرنسية، وقام الحزب الجديد بمظاهرة كبيرة يوم 14 جويلية 1937م، مميزا نفسه عن مظاهرة الجبهة الشعبية التي جرت في نفس الوقت[3].

وخلال النصف الأول من شهر أوت 1937م، قام مصالي الحاج بزيارة إلى الغرب الجزائري، حيث ألقى هجوما عنيفا تجاه المناضلين الشيوعيين الذين جاؤوا لمعارضته، وفي ميناء مدينة وهران أكد مصالي قائلا: دفنا مشروع فيوليت وغرسنا العلم الجزائري من أجل أن ينبت الاستقلال، وكانت تلك الجولة دليل على زرع افكار حزب الشعب في الجزائر، أمّا في اللحظة التي تأهب فيها مصالي للسفر إلى الجنوب انطلقت عمليات القمع والتفتيش في بيوت المناضلين ومنعت الاجتماعات واستدعى مصالي لدى قاضي التحقيق، وفي يوم 27 أوت، تم توقيف مصالي بتهمة اعادة تأسيس رابطة منحلة رفقة مفدي زكريا وحسين لحول[4].

وأصدرت المحكمة الفرنسية حكما بالسجن لمدة سنتين لمصالي الحاج ورفقائه، ورغم أن كثير من اعضاء الحزب كانوا معتقلين، إلا أن البعض الأخر حققوا نجاحا في انتخابات أكتوبر سنة 1938م[5].

وبعد اطلاق سراح مصالي الحاج في 27 أوت 1939م، أصدرت الإدارة الفرنسية مرسوم في 26 مارس 1939م، والذي نص على حل حزب الشعب بتهمة التواطؤ مع

---

1 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 144.

2 **جريدة الشعب:** جريدة ناطقة باللغة العربية كان يديرها مصالي الحاج، وكان مديرها الأول مفدي زكريا، ثم خلفه محمد قنانش، ينظر: نفسه، ص 144.

3 نفسه.

4 بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898- 1974م**، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال (د. ط)، الجزائر، (د.ت)، ص 171.

5 أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، المصدر السابق، ص 146.

السلطات النازية، ثم تبعتها حملة اعتقالات واسعة بداية من 04 أكتوبر 1939م، شملت شخصيات كبيرة للحزب[1].

والقي القبض على مصالي وحكم عليه يوم 28 مارس 1941م، بالسجن لمدة 16 عاما مع الاشـــغال الشـاقة، وهذا ما جعل الـــحزب يختفي عن الساحة السيـاسية طيلة ال ح . ع. 2، ولكنه بقي ينشط في سرية وخفاء فقادته في السجون وتحت الاقامة الجبرية لذلك لم يكن بإمكان مصالي إدارة الحزب مباشرة، ورغم ذلك تولى جماعة من الشباب أعباء نشاط الحزب السري من بينهم محمد لمين دباغين الذي تولى الحزب منذ أكتوبر 1942م[2].

وبدا التوجه السياسي للحزب بداية الاربعينيات لاسيما عام 1943م، ليتحول إلى حزب ينادي بضرورة إحداث التغيير الجذري بواسطة القوة، حيث وجد في جمعية أحباب البيان والحرية التي ظهرت عام 1944م، إطارا لنشر أفكاره السياسية[3].

المبحث الثاني: تأثير البيان الجزائري على الحركة الوطنية

1_ تأثيره على حركة أحباب البيان والحرية:

نتيجة للحوادث السابقة وخاصة منها أمر ديغول الصادرة في 7 مارس 1944م والمتعلق بمنح المواطنة الفرنسية للجزائريين والذي لم يرق فرحات عباس وجماعته لأنه يخل بالحد الأدنى من مطالبهم، وكان جوابهم تأسيس تجمع وطني لتأكيد وثيقة بيان الشعب الجزائري، كنوع من التكتل الأهلي لمواجهة التحدي الفرنسي[4].

وأعلن فرحات عباس من سطيف عن تأسيس حزبه الجديد " أحباب البيان والحرية" في 14 مارس 1944م، وقد جاء هذا الحزب على شكل جبهة جزائرية انظم إليه الموافقون

1 سعيدة قيدوام، مرجع سابق، ص 58.

2 نفسه.

3 نفسه، ص 59.

4 نور الدين ثنيو، مرجع سابق، ص 507.

على البيان وهم مصالي الحاج، الشيخ الإبراهيمي والدكتور لمين دباغين، وأحمد فرانسيس وحمل الحزب شعار" الجزائر الحرة"[1].

وتعددت أهداف هذه الحركة كما يلي:

_ المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة، هي الدفاع عن البيان.

_ نشر الأفكار الجديدة التي هي روح الحركة.

استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية، وحدد وسائل نشاط الحركة لـ[2]:

_ إسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية، وضحايا القمع والاضطهاد.

_إقناع الجماهير بمشروعية الحركة، وخلق تيار مؤازر للبيان[3].

أمّا عن أهم المواد التي وردت في القانون الأساسي للحركة المادة الرابعة والتي جاء فيها:

" ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فيدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار، وخلق روح التضامن بين الجزائريين واليهود والمسلمين والمسيحيين، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في الصراء والضراء[4].

وقد حددت صحيفة المساواة[5] نوعية هذا التجمع في مقال" أن أحباب البيان والحرية ليس حزبا سياسيا، وإنما تجمع بضم أشخاصا من مختلف الاتجاهات، وينتمون لأحزاب

1 حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص101.

2 فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، مصدر سابق، ص 111.

3 محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص231.

4 نفسه.

5 **صحيفة المساواة:** أنشئت في سبتمبر 1944م، من طرف فرحات عباس، هدفها الدفاع عن أفكار أحباب البيان والحرية، وقد لعبت الجريدة دورا كبيرا في الاعلام والتنشئة السياسية للمناضلين، كما سعت إلى اقناع الأوربيين المناضلين في تنظيمات اليسار والذين ترعبهم فكرة الأمة الجزائرية، ينظر: محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2 مصدر سابق، ص 958.

سياسية، وكلهم متفقون لمحاربة الاستعمار، كما أنهم يؤمنون بأنه يجب تطوير المستعمرات والشعوب المستعمرة نحو شخصيتهم"[1].

وحققت الحركة نجاحا وانتشارا واسعا، حيث وصل عدد المنخرطين فيها إلى 50 الف منخرط، وأن هناك ما يقارب 1،7 مليون مسلم كانوا في سن الانتخاب، كما وصل عدد فروع الحركة إلى 150 فرعا على مستوى الوطن[2].

وحسب ما أورده محمد الطيب العلوي أن الإقبال الجماهيري على الحركة الجديدة سجل رقما قياسيا والسبب يعود إلى:

_ أنها حركة توحيد جمعت كل التيارات و الاحزاب، ما عدا الحزب الشيوعي، الذي لم تكن مواقفه متجاوبة مع المطامح الوطنية .

_ إن ظروف ذلك العهد كانت تفرض على الجزائريين وحدة متينة وتكتلا صلبا.

كان الجو مهيا لنشر الفكرة الاستقلالية ولتوسيعها، إن لم نقل بأن الجو كان صالحا لنشر الفكرة الثورية...، خاصة وأنه يوجد داخل التجمع حزب وطني منظم ومهيكل[3].

ونظمت صفوف هذه الحركة بعد صدور جريدة المساواة عام 1944م، وصارت حركة عمومية، وفي جانفي 1945م، تم تحويل مقر الحركة من سطيف إلى العاصمة، وأصبحت حركة أحباب البيان حركة قوية[4]، ويعود الفضل في ذلك إلى مناضلي حزب الشعب الجزائري الذين وظفوا خبرتهم الواسعة في الدعاية للأفكار الجديدة بين الجماهير، وانعدام الحواجز البيروقراطية أمّام الراغبين في الانضمام للحركة، بحيث يمكن لكل جزائري بلغ من العمر أكثر من 18سنة أن يصرح على ورقة عن رغبته في الالتحاق بالحركة، وكل هذه العوامل جعلت من الحركة قوة فاعلة ومؤثرة لدى الجماهير[5].

1 محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 231.

2 بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 120.

3 محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 232.

4 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2، مصدر سابق، ص ص 957- 959.

5 بو عبد الله عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 121.

ومن هنا بدأت الإدارة الفرنسية في وضع عراقيل لتشتيت الحركة، وحتى مارس 1945م، أن الإدارة الفرنسية لازالت تأمل في تقسيم الحركة، وهذا ما أشار إليه الحاكم العام شايتنيو في إحدى التقارير"أسعى إلى مناورة من أجل تفكيك أحباب البيان، وأنا أعرف جيدا ومنذ زمن بعيد بومنجل وكسوس".

وختم تقريره قائلا: « يجب قطع الطريق أمّام الوطنية، ومن هذا يجب التأكد أنه لا يوجد سوى شعب واحد، والإسراع في مسعى الإدماج وتطوير المدارس الفرنسية، خاصة التعليم المهني والتفكير في التصنع وتنمية الفلاحة، وتنصيب سلطة محلية قوية تتوفر على وسائل كافية لضمان تنفيذ القرارات..»[1].

وقد عزمت الإدارة الفرنسية على قمع قادة حزب الشعب، واعطت تعليمات للولاة والاداريين للوصول إلى القادة المحليين بشكل قانوني وبمخالفات أقل، وفي أفريل 1945 م تم توقيف خمسين مسؤول وطني، وكان التفكير في جلب بعض النخبة وفصل الجماهير عن القادة وذلك عن طريق الإصلاحات الاقتصادية لأن المسلمون يعرفون مدى صعوبة هذا الميدان[2].

وقد عمد الشيوعيين من أجل التصدي لهذه الحركة إلى إنشاء أحباب الديمقراطية الذي قدموه بوصفه تجمعا واسعا للجماهير الشعبية التقدمية، وقد سارعت فرنسا إلى اقرار بيان أحباب الديمقراطية، وطلبت من السلطات العمومية تسهيل المهمة أمام هذه الحركة الديمقراطية[3].

وفي 14ماي 1945م، تم حل جمعية أحباب البيان والحرية، ووقع الطلاق بين مناضلي حزب الشعب الذين يدعون لمكافحة سائر أنواع السيطرة الأجنبية، وإلى ضرورة

1 محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2، مصدر سابق ، ص ص 960،961.

2 نفسه.

3 صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 88.

استعمال العنف الثوري لاسترجاع السيادة الوطنية، وبين بقية الأعضاء من علماء وعباسيين الذين يفضلون الاساليب السلمية المندرجة في إطار المبادئ الديمقراطية والجمهورية[1].

2- تأثيره على إتنفاضة الثامن ماي 1945م:

لم تكن الإدارة الاستعمارية تنظر بعين الارتياح لتنامي "حركة أحباب البيان والحرية" فدبرت حينئذ لسياسة بوليسية محكمة، ففي 18 أفريل 1945م قرر حاكم عمالة الجزائر (لويس بيري) عقد الاجتماع التقليدي الذي يضم كلا من رؤساء دوائر العمالة ومحافظي بلدياتها المختلطة وقياد الناحية وأغواتها وباش أغواتها، واجتمعوا بقصر الشلال حيث وضع مصالي تحت الاقامة الجبرية، وتزامنا مع افتتاح الأشغال أصدر أمرا باعتقال مناضلي حزب الشعب الذين كانوا ينشطون في القسمة المحلية لأحباب البيان والحرية وهم: سعد دحلب ومختار زيتوني وغيرهم[2].

واندلعت أعمال الشغب بالمدينة وألقي القبض من جديد على مصالي ونقل إلى مدينة برازافيل بالكونغو ومن ثم إلى باكوما في قلب الأدغال الافريقية، بادرت قيادة الحزب بعقد اجتماع طارئ إذ لا يعقل أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام اعتقال رئيسها، فكانت مناسبة عيد الشغل في 01ماي فرصة سانحة للتفاعل مع الحدث[3].

قررت إدارة الحزب تنظيم مظاهرات بمناسبة ذلك العيد العمالي، فأرسلت مبعوثيها إلى مختلف النواحي وأعلنت حالة الطوارئ في صفوف الحزب عبر كافة أنحاء الجزائر منددة في تعليماتها على ضرورة أن تتسم المظاهرات بالطابع السلمي[4].

---

1 محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، ط1، الجزائر، 1984م، ص ص 27، 28.

2بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر، مسعود حاج مسعود، مؤسسة بن يوسف بن خدة، ط2، الجزائر 2012م، ص 138.

3نفسه.

4نفسه.

لذلك قام أعضاء حزب الشعب وأنصاره بمظاهرات يوم الفاتح ماي نادوا فيها بتحرير مصالي واستقلال الجزائر واستنكروا فيها الاستعمار والاضطهاد، ورفعوا فيها العلم الوطني[1].

وقد اتخذ بعض هذه المظاهرات شكلا عنيفا في عدد من المدن كمدينة الجزائر وبجاية وبسكرة، بينما كانت مظاهرات سطيف ووهران وعنابة وقالمة وغيرها أقل عنفا[2].

وكان لتلك الحوادث ونتائجها الزيادة في اصرار الجزائريين وعزمهم على متابعة المعركة رغم ما سلط عليهم من متابعات ومضايقات واجراءات اعتقال، إذ لم يكد يحل يوم 03 ماي حتى جرت مظاهرات في مدينة عنابة أخذت طابعا خاصا (حيث كان سقوط برلين فرصة لتكوين جمعات وبشكل تلقائي في وسط المدينة باعثين الشعارات كما اصطدموا بالعناصر الأوربية وشارك في هذه المظاهرات المفاجئة حوالي 500 شخص)[3].

وفي يوم 08 ماي وبمناسبة استسلام ألمانيا النازية إلى قوات الحلفاء نظم الجزائريون برخصة من إدارة الشرطة مظاهرات في سطيف، وقالمة وغيرهما من مدن الشرق الجزائري احتفالا بيوم النصر على النازية والفاشية وحمل المتظاهرون في مدينة سطيف علم الجزائر الجديد، كما حملوا لافتات كتبت عليها عدة شعارات مثل: تحيا الجزائر المستقلة، ويسقط الاستعمار، تحيا الجامعة العربية، وأفرجوا عن مصالي، وعندما وصل المتظاهرون إلى المقهى التي كانت تسمى آنذاك بمقهى فرنسا الكبيرة في وسط المدينة، حاول مفتش الشرطة أن ينتزع العلم الوطني من حامله فقاومته، وعندئذ أطلق رجال الشرطة النار عليه وعلى المتظاهرين، فقتل واحد وجرحوا عددا أخر[4].

1أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص 234.

2 نفسه.

3عامر رخيلة، **8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط) الجزائر، (د.ت)، ص 57.

4يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مصدر سابق، ص ص 113، 114.

ورد السكان على هذا العنف بالمثل وعجزت الشرطة عن السيطرة على الموقف فاستنجدت بقوات الجيش والدرك التي فتكت بالسكان دون تمييز، وارتكبت مجزرة رهيبة انتشرت اخبارها إلى مختلف مدن الشرق الجزائري[1].

ومن نتائج المجازر 45.000 شهيد في صفوف المسلمين، كما نسفت دواوير بأكملها وأعتقل الاف الجزائريين، وزج بزعمائهم في السجون وحلت حركة أحباب البيان والحرية، وقد ارتكبت أعمال القمع هذه تحت مسؤولية حكومة ديغول[2].

والمهم أن أحداث 08 ماي 1945م لم تأتي عفوا، بل هي تسلسل تاريخي فرضته الأحداث المتتالية، وحتمته ظروف الحرب والتوعية الوطنية الجديدة، وقد كان بين الجزائريين و الاستعمار مسابقة ضد الساعة، فأما أن يأخذ الاستعماريين دقة الحكم بيد من حديد يعيدون الحالة إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وأما أن يكسر الجزائريون شوكة الاستعمار ويفرضون أنفسهم[3].

3_ تأثيره على الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

بعد الحوادث التي وقعت في 08ماي 1945م، والتي اصابت جميع الحركات الجزائرية ما عدا الحزب الشيوعي، قد توقفت الحياة السياسية في الجزائر لعدة شهور ، ثم تحركت من جديد وذلك في إطار صدور قانون العفو العام في 09 مارس 1946م، وقد تم الإفراج عن السيد فرحات عباس يوم 16 مارس 1946م[4]، بعد واحد وأربعين أسبوعا في السجن وكانت تلك الفترة كافية ليعيد النظر في تجربة حركة أحباب البيان والحرية، وقد ساهم

1يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مصدر سابق، ص 114.

2بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 147.

3محمد قنانش، **أفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحاث 8 ماي 1945م**، منشورات دحلب، (د.ط)، (د.م)، (د،ت)، ص77.

4عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي السياسي**، ج2، مصدر سابق، ص 385.

الاعتقال التعسفي في حد الانطلاقة الثورية لفرحات عباس، كما رسخ قناعته بضرورة بعث الجمهورية الجزائرية المستقلة استقلالا داخليا في إطار الاتحاد الفرنسي[1].

وعلى عكس ما جاء في الوصية السياسية، هو أن فرحات عباس لم يعتزل العمل السياسي وأثبت ذلك قائلا:« رأينا أنه من واجبنا نظرا لنوايا أعدائنا، أن نبق في الكفاح وأن نستأنف العمل حيث تركناه، نظرا للنوايا السيئة لأعدائنا»[2].

وعاد فرحات عباس بمشروع جديد يدور حول التعايش بين الأغلبية المسلمة مع الأقلية الأوربية واليهودية، في ظل جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا وتتمتع في هذا الإطار باستقلال ذاتي واسع، وهذا المشروع طرحه في نداء إلى الشبيبة في أول ماي 1946م، في شكل منشور دعائي حمل عنوان: " التصدي للجريمة الاستعمارية ولتعسف الإدارة "[3].

وأكد في وصيته على مجموعة من المحاور منها:

_ تبرئة نفسه وحزبه حركة أحباب البيان والحرية من أية مسؤولية كما وقع في ماي 1945م، كما رأى أن وضعية الفلاحين المتردية تمثل المشكل الرئيسي التي تعاني منه البلاد.

_ نبذ العنف واعتباره جريمة ضد الشعب.

_ دعوة الشباب الجزائري إلى نبذ التعصب الديني والروح القبلية الضيقة مع دعوتهم إلى اظهار الاستعداد للتعايش مع كافة الأديان والأعراق، والالتزام بمبادئ النظام الجمهوري في ظل الحرية والديمقراطية[4].

وقد كان فرحات عباس قبل نشره النداء وتوزيعه قد تمكن من أن يجمع حوله مجموعة من الإطارات المؤمنة بأفكاره، واتفق معهم على بعث حزب جديد سماه " الاتحاد الديمقراطي

1 محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب،(د. ط)، سوريا، 1999م، ج1، ص 105.

2 حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 117.

3 يحي بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية**، مصدر سابق، ص ص 111.

4 صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 90.

للبيان الجزائري"، وقدم قانونه الأساسي في النصف الثاني من شهر أفريل[1].

وقد حددت هذه الحركة برنامج يحتوى على مجموعة من المحاور حيث أكد فرحات عباس على أنه حركة ضرورية لتسيير الجزائر على أسس واقعية وتاريخية تكون كفيلة بأن تعبد لها طريق الديمقراطية ، ومن أهم المحاور مايلي:

_ المساواة المطلقة التي تكون بواسطة القضاء على الاختلافات العرقية وعلى الأحقاد التي تدخر في جسم المجتمع.

_ التربية التي تستهدف الإنسان من أجل تكوين مواطن حر، يكون متشبعا بالواجب الاجتماعي ومدركا لمهمته الحضارية.

_ العلم والتكنولوجيا اللذان لا يمكن بدونهما أن ترقى الجزائر إلى مصاف الامم المتحدة[2].

وشارك الحزب في الانتخابات التشريعية الفرنسية التي تحدد إجرائها يوم 1946/06/02م، لتعيين المجلس التأسيسي الثاني، وقد فاز فيه الجزائريين ثلاثة عشر مقعدا[3].

وكان انتصار حزب فرحات عباس هزيمة لأنصار الإدماج الذين تجاوزهم الزمن، وفي 09 أوت 1946م، تقدم منتخبو الاتحاد إلى مكتب المجلس التأسيسي بمشروع دستور " الجمهورية الجزائرية"[4]، وتضمن هذا المشروع ما يلي:

_ إنشاء جمهورية جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا، لها حكومتها الخاصة وعلمها الخاص تعترف بها الجمهورية الفرنسية.

1محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مصدر سابق، ص 107.

2 نفسه، ص ص 106،107.

3 نفسه، ص 107.

4 بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص144.

_ تدخل هذه الجمهورية عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشاركة وتكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين معا، تشرف عليها سلطات الاتحاد وتشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات[1].

_ تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة على جميع القطر.

_ ينتخب برلمان جزائري بالاقتراع العام تكون له السلطات التشريعية فقط أمّا السلطات التنفيذية فتوضع في يد رئيس الجمهورية الذي يساعده مجلس الوزراء[2].

واعتبر فرحات عباس أن مشروع الجمهورية يهدف في النهاية إلى إقامة شراكة مع فرنسا كمرحلة اولى، يتبعها فيما بعد الاستقلال التام للجمهورية الجزائرية، ولقد كان بمجرد تقديم نص المشروع إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي يعتبر انتصارا للحزب الذي استماث ممثلوه في الدفاع عن مشروعهم، إلا أنه في النهاية لم يأخذ المجلس الدستوري مقترحات نواب الاتحاد الديمقراطي مأخذ الجد[3].

وفي أكتوبر 1946م، صادق المجلس الفرنسي عل دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة والذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا فكان ذلك خيبة أخرى للمعتدلين، وباتت فكرة الإدماج الرابحة نظريا، ورغم ذلك فقد خاض أعضاء الاتحاد غمار الانتخابات لمجلس الجمهورية وحصل على أربعة مقاعد من بين سبعة[4].

وفي الفترة مابين 04و11 أفريل 1948م، دخلت الأحزاب الوطنية انتخابات الوطنية إلا ان الإدارة الاستعمارية استخدمت كافة وسائل التعسف لمنع الوطنيين من الوصول إلى المجلس ورغم أن المنتخبين منحوا اصواتهم لمرشحي الحركة الوطنية، إلا أن الإدارة الاستعمارية

1 يحي بو عزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، مصدر سابق، ص 118.

2 نفسه.

3 بو عبد الله عبد الحفيظ،مرجع سابق، ص 145.

4 يحي بو عزيز، **سياسة التسلط الاستعماري**، المصدر السابق، ص 119.

ألغت الإرادة الشعبية، وقررت بمفردها منح 09 مقاعد لحركة الانتصار و08 مقاعد للاتحاد أمّا الأحرار مرشح الإدارة حصلوا على 41 مقعدا من الأصوات المعبر عنها[1].

كانت تجربة انتخابات الجمعية الوطنية درسا ثمينا للحركة الوطنية والاتحاد والذي أيقنت قيادته أن الادارة الاستعمارية مصممة على حرمان الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره، وكل هذه الحقائق عرضت على أعضاء المؤتمر الذي أنعقد في مدينة سطيف ما بين 25 إلى 28 سبتمبر 1948م، والذي اكد على:

_ إن الاتحاد الديمقراطي يندد بالاتحاد الفرنسي.

_ الاتحاد الديمقراطي يؤكد على الوحدة المغاربية في إطار اتحاد شمال إفريقيا.

_ الاتحاد الديمقراطي يطالب بإلغاء الانتخابات الجمعية الوطنية وبضمان حرية التصويت وتحرير جميع المعتقلين السياسيين.

كما وجه المؤتمرون رسالة شكر إلى منظمة الأمم المتحدة طالبين منها مساعدة الشعوب على منحها حق تقرير المصير، والغاء نظام الاحتلال[2].

وفي مارس 1949م، فشل الاتحاد الديمقراطي في الانتخابات التي جرت لتحديد المجالس العامة، وذلك بسبب استمرار التزوير العلني للإدارة الاستعمارية ومن هذا فقد فرحات عباس ثقته في الإدارة الاستعمارية وصرح " أنه لم يعد هناك حل للجزائريين إلا حمل السلاح "[3].

4- تأثيره على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

بعد اصدار الاستعمار الفرنسي قرار العفو العام في 09 مارس 1946م، اطلق سراح المساجين السياسيين والمعتقلين من مناضلي ورؤساء الأحزاب الجزائرية، ومنهم مصالي الحاج، الذي كان تحت الإقامة الجبرية في فرنسا، وبعد اطلاق سراحه يوم 11 أوت

1 بو عبد الله عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص ص 158، 159.

2 نفسه، ص ص 159، 160.

3 نفسه، ص 160.

من نفس العام عاد إلى الجزائر يوم 13 أكتوبر، ادرك مدى تعلق الجماهير الجزائرية ببرنامج حزب الشعب الذي أصبح يواجه أولوية طارئة وهي تحديد أسلوب عمله ونضاله[1].

وبعد استقرار مصالي الحاج في بوزريعة، وبدعوة أصحابه إلى طرح على قيادة الحزب عدة قضايا منها مسألة الوضع القانوني والشرعي للحزب، وكذا قضية المشاركة في الانتخابات التشريعية المقرّرة يوم 10نوفمبر 1946م[2].

إلّا أنّ إدارة المحتل رفضت ترشح الحزب للانتخابات تحت هذا الاسم، فاقترح مصالي الحاج اسم جديد لحزبه، وهو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء شرعي يسمح له بعقد الاجتماعات ويخول له حق الترشح والترشيح لمختلف المجالس، وبهذا الحزب الجديد استطاع الحزب أن يصدر صحيفة تعبر عن مبادئه الاستقلالية على توسيع دائرة نظامه بالتوغل في صفوف النساء، الشبيبة، الطلبة والعمال، وتنظيم هذه الفئات ضمن اتحادات وجمعيات قانونية[3].

وبعد إعلان مصالي الحاج عن المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر 1946م، وقد فضل أن يتقدم وحده دون أن يتضامن مع الاتحاد الديمقراطي، وقد وافق فرحات عباس على ذلك وقرر عدم المشاركة، وترك الفرصة لمترشحي حزب مصالي وذلك من أجل تمكين مصالي من مواجهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه[4].

غير أن فرنسا كعادتها عملت على تزوير الانتخابات حتى يسهل التلاعب بنتائجها والسبب في ذلك تخوف فرنسا من عناصر الحزب نظرا لشعبيته الواسعة، وكذا مطالبه

1جلالي بلوفة عبد القادر، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية 1950- 1954م في عمالة وهران**، نوميديا، ط2 ، الجزائر، 2013م، ص 25.

2محمد شبوب، مرجع سابق، ص 279.

3 نفسه، ص ص 280 ، 281.

4محمد الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 251 ، 252.

المتناقضة فكرة الجزائر الفرنسية، كما أنها رفضت ترشح مصالي الحاج في العاصمة، هذا بالإضافة إلى رفضها لقوائم الحزب في كل من وهران وسطيف دون علم الحزب بذلك[1].

وانتخب في البرلمان الدكتور دباغين، خيضر ودردور وبوقادوم ومزغنة وكان قرار المشاركة في الانتخابات قد أدى إلى اضطراب في توجه مناضلي الحزب الذين كان من المفترض فيهم أن يمتنعوا عن التصويت[2].

وبعد تواصل الخلاف داخل الحزب، قام مصالي الحاج وبعد مشاورات عدة شملت كافة الأطراف، وبذلك تم عقد المؤتمر الأول للحزب يوم 15 فيفري 1947م من أجل اتخاذ قرار موحد وإيجاد حل للصراع القائم داخل الحزب.

وقرر المؤتمر الابقاء على المنظمة السرية (ح.ش.ج)، وإنشاء تنظيم شبه عسكري (المنظمة السرية) وبذلك دخول الحزب في مرحلة جديدة[3].

فحركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة، كان الأول حزب سياسي قوي، والثاني وسيلة للعمل المسلح، وهذا ما كان يرغبون في عمله منذ 1947م، وقد ظل العمل المسلح والعمل السري والتحضير للكفاح المسلح من اهداف الحركة[4].

كما كان للحزب نشاطات كثيرة خارج الوطن، حيث كان الممثل الوحيد للجزائر على مستوى العلاقات المغربية، سواء كان ذلك أثناء توقيع الاتفاق المبرم بين الحزبين، حزب الدستور التونسي وحزب الاستقلال المغربي، كما شارك في القاهرة في لجنة تحرير المغرب العربي التي تأسست سنة 1948م، من طرف الأحزاب الوطنية المغربية الثلاثة[5].

1محمد شبوب، مرجع سابق، ص 282.

2بنيامين سطورا، مرجع سابق، ص 199.

3نفسه، ص 200.

4محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الجزائرية**، ج2، مصدر سابق ص 391.

5صدام حسين عمامرة، مرجع سابق، ص 101.

وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة، دخل الحزب مرحلة جديدة خلالها وقعت أزمة الحزب التي انتهت باندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954م[1].

5-تأثيره على جمعية العلماء المسلمين:

ان نشاط جمعية العلماء لم يتغير، فبعد اطلاق سراح البشير الإبراهيمي في 16 مارس 1946م، عمل على مواصلة نشاط الجمعية الإصلاحي عن طريق التركيز على الزيادة في بناء وتأسيس المدارس الحرة في المدن والقرى والمداشر، وكذا العمل على بناء المساجد، التي كانت تعرف إقبالا شعبيا، كما أنها دعت إلى مواصلة نشر اللغة العربية وتنقية الدين الإسلامي من الانحرافات، وقد توج النشاط الثقافي والديني للجمعية بتأسيس" معهد عبد الحميد بن باديس" بقسنطينة الذي يعتبر بحق منبع الازدهار الثقافي والديني للمغرب الأوسط[2].

* ومن خلال التأثيرات يظهر بأن المؤتمر على الرغم بعض التأثير الايجابي له الا ان جل تأثيراته كانت سلبية فتأثير المؤتمر على جمعية العلماء برغم من تأسيس الجمعية لبعض المدارس والمعاهد الا انها شهدت الانقسام داخل صفوفها واغلقت اهم مراكزها التعليمية وعرقل تعليمها وسجن ابرز اعضائها كما وقف زعيمها عن النشاط في حين ان البيان كان اثره ايجابيا على العلماء حيث استرجعت الجمعية نفوذها السياسي والثقافي والذي بقي مستمرا حتى بعد اندلاع الثورة التحريرية.

أن المؤتمر اثر بالسلب على التيار الاستقلالي فبعد انعقاد المؤتمر بسنة واحدة تم حل النجم كما تأسس عنه حزب الشعب إلا انه لم يدم طويلا فقد أوقفت السلطات الاستعمارية نشاطه كما اعتقلت زعيمه بينما اثر البيان على التيار الاستقلالي استرجاع الحزب نشاطه علنيا بعد ما كان ينشط في السرية.

1 عبد القادر جلالي بلوفة، مرجع سابق، ص 35.

2 محمد شبوب، مرجع سابق، ص ص 276،277.

إن المؤتمر الإسلامي حتى وان عقدت له دورة ثانية إلا أنها لقيت نفس مصير الدورة الأولى للمؤتمر[1] بينما البيان الجزائري حتى وان لقي الرفض إلا أن نشاطه بقي مستمرا تحت أسماء أخرى حركة أحباب البيان والحرية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، إلا أن كل منهما كان له أثره على الحركة سواء ذلك الأثر سلبي أم ايجابي.

[1] الجيلالي صاري ومحفوظ قداش، مصدر سابق، ص34.

خـــــاتمة

ومن خلال دراستي لموضوع: "دراسة مقارنة بين المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري" تمكنت من الوصول إلى النقاط التالية:

– إن سياسة فرنسا التعسفية التي مارستها ضد المجتمع الجزائري من أجل القضاء على مقوماته جعلت منه شعبا صامدا متمسكا بهويته العربية والإسلامية.

_ إن الحرب العالمية الأولى كان لها الأثر البارز في ظهور الحركة الوطنية من خلال جملة من العوامل منها مشاركة الجزائريين في هذه الحرب واحتكاكهم بالغرب.

_ شهدت الجزائر سنة 1936م حدثا سياسيا لم تشهده منذ دخولها تحت قبضة الاستعمار الفرنسي تمثل في المؤتمر الإسلامي الذي جمع تيارات الحركة الوطنية تحت راية واحدة.

_ لقد جاء البيان الجزائري 1943م في وقت عصيب عرفته الجزائر التي وجدت نفسها في صراع دولي عنيف في خضم الحرب العالمية الثانية، وقد قضى البيان الجزائري على الفراغ السياسي الحاصل في الجزائر منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية.

_ لقد كان لكل من انعقاد المؤتمر الإسلامي وتحرير البيان الجزائري ظروفها الخاصة، حيث اختلفت الظروف بينهما، اذ جاء المؤتمر الإسلامي في نوع من الحيوية السياسية بينما جاء البيان الجزائري في عصب الحرب العالمية الثانية.

_ اعتبر المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري خطوة حاسمة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية لما حملاه من مطالب تعبر عن طموحات وأهداف الشعب الجزائري.

_ إن المؤتمر الاسلامي كان تجربة لها نتائجها السلبية والايجابية على مسار الحركة الوطنية الجزائرية فمن السلبيات: تعرض نشاط جمعية العلماء إلى المضايقات وكذا انفصال ابن جلول عن فرحات عباس، حيث أسس ابن جلول حزب التجمع الجزائري الفرنسي أما فرحات عباس أسس حزب التجمع الشعبي الجزائري أما عن التأثير السلبي للبيان الجزائري على الحركة الوطنية فشل مشروع الوحدة الوطنية المتمثل في حركة

أحباب البيان والحرية، أما عن ايجابيات كل من المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري تجمع الحركة الوطنية الجزائرية تحت راية واحدة على الرغم من اختلاف ايديولوجاتها .

– ومن خلال ما تعرضت له من مقارنة لكل من المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري من خلال الظروف والمشاركة والمطالب والمواقف والتأثير يظهر بان العلاقة ما بين المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري تمثلت في توحيد أطياف الحركة الوطنية على أفكار جامعة كما أن كلاهما تضمن أرضية جديدة للقضية الجزائرية فالجزائر لم تشهد تجمعا شعبيا كما حدث في المؤتمر كما أن البيان أوضح فكرة فرحات عباس نحو الوطنية.

_ عرفت فرنسا أن وراء البحر أمة جزائرية متمسكة بمطالبهاوحقوقها وتحافظ على شخصيتها العربية الإسلامية ومقوماتها الحضارية.

مـــــــــلاحق

الملحق رقم 01: نص مشروع (بلوم – فيوليت)[1].

المادة الأولى: يسمح للأفراد الآتي ذكرهم بممارسة الحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون بصفة دائمة ودون أن يتسبب ذلك في تغيير قانون أحوالهم الشخصية أو حقوقهم المدنية؛ ما عدا في الحالات المنصوص عيها في التشريع الفرنسي المتعلق بإسقاط الحقوق السياسية. وعليه يتمتع بتلك الحقوق السكان الجزائريون الفرنسيون من العمالات الثلاث الذين تتوفر فيهم الشروط الواردة في الفقرات التالية:

1- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين غادروا الجيش برتبة ضابط.

2- الأهالي الجزائريون الفرنسيون من ضباط الصف الذين غادروا الجيش برتبة رقيب أول أو رتبة أعلى وعملوا في الجيش مدة 15 سنة وتخرجوا منه حائزين على شهادة حسن السلوك.

3- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين أدوا الخدمة العسكرية ونالوا في آن واحد الوسام العسكري وصليب الحرب.

4- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين تحصلوا على إحدى الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي؛ شهادة التعليم الثانوي؛ الكفاءة العليا؛ شهادة نهاية الدراسة الابتدائية؛ شهادة نهاية الدراسة الثانوية؛ شهادة المدارس العربية؛ شهادة التعليم المهني أو الصناعي أو الزراعي أو التجاري؛ وجميع الموظفين الذين تم تعيينهم في الوظيفة بعد نجاحهم في المسابقة.

5- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين انتُخبوا في غرف التجارة وغرف الفلاحة أو عينهم مجلس إدارة الناحية الاقتصادية أو عينتهم الغرف التجارية الجزائرية طبقا للشروط المنصوص عليها في الفقرة الثانية.

6- الأهالي الجزائريون الفرنسيون، النواب في المجالس المالية والمجالس العامة والمجالس البلدية ذات الأغلبية الأوروبية ورؤساء الجمعيات الذين مارسوا وظيفتهم لمدة الفترة الانتخابية.

7- الأهالي الجزائريون الفرنسيون من باش أغوات وأغوات وقياد ممن مارسوا تلك الوظيفة لمدة ثلاث سنوات على الأقل.

8- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الحائزون على وسام جوقة الشرف أو الذين حصلوا عليه على سبيل الخدمة العسكرية.

9- العمال الأهالي الحائزون على وسام الشغل وأمناء النقابات العمالية المشكلة قانونا والذين مارسوا وظائفهم لأكثر من عشر سنوات.

المادة 2 - يعين مجلس إدارة الناحية الاقتصادية الجزائرية في الدورة التي تتبع الشروع في تطبيق القانون الحالي 200 تاجر وصناعي وحرفي بالنسبة لكل عمالة جزائرية؛ على أن تحصل المائتان على الحقوق السياسية التي تمنحها المادة الأولى من القانون المذكور ويتم ذلك بقرار من الحاكم العام.

تعين الغرف الفلاحية الثلاث في الجزائر على أساس الشروط نفسها، ولنفس الغرض 200 فلاح بالنسبة لكل ولاية أثناء كل دورة من دوراتها التي تتبع الشروع في تطبيق القانون الحالي.

يعين مجلس إدارة الناحية الاقتصادية الجزائرية، على أساس الشروط المذكورة سابقا 50 تاجرا أو صناعيا أو حرفيا بالنسبة لكل عمالة.

تعين الغرف التجارية الجزائرية الثلاث 50 فلاحا بالنسبة لكل واحدة منها على أساس نفس الشروط ولنفس الغرض.

المادة 3 - تتسبب الإدانات المنصوص عليها في قانون 2 فبراير 1852 ولاسيما المادتين رقم 15 و16 وجميع حالات العزل التي تمس المستفيدين من

الوظائف الواردة في كل من المواد 1 و6 و7 وجميع حالات سحب أوسمة جوقة الشرف من أصحابها؛ تتسبب جميعها بحكم القانون في سحب حق الترشيح في القوائم الانتخابية من أصحابها.

المادة 4 - يسقط حق أي أهلي جزائري فرنسي في الاستفادة من إجراءات القانون الحالي بتطبيق إجراءات المادة رقم 09 الفقرة رقم5 من قانون 10 أغسطس 1927.

المادة 5 – لا تكتسب إجراءات القانون الحالي أي أثر رجعي بل تطبق فقط على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم حاليا أو مستقبلا الشروط التي تبينها تلك الإجراءات؛ ويتم تمثيل الجزائر في مجلس النواب بنسبة نائب واحد لكل 20.000 منتخب مسجل.

المادة 6 - يُكلف وزير الشؤون الداخلية بتطبيق هذا القانون.

[1] بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 378–380.

ملحق رقم02: مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء ديسمبر 1942[1]

إن ممثلي المسلمين الجزائريين ، شعوراً منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 8 نوفمبر 1942 ، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية :

إن الحرب ، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ، ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر .

فإذا كانت هذه الحرب ، كما قال رئيس الولايات المتحدة ، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين ، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري . وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت .

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات .
لذلك فهم يطالبون ، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود

للحرب ، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية . **والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين .**

والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو **دستور قائم على العدل الإجتماعي** .

(كتب في 20 ديسمبر 1942 م ، بدون توقيعات)

[1] أبو القاسم سعد الله، حركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 266-267.

ملحق رقم03: وثيقة ميثاق الأطلسي[1]

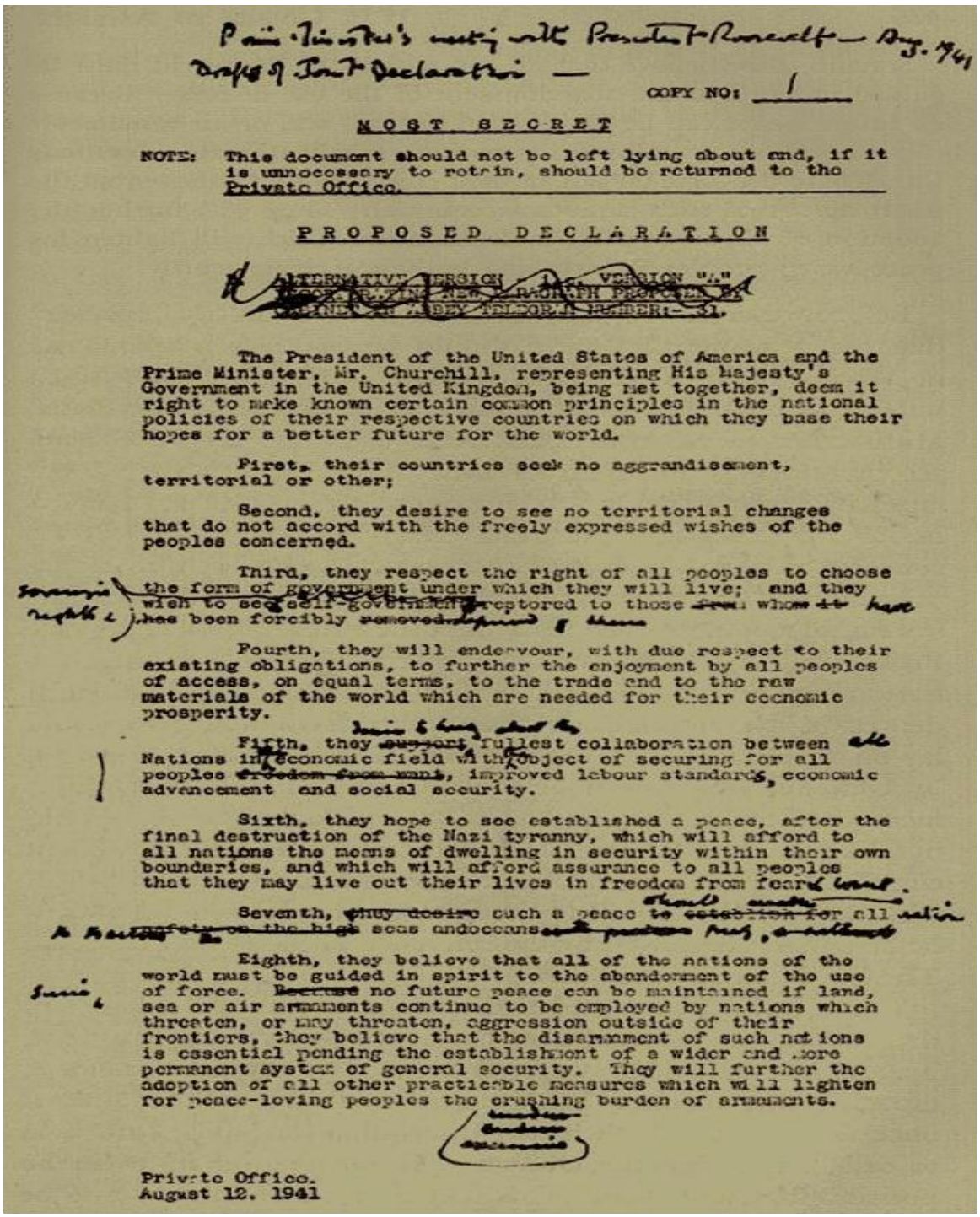

Prime Minister's meeting with President Roosevelt — Aug. 1941
Drafts of Joint Declaration —

COPY NO: 1

MOST SECRET

NOTE: This document should not be left lying about and, if it is unnecessary to retain, should be returned to the Private Office.

PROPOSED DECLARATION

~~ALTERNATIVE VERSION: [illegible] VERSION "A"~~
~~[illegible] AS AGREED WITH PRIME MINISTER BY~~
~~TELEPHONE NUMBER 1 - 11.~~

The President of the United States of America and the Prime Minister, Mr. Churchill, representing His Majesty's Government in the United Kingdom, being met together, deem it right to make known certain common principles in the national policies of their respective countries on which they base their hopes for a better future for the world.

First, their countries seek no aggrandisement, territorial or other;

Second, they desire to see no territorial changes that do not accord with the freely expressed wishes of the peoples concerned.

Third, they respect the right of all peoples to choose the form of government under which they will live; and they wish to see ~~self-government~~ restored to those ~~from~~ whom ~~it~~ have been forcibly ~~removed~~.

Fourth, they will endeavour, with due respect to their existing obligations, to further the enjoyment by all peoples of access, on equal terms, to the trade and to the raw materials of the world which are needed for their economic prosperity.

Fifth, they ~~support~~ fullest collaboration between all Nations in economic field with object of securing for all peoples ~~freedom from want~~, improved labour standards, economic advancement and social security.

Sixth, they hope to see established a peace, after the final destruction of the Nazi tyranny, which will afford to all nations the means of dwelling in security within their own bounderies, and which will afford assurance to all peoples that they may live out their lives in freedom from fear.

Seventh, ~~they desire~~ such a peace ~~to establish~~ for all ~~on the high~~ seas and oceans.

Eighth, they believe that all of the nations of the world must be guided in spirit to the abandonment of the use of force. ~~Because~~ no future peace can be maintained if land, sea or air armaments continue to be employed by nations which threaten, or may threaten, aggression outside of their frontiers. They believe that the disarmament of such nations is essential pending the establishment of a wider and more permanent system of general security. They will further the adoption of all other practicable measures which will lighten for peace-loving peoples the crushing burden of armaments.

Private Office.
August 12. 1941

[1] صدام حسين عمارة، مرجع سابق،ص127.

ملحق رقم04: الإصلاحات التي جاءت في ملحق البيان[1].

أ_ مشاركة النواب المسلمين في حكومة وطنهم وإدارته مشاركة عاجلة وحقيقية.

1_ تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزراء مسلمين و وزراء فرنسيين، تحويل الإدارات الحالية إلى وزارات، تقليد الوالي العام رئاسة الحكومة و يكون بمثابة سفير فرنسا بالجزائر ومندوبها السامي.

2_ تمثيل المسلمين والفرنسيين في الجمعيات المنتخبة وفي كل المجالس(المجلس الأعلى للحكومة، النيابات المالية، المجالس الإقليمية والبلدية، الغرف التجارية والفلاحية وجميع المصالح الإدارية، واللجان النقابات) .

3_ الإدارة الذاتية للدواوير والقرى، طبقا لقانون 1884م المتعلق بالبلديات وتصبح الجماعة مجلسا بلديا، وشيخها هو رئيس الدوار.

4_ منح المسلمين جميع الوظائف، ومن ضمنها وظائف السلطة ويطبق عليهم ما على الفرنسيين من شروط الانخراط في سلك الوظيفة العمومية والترقية والرواتب والتقاعد ...

5_ إلغاء جميع القوانين والإجراءات الاستثنائية وتطبيق القانون العام في نطاق التشريع الجزائري.

ب- المساواة أمام ضريبة الدم.

1_ إلغاء "التجنيد الأهلي" (الأنديجان)، والخدمة العسكرية الأنديجانية، نطالب بنفس وسائل التجنيد، والمساواة في الرواتب والارتقاء والرواتب والتعويضات العائلية والارتقاء إلى جميع الرتب.

2_ إعطاء الراية الجزائرية للجيوش الجزائرية في جيش الحلفاء، إن الراية الجزائرية حين تخفق بجانب الراية الفرنسية ترفع معنويات جنودها.

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار ، مصدر سابق، ص، ص110، 109.

ملحق رقم 05 : مطالب المؤتمر الجزائري الإسلامي[1]

أولاً : إلغاء سائر القوانين الإستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين .

ثانياً : إلحاق الجزائر بفرنسا رأساً ، وإلغاء الولاية العامة الجزائرية ، ومجلس النيابات المالية ، ونظام البلديات المختلطة .

ثالثاً : المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية . مع إصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون .

ـ فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه .

ـ إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيساً صحيحاً .

ـ إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها .

ـ إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، وإلغاء إعتبارها لغة أجنبية .

ـ الحرية التامة في تعلم اللغة العربية . وحرية القول للصحافة العربية .

رابعاً : الإصلاحات الإجتماعية : التعلم الإجباري للبنين والبنات ـ الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري .

ـ جعل التعليم مشتركاً بين المسلمين والأوروبيين .

ـ الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات ، وفي معاهد الإغاثة : كالمطاعم الشعبية . إنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال .

خامساً : الإصلاحات الإقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل ـ تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة ، توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والإحتراف على الجميع وعلى مقتضى الإحتياج دون تميز بين الأجناس .

ـ تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، ومراكز لتعليم الفلاحين .

ـ الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض .

ـ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال .

ـ إلغاء قانون الغاب .

سادساً : مطالب سياسية ـ إعلان العفو السياسي العمومي ـ توحيد هيأة الناخبين في سائر الإنتخابات ـ إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه ـ النيابة في مجلس الأمة .

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج3، مصدر سابق: ص ص261، 262.

ملحق رقم 06: خطاب مصالي الحاج في التجمع الشعبي يوم 02 أوت 1936م[1].

سادتي ، إخواني ،

بإسم نجم شمال أفريقية أحييكم تحية الأخوة وأحمل إليكم تضامن 200,000 شمالي إفريقي يقيمون في فرنسا. واحتراماً للغتنا الوطنية، اللغة العربية، التي كلنا نعتز بها ونعجب بها، وأيضاً تقديراً لنبل هذا الشعب الجزائري الشجاع الكريم ، فقد أردت أن أعبر أمامكم ، بعد نفي دام إثني عشر سنة ، بلغتي الأم . . .

إخواني :

بإسم نجم شمال أفريقية قدمت للمشاركة في هذا الإجتماع الكبير ، لكي أشرك منظمتنا في هذه المظاهرة الضخمة . وأن نجم شمال أفريقية مشهور لديكم ، لذلك فإنني في غنى عن الحديث إليكم عن نشاطه وكفاحه الذي قاده منذ عشر سنوات دفاعاً عن مصالح الشعب الجزائري . ومع ذلك فإني سأغتنم هذه الفرصة

التي اجتمعتم فيها بكثرة ، بل بالآلاف ، لكي أذكر لكم بعض التفاصيل عن الدور الذي لعبه ، ومن الواجب علي أن أقول بأن المعركة كانت صعبة ومريرة .

وتحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية ، وفي الوقت الذي كان فيه كل الناس في بلادنا صامتين ، وتحت حكم استثنائي ، كان نجم شمال أفريقية هو الوحيد الذي تجرأ على رفع الصوت للاحتجاج ضد كل سوء إستعمال للسلطة، ضد الظلم والإجحاف ، وليقول أمام العالم أن الجزائر لم تمت ، وأنها بإرادة أبنائها تريد أن تعيش حرة وسعيدة . وهذه الجرأة هي التي جرت على مناضلي النجم المشاق التي لا مثيل لها كما جرت عليهم أكثر أنواع الحقد عنصرية . . .

لقد صدرت ضدنا أحكام بالسجن لمدة سنوات ، مع التغريم بآلاف الفرنكات . وقد عرفنا النفي والتهجر ، ولم يسلم أحد خلال هذا الكفاح : وحتى اليوم ، وتحت حكومة الجبهة الشعبية ما زلنا نتعرض لسلسلة من الإجراءات الخاصة والقوانين الإستثنائية ، في قلب باريس . وهي إجراءات وقوانين لا تستعمل إلا ضدنا نحن فقط . . .

ومن أجل هذا اتهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين ، ووهابيين ، وعملاء ألمانيا ، وعملاء موسكو ، وغيرهما من البلدان . ونحن نقول لكم بأننا لم نكن عملاء لا لهؤلاء ولا لأولئك ، لأننا كنا وما زلنا وسنظل دائماً عملاء وخدمة للشعب الجزائري . لقد عزمنا على تحمل كل التضحيات من أجل أن تكون الجزائر حرة ومزدهرة ومتعلمة .

ونخبركم بأننا أيضاً كنا في وزارة الداخلية وأننا قدمنا إلى السيد راوول أُوْبُو نائب كاتب الدولة ، قائمتين بالمطالب إحداهما تخص الجزائريين المقيمين في فرنسا والأخرى تخص الشعب الجزائري . ونخبركم أيضاً بأننا علمنا وسررنا بانعقاد المؤتمر (الإسلامي) الذي انعقد في بداية جوان بالعاصمة الجزائرية **وقد أيدناه** رغم أننا لاحظنا عليه الضعف والتسرع .

ومنذ وصول الوفد الجزائري المنبثق عن المؤتمر (إلى باريس) سارعنا إلى تحيته والإتصال به وتبادل الآراء معه حول مشاكل بلادنا . ورغم موافقتنا وتأييدنا بل وتهنئتنا لمنظمي المؤتمر ، الذي سيكون نقطة تحول في تاريخ الجزائر ، فإننا نقول لكم بصراحة بأنه يجب علينا اليوم أن نقدم لكم توضيحات نراها ضرورية . **حقاً إننا نوافق على المطالب التي قدمت إلى حكومة الجبهة الشعبية ، وإننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها منجزة . . .**

وهنا **التزم باسم منظمتي** وأمام الشيخ الجليل ابن باديس **أن أعمل كل ما في وسعي لتأييد هذه المطالب** ولخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعاً . **ولكننا** نقول صراحة وبشكل لا يقبل التراجع بأننا **نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا وبخصوص التمثيل البرلماني.**

والواقع أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إدارياً وهي تابعة لسلطتها المركزية ولكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو فظيع ، تلاه احتلال عسكري يقوم اليوم على الفيلق التاسع عشر من الجيش . لكن الشعب لم يوافق عليه أبداً . أما الإلحاق الذي نص عليه ميثاق المطالب فهو مطلوب إرادياً بإسم مؤتمر يقولون عنه أنه يمثل إجماع الشعب الجزائري . ومن ثمة فهناك فرق أساسي بين إلحاق لبلادنا حصل رغم إرادتنا وإلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع من جوان بالجزائر العاصمة . (وهو المؤتمر الذي . . . في ثلاث ساعات فقط) . إننا أيضاً أبناء الشعب الجزائري ولن نقبل أبداً أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها . فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف ، أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري .

إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد، فهو وحده الذي يملك الحق في تقرير مصيره وقدره . ونحن أيضاً ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة . إننا نؤيد إلغاء الوفود المالية ، ومنصب الحاكم العام ، ونقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الإقتراع العام بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

إن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يتكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب مباشرة ومن أجل الشعب . ونحن نعتقد ، من جهتنا ، بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري أن يعبر عن نفسه[1] بحرية وبصراحة بعيداً عن كل الضغوط والمناورات الإدارية . . .

مصالي الحاج

رئيس نجم شمال أفريقية والمدير السياسي لجريدة (الأمة)

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص ص 263-265.

ملحق رقم 07: بيان الشعب الجزائري، فبراير 1943م[1].

(فيما يلي ترجمة لفاتحة وخاتمة البيان الجزائري وهو الوثيقة التي قدمها باسم الشعب الجزائري مجموعة من النواب الجزائريين إلى سلطات الحلفاء بالجزائر ، بما فيها السلطات الفرنسية ، بتاريخ 10 فبراير 1943 م ، ولطول البيان اكتفينا بالمقدمة التي تصور الظروف التي صيغ فيها البيان والخاتمة التي اشتملت على مطالب النواب ، وقد احتفظنا بالتوقيعات للأهمية التاريخية) .

فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي :

(أ) **استنكار الاستعمار وتصفيته ، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب** آخر . إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي في العصور الوسطى . ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى .

(ب) **تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان** ، صغيرة كانت أو كبيرة .

(جـ) **منح الجزائر دستوراً خاصاً بها يضمن :**

1 ـ الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين .

2 ـ إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير ، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين .

3 ـ الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

4 ـ حرية الصحافة وحق الإجتماع .

5 ـ التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكوراً وإناثاً .

6 ـ حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان .

(د) المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم ، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال كاترو في سورية ، وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس. وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك ، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة ، الشعب الجزائري في الصراع المشترك .

(هـ) إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين ، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه .

إن ضمان وإنجاز هذه النقط الخمس سيضمنان الإنضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية.

فمؤتمر (انفا) . بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال أفريقية ، ظل صامتاً حول مشكلة الاستعمار . وأن الشعب الجزائري ، قد تأثر بذلك بعمق ، والقول بأن علينا أولاً أن نحارب لم يحقق بالنسبة لسلام سنة 1918 م سوى خيبة الآمال . إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحداً . وأن هناك شعوباً مثل شعبنا قاست تضحيات جسيمة ، قد وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة ، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أطفالها ضحيتها . إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيداً مصير الوعود المعطاة خلال الحرب ، يرغب أن يرى مستقبله مأموناً بإنجازات واضحة وفورية.

والشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات إذا قبلت السلطات المسؤولة بحريته .

كتب بمدينة الجزائر ، في 10 فبراير 1943 م .

(التوقيعات) :

الدكتور أ . تامزالي ، مستشار عام ،
ورئيس القسم القبائلي في مجلس الوفود المالية .
أحمد غرسي ، مستشار عام ، ونائب مالي .
طالب عبد السلام ، مستشار عام ، ونائب مالي .
الدكتور ابن جلول ، مستشار عام ، ونائب مالي .
مبارك علي بن علال ، مستشار عام ، ونائب مالي .
شنوف عدة ، نائب مالي .
غراب معمر ، نائب مالي .
حاج حسن باشتارزي ، مستشار ونائب مالي .
عبد القادر السائح ، مستشار عام ،
ورئيس القسم العربي في مجلس الوفود المالية .

أ . عباسة ، مستشار عام ونائب مالي .
محفوظ ابن تونس ، نائب مالي .
شريف سيسبان ، مستشار وطني .
محمد خيار ، مستشار بلدي ، ونائب مالي .
ب . ابن شيحة ، نائب مالي ومستشار وطني .
أ . بن علي الشريف ، نائب مالي .
شريف بن حبيلس ، نائب مالي .
أ . أورابح ، مستشار عام ، ونائب مالي .
تامزالي خليل ، نائب مالي .
ريني فضيل ، نائب مالي .
تامزالي علاوة ، نائب مالي .
الدكتور الأخضري ، مستشار عام ، ونائب مالي .
فرحات عباس ، مستشار عام ، ونائب مالي(*) .

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص ص 268-272.

ملحق رقم08: قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين 07 مارس 1944[1].

المادة الأولى : سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين . وكل الوظائف الرسمية ، سواء كانت مدنية أو عسكرية ، ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين . وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة . على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية .

المادة الثالثة : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر وهم : قدماء المحاربين ، وحملة إحدى الدرجات الآتية :

دبلوم التعليم العالي ،' بكالوريا التعليم الثانوي ، الأهلية العليا ، الأهلية الإبتدائية ، أهلية الدراسات الإبتدائية العليا ، شهادة الدراسات الثانوية ـ شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى ، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية ، وشهادة اللغة العربية والبربرية .

الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة ، والولايات والبلديات ، أو المصالح المعتمدة .

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد .

أعضاء الغرف التجارية والفلاحية ، والباشاغوات ، والأغوات ، والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها .

الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية ، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات ، أو رؤساء للجماعة .

أعضاء النظام الوطني للجون دونور ، وأصحاب نظام التحرير ، وحملة الميدالية العسكرية ، وحملة ميدالية العمل ، وأعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المؤسسة تأسيساً شرعياً بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات .

أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيون .

أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي (لاسيب) ـ الجمعية الأهلية للصالح العام ـ وأعضاء اللجان الفرعية لعمال وفلاحي (لاسيب) .

المادة الرابعة : وسيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على الواطنة الفرنسية . وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير . وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف ، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر ، سيتمتعون بمواد قانون 9 فبراير 1919 ، وسيوضعون في قائمة الدائرة الإنتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون المذكور آنفاً . وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس . أما في المجالس البلدية فسيكون أيضاً بنسبة الخُمُسَيْن ، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد . وفي هذه الحالة فإنهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين .

المادة الخامسة : للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز ومهما كانت الدائرة الإنتخابية التي ينتمون إليها ، ولا يخضعون إلا للشروط العادية .

المادة السادسة : ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي) مزاب وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الإسم ، سارية المفعول .

المادة السابعة : ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوماً يحدد طرق تطبيق هذا القانون .

الجزائر 8 مارس 1944 م .

[1] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، مصدر سابق، ص ص 273-275.

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

أولا: المصادر:

1- الكتب:

أ- باللغة العربية

1. الابراهيمي أحمد طالب ، **آثار الامام محمد البشير الابراهيمي 1929- 1940م** دار الغرب الاسلامي، ط1، لبنان، 1997م، ج1.

2. أجرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر، عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، لبنان، 1982م.

3. بوعزيز يحي ، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830 - 1945م** ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، الجزائر، 2007م.

4. (ـــــ،ـــــ) ، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر، (د.ط)، الجزائر 2009م.

5. (ـــــ،ـــــ) ، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912 - 1948م ويليه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية**، عالم المعرفة، (د.ط)، الجزائر، 2009م.

6. الجيلالي صاري و قداش محفوظ ، **الجزائر في التاريخ 05 المقاومة السياسية 1900- 1954م الطريق الإصلاحي والطريق الثوري**، تر، عبد القادر بن عراث المؤسسة الوطنية للكتاب، (د. ط)، الجزائر، 1987م.

7. الحاج مصالي ، **مذكرات مصالي الحاج 1898- 1938م**، تر، محمد المعراجي منشورات ANEP، (د. ط)، الجزائر ، 2007م.

8. بن خدة بن يوسف ، **جذور أول نوفمبر 1954م**، تر، مسعود حاج مسعود، مؤسسة بن يوسف بن خدة، ط2، الجزائر، 2012م.

9. الخطيب أحمد ، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية والوطنية ونشاطه السياسي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ج 1.

10.الزبيري محمد العربي ، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، ط1، الجزائر 1984م.

11. (ـــــ،ـــــ) ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، منشورات اتحاد الكتاب،(د.ط)، سوريا 1999م ، ج1.

12. سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث و اراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الاسلامي**، ط1 لبنان، 1996م، ج4.

13. (ـــــ،ـــــ) ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900 - 1930م**، دار الغرب الاسلامي، ط4، لبنان، 1992م، ج2، ج3.

14. عباس فرحات ، **الشاب الجزائري الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم 1930م** الطباعة الشعبية للجيش، (د.ط)،الجزائر، 2007م.

15. (ـــــ،ـــــ) ، **ليل الاستعمار**، تر، أبو بكر رحال، دار القصبة،(د.ط)،الجزائر 2005م.

16. العقون عبد الرحمان بن إبراهيم ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة 1920 - 1936م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر 1984م ج1،ج2.

17. قداش محفوظ ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939- 1951م**، تر، محمد البار، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2008م، ج1، ج2.

18. (ـــــ،ـــــ) ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954م**، تر، محمد المعراجي، (د. ب)، منشورات ANEP، الجزائر،2008م.

19. قنانش محمد ، **أفاق مغاربية المسيرة الوطنية وأحاث 8 ماي 1945م**، منشورات دحلب، (د.ط)، (د.م)، (د،ت).

20. (ـــــ،ـــــ) ، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939م** الشركة الوطنية، (د.ط)، الجزائر، 1982م.

21. المدني أحمد توفيق ، **مذكرات حياة الكفاح**، مج2، عالم المعرفة،(د.ط)، الجزائر 2010م، ج2.

22. (ـــــ،ـــــ) ، **هذه هي الجزائر**، دار النهضة المصرية، (د،ط)، مصر، 2001م.

23. مهساس أحمد ، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، تر، الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال (د.ط)، الجزائر، 2001م.

24. الميلي محمد ، **المؤتمر الإسلامي الجزائري**، دار هومه، (د.ط)، الجزائر، 2012م.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Gueneche Mohamed، **Le Mouvement d'independence en Algerie entre les deux Guerres (1919- 1939)**، des Pubications universitaires،2010.

2.Kaddache Mahfoud، **l'Algérie et résistance (1830-1962) office des publicationuniversitaires**، Alger، 2009.

3. Mahsas Ahmed ، **Le Mouvment Révolutionnaire En Algerie De la 1re guerre mondiale à1954**، el Maarifa، Algre، 2 007

2- المقالات:

1. البشير الإبراهيمي، "**مقتل الشيخ كحول ليسجل التاريخ ولتشهد الأجيال المقبلة**" جريدة البصائر، العدد32، 28 أوت 1936م.

2. ابن الحاج محمد، "**وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري يوم أم العواصم باريس**"، **جريد البصائر**،العدد30، 31 جويلية 1936م.

ثانيا: المراجع

1-الكتب:

1. بلاح بشير ، **تاريخ الجزائر المعاصر1830 - 1989م**، دار المعرفة، (د.ط) الجزائر، 2006م، ج1.

2. بوحوش عمار ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، ط2، لبنان، 1997م.

3. بوخاوش سعيد ، **الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر**، دار تـــفتيلت (د. ط)، الجزائر، 2013م.

4. بوصفصاف عبد الكريم ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية 1919 - 1945م**، دار البعث، ط1، الجزائر، 1981م.

5. (ـــــ،ـــــ) ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الوطنية الأخرى 1931- 1945م**، دارميداد،ط2،الجزائر، 2009م.

6. تابليت علي ، **فرحات عباس رجل دولة**، منشورات تاله، ط2، الجزائر، 2009م.

7. ثنيو نور الدين ، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، لبنان ، 2015م.

8. جلالي بلوفة عبد القادر، **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية 1950- 1954م في عمالة وهران**، نوميديا، ط2 ، الجزائر، 2013م.

9. حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، (د،ط) الجزائر،2007م.

10. حميطوش يوسف ، **منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس**، دار الأمة، (د.ط)، (د.م)، (د.ت).

11. الحواس الوناس، **نادي الترقي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، 1917-1954م، دار شطايبي ، (د.ط)، الجزائر، 2012م.

12. بن خليف عبد الوهاب ، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار طليطة، ط3، الجزائر، 2009م.

13. رخيلة عامر ، **8 ماي 1945م المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.ط)، الجزائر، (د.ت).

14. بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبّان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830 ـ 1962م**، (د.ن)، (د.ط)، (ب. م.ط)، 2008م، ج1.

15. الدسوقي ناهد إبراهيم ، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الحركة الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918- 1939م**، منشأة المعارف، (د.ط)، مصر.

16. سطورا بنيامين ، **مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898ـ 1974م**، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، (د. ط)، الجزائر، 1998م.

17.سعيدي مزيان ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منهم 1871 ـ 1914م**،(د.د)، (د.ط)،(د.ن)،(د.ت)،ج1.

18. بن الشيخ حكيم ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الجزائرية ما بين 1919ـ 1939م**، دار العلم والمعرفة، (د.ط)، الجزائر، 2013م.

19. عزيز خيثر ، **قضايا في الحركة الوطنية من خلال نشرية القضايا الاسلامية سنوات** 1954- **1955 – 1956م**، تر، حنفي بن عيسى، دار الجليل،(د.ط)، الجزائر (د.ت).

20. العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954م**، منشورات وزارة المجاهدين، (د.ط)، الجزائر، 1994م.

21. عمامرة تركي رابح ، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر**، منشورات ANEP، ط5، الجزائر، 2001م.

22. عمراني عبد المجيد ، **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة مدولي، (د. ط) الجزائر، (د، ت).

23. العمري مومن ، **الحركة الثورية في الجزائر من نجم الشمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، 1926- 1954م**، دار الطليعة، (د، ط)، الجزائر، (د، ت).

24. عمورة عمار ، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م الجزائر خاصة** دار المعرفة، (د. ط)، الجزائر، (د.ت)، ج2.

25. عميراوي حميدة وآخرون، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844 - 1916م**، دار الهدى، (د.ط)، الجزائر، 2009م.

26. عوض صالح ، **معركة الاسلام والصلبية في الجزائر**، (د.د)، (د.ط)، الجزائر 1989م.

27. الفاسي علال ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، مؤسسة علال الفاسي،ط6، المغرب، 2003م،

28. مريوش أحمد ،**الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، دار هومه، (د، ط)، الجزائر، 2012م.

29. مناصرية يوسف ، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919- 1939م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، (د.ط)، الجزائر، 1988م.

30. مياسي إبراهيم ، **مقاربات في تاريخ الجـــزائر 1830 - 1962م**، دار هـــومة (د. ط)، الجزائر، (د.ت).

31. ناصر محمد ، **شخصيات جزائرية**، مج 2 ، القسم الثالث، عالم المعرفة، (د، ط) الجزائر، 2015م.

32. نافعة حسن ،الأمم **المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م**، عالم المعرفة،(د، ط)، الكويت ، 1995م.

2-**الموسوعات:**

1. الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية، ط1، لبنان، 1979م ج1، ج2، ج3، ج4، ج5، ج6.

2. مجموعة من العلماء والباحثين، **الموسوعة العربية الميسرة**، المكتبة العصرية، ط1 لبنان،2010م.

3-القواميس:

1. عاشور شرفي ، **قاموس الثورة الجزائرية 1954_1962م**، تر، عالم مختار، دار القصبة، (د.ط)، الجزائر،2007م .

4-**الرسائل الجامعية:**

1. بوعبد الله عبد الحفيظ، "**فرحات عباس بين الإدماج والوطنية 1919- 1962م**" مذكرة مقدمة ليل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف، يوسف مناصرية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005- 2006م.

2. بومعزة عز الدين، **فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة1999-2000م**، اطروحة لنيل درجة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، تحث اشراف، عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010م.

3. (ـــــ،ـــــ) ، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899- 1985م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف، بوصفصاف عبد الكريم ، جامعة منتورى، قسنطينة، 2004- 2005م.

4. حامد مطبقاني مازن صلاح ، "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349- 1358هـ - 1931- 1939م**"، بحث مقدم لقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، تحت إشراف، محمد عبد الرحمان برج، جامعة الملك عبد العزيز، 1984- 1985م.

5. شايب قدادرة ،"**الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954م، دراسة مقارنة**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف، عبد الرحيم سكفالي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006- 2007م.

6. شبوب محمد ، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية(1939- 1945م) دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف، بلقاسم بوعلام، جامعة وهران1، 2014- 2015م.

7. عباس محمد الصغير، "**فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية(1927- 1963م)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، تحت إشراف، خمري الجمعي، جامعة منتورى، قسنطينة،2006- 2007م.

8. عمامرة صدام حسين ،" **بيان 10 فيفري 1943م وتأثيره على الحركة الوطنية الجزائرية**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، تحت إشراف، شهرزاد شلبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015م.

9. فشار عطاء الله ، **النخبة الجزائرية جذورها ـ تطورها ـ اتجاهاتها (1914. 1954م)**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف، بن يوسف التلمساني، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008.2009م.

10. بن القايد منال وعزوز نظيمة ، **نزول الحلفاء في الجزائر وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية(1942ـ 1945م)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر تحت إشراف، أحمد مسعود سيد علي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016ـ 2017م.

11. قيدوام سعيدة ، "**المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936م وأثره في الحركة الوطنية**" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، تحت إشراف، نصر الدين مصمودي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012ـ 2013م.

12.هدوش حياة ، "**مشروع بلوم فيوليت وموقف الحركة الوطنية منه 1930 ـ 1936م**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، تحت إشراف، شهرازاد شلبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 ـ 2014م.

5-المجلات والدوريات:

1. عباس حسين الجابري وأنور هشام سعد البدري، **إجراءات حكومة فرنسا في الجزائر ومواقف الأحزاب منها 1943- 1944م**، مج 11، العدد1، مجلة جـامعة ذي قار اذار 2016م.

6- المواقع الإلكترونية:

1.http//data. Bnf. Fr/ark/12148/cb1216 -1887) ، بيروتون مارسيل 1983م)، تاريخ الإطلاع 11/ 06/ 2019م، ساعة الدخول، 18:40.

فهرس الموضوعات

فهـــرس الموضوعـــات

شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
مقـــدمة	8
مدخل: السياسة الاستعمارية وتأثيرها على انبعاث العمل السياسي في الجزائر	
أولا: السياسة الاستعمارية في الجزائر	14
ثانيا: تأثيرها على انبعاث العمل السياسي	18
الفصل الأول: المقارنة بين ظروف وفكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي1936م والبيان الجزائري1943م.	
المبحث الأول: المقارنة بين ظروف انعقاد كل منهما	25
المبحث الثاني: المقارنة بين فكرة المؤتمر الاسلامي والبيان الجزائري.	40
الفصل الثاني المقارنة بين الأطراف المشاركة في المؤتمر الإسلامي1936م والبيان الجزائري 1943م ومطالب كل منهما	
المبحث الأول: المقارنة بين الأطراف المُشاركة في المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري	45
المبحث الثاني: المقارنة بين مطالب كل منهما.	56
الفصل الثالث المقارنة بين المواقف وردود الأفعال المختلفة من المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري1943م	
المبحث الأول: المواقف المختلفة من المؤتمر الإسلامي 1936م	66
المبحث الثاني: المواقف المختلفة من البيان الجزائري 1943م	75

الفصل الرابع: المقارنة بين تأثيرات المؤتمر الإسلامي 1936م والبيان الجزائري1943م على الحركة الوطنية	
المبحث الأول: تأثير المؤتمر الإسلامي1936م على الحركة الوطنية	88
المبحث الثاني: تأثير البيان الجزائري 1943م على الحركة الوطنية	96
خـــاتمة	112
ملاحق	115
قائمة المصادر والمراجع	131
فهرس الموضوعات	142

ملخص:

وفي الفترة الممتدة ما بين 1936- 1943م شهدت الجزائر عملا سياسيا منظما ففي سنة 1936م انعقد المؤتمر الإسلامي والذي هو عبارة عن تجمع وطني شاركت فيه أغلب تيارات الحركة الوطنية والذي وحدّ وجهات النظر في أغلب المطالب، أما في سنة 1943م تمّ تحرير وثيقة بيان الشعب الجزائري من طرف فرحات عباس وقد شارك فيه مجموعة من الشخصيات السياسية.

_ لقد كان لكل من انعقاد المؤتمر الإسلامي وتحرير البيان الجزائري ظروفها الخاصة، حيث اختلفت الظروف بينهما، اذ جاء المؤتمر الإسلامي في نوع من الحيوية السياسية بينما جاء البيان الجزائري في عصب الحرب العالمية الثانية.

_ اعتبر المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري خطوة حاسمة في مسار الحركة الوطنية الجزائرية لما حملاه من مطالب تعبر عن طموحات وأهداف الشعب الجزائري.

- ومن خلال ما تعرضت له من مقارنة لكل من المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري من خلال الظروف والمشاركة والمطالب والمواقف والتأثير يظهر بان العلاقة ما بين المؤتمر الإسلامي والبيان الجزائري تمثلت في توحيد أطياف الحركة الوطنية على أفكار جامعة كما أن كلاهما تضمن أرضية جديدة للقضية الجزائرية فالجزائر لم تشهد تجمعا شعبيا كما حدث في المؤتمر كما أن البيان أوضح فكرة فرحات عباس نحو الوطنية.

_ عرفت فرنسا أن وراء البحر أمة جزائرية متمسكة بمطالبها وحقوقها وتحافظ على شخصيتها العربية الإسلامية ومقوماتها الحضارية.

تم بحمد الله